الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنوان

أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية

- دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية وعينة من المراجعين الخارجيين-

في ولايتي جيجل والبليدة

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبة:
صراح حيمران

إشراف الأستاذ:
فيصل قميحة

أمام اللجنة المشكلة من:

أ- اعمر بولحية ..... رئيسا

أ- فيصل قميحة .....مشرفا ومقررا

أ- السعيد عيمر .....مناقشا

السنة الجامعية 2015- 2016

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه
أن أنعم علي بنعمة العلم، ووفقني لبلوغ هذه الدرجة، ويسرني لإتمام هذا العمل المتواضع
فاللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى.
ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"
أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذ الفاضل "**فيصل قميحة**"
الذي تكرم علي بقبول الإشراف على هذه المذكرة، وعلى تشجيعاته وتوجيهاته ونصائحه القيمة.
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه
المذكرة وتحملهم عناء قراءة وتقييم هذا العمل.
ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الموصول إلى الأستاذ الفاضل "**عمران بوريب**" على توجيهاته
القيمة وحرصه المستمر وسعيه الدؤوب في سبيل اتمام هذا العمل على أكمل وجه.
سائلة الله عز وجل أن يجعل سعيه هذا في ميزان حسناته، وينفعه به يوم لا ينفع مال ولا بنون.
كما يحتم علي واجب الاعتراف بالفضل أن أتقدم بالشكر الوافر إلى الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم
والذين تفانوا في أداء رسالة العلم بإخلاص وأمانة.
وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل، أقول شكرا جزيلا لكم، وجزاكم
الله عني كل الخير.

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض وملء ماشئت من بعد، أحمدك ربي وأشكرك أن يسرت لي اتمام هذا العمل والذي آمل أن يرقى إلى المستوى المطلوب.

أهدي هذا العمل إلى من كان لهم الفضل في نجاحي بعد الله عز وجل:

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها واقترن رضاها برضى الرحمان وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق، إلى أغلى ما في الوجود، إلى من كان دعاؤها مفتاح نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، ورضاها منايا ومطمحي، إلى أغلى الحبايب.....**أمي الحبيبة.**

إلى من رافق التعب والشقاء كي ننعم نحن بالسعادة والهناء، إلى من تترقرق دموع عينيه كلما رأى منا الجد والإجتهاد في الدراسة.....**والدي الحبيب.**

اللهم ارزقني رضاهما، وارضى عنهما، وعنا جميعا.....آمين.

إلى من كانو عونا لي في حياتي وشاركوني أفراحي وآلامي، إلى من كانو منبع أحلامي وشمعة آمالي.....**إخوتي أحبتي.**

إلى توأم روحي وبلسم جروحي، إلى من تمسح الدمعة عن عيني وترسم البسمة على شفتي

إلى من تفديها عيوني.....**أختي الغالية.**

إلى رفيقة دربي، وكاتمة أسراري، إلى أغلى الصديقات.....**أمينة.**

إلى من أسأل الله أن يجمعني به على طاعته.....**هارون.**

إلى كل **أساتذتي** الكرام، و**زملائي** الأفاضل، وكل **الأهل** و**الأحباب.**

صراح

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات **الصفحة**

شكروتقدير	**I**
إهداء	**II**
الفهرس	**III**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**V**
مقدمة	**1-5**
الفصل الأول: الإطار النظري العام للمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية	**08**
المطلب الأول:ماهية المراجعة الداخلية	**08**
المطلب الثاني: معايير المراجعة الداخلية	**12**
المطلب الثالث: منهجية تنفيذ المراجعة الداخلية	**17**
المبحث الثاني: عموميات حول المراجعة الخارجية	**21**
المطلب الأول: ماهية المراجعة الخارجية	**21**
المطلب الثاني: مبادئ، ومعايير المراجعة الخارجية	**27**
المطلب الثالث: منهجية تنفيد المراجعة الخارجية	**31**
المبحث الثالث: العلاقات التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	**39**
المطلب الأول: مقارنة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	**39**
المطلب الثاني: طبيعة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	**41**
المطلب الثالث: مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	**45**
خلاصة	**50**
الفصل الثاني: دور التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية	
تمهيد	**52**
المبحث الأول: الإطار النظري لعملية اتخاذ القرار	**53**
المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار	**53**
المطلب الثاني: أنواع القرارات	**55**
المطلب الثالث: آلية اتخاذ القرار	**58**

المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية	**63**
المطلب الأول: قرار الاستثمار	**64**
المطلب الثاني: قرار التمويل	**71**
المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح	**77**
المبحث الثالث:مساهمة العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذالقرارات المالية	**82**
المطلب الأول: مساهمة المراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية	**82**
المطلب الثاني: مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاد القرارات المالية	**90**
خلاصة	**99**
الفصل الثالث: واقع أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية	
تمهيد	**101**
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الاحصائية المعتمدة	**102**
المطلب الأول: منهجية الدراسة	**102**
المطلب الثاني: الأساليب الاحصائية المعتمدة	**104**
المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان	**104**
المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة	**118**
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	**118**
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة	**124**
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق	**153**
المطلب الأول: اختبار الفرضيات	**153**
المطلب الثاني: اختبار الفروق	**172**
خلاصة	**177**
خاتمة	**179**
قائمة المراجع	**185**
قائمةالملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	معايير المراجعة الداخلية.	16
02	أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.	40
03	الإحصائيات الخاصة بالاستبانة.	103
04	جدول التوزيع لمقياس لكارث.	104
05	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (التخطيط وتقييم المخاطر).	105
06	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية).	105
07	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (فحص الحسابات وإيصال النتائج).	106
08	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع (متابعة التوصيات).	106
09	الاتساق البنائي لفروع المحور الأول(مدى التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية).	107
10	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي).	107
11	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي).	108
12	الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني(مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي).	108
13	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قرار الاستثمار).	109
14	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (قرار التمويل).	109
15	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (قرار توزيع الأرباح).	110
16	الاتساق البنائي لفروع المحور الثالث (اتخاذ القرارات المالية).	110
17	صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة.	111
18	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة).	111
19	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية).	112
20	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (جمع أدلة الإثبات).	112
21	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع (إعداد التقرير).	113

22	الاتساق البنائي لفروع المحور الأول(مدى التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية).	113
23	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي).	114
24	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي).	114
25	الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني (مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي).	115
26	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قرار الاستثمار).	115
27	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (قرار التمويل).	116
28	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (قرار توزيع الأرباح).	116
29	الاتساق البنائي لفروع المحور الثالث (اتخاذ القرارات المالية).	117
30	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.	117
31	معامل الثبات (ألفا كرونباخ) الخاص باستبانة المراجع الداخلي.	118
32	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) الخاص باستبانة المراجع الخارجي.	118
33	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	119
34	توزيع أفراد العينة حسب العمر.	119
35	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.	120
36	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	120
37	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.	121
38	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	122
39	توزيع أفراد العينة حسب العمر.	122
40	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.	123
41	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	123
42	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.	124
43	اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المراجع الداخلي.	124

44	اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المراجع الخارجي.	124
45	تحليل فقرات الفرع الأول(التخطيط وتقييم المخاطر).	125
46	تحليل فقرات الفرع الثاني(تقييم نظام الرقابة الداخلية).	127
47	تحليل فقرات الفرع الثالث(فحص الحسابات وإيصال النتائج).	128
48	تحليل فقرات الفرع الرابع(متابعة التوصيات).	130
49	تحليل فقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي).	131
50	تحليل فقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي)	132
51	تحليل فقرات الفرع الأول(قرار الاستثمار).	133
52	تحليل فقرات الفرع الثاني(قرار التمويل).	135
53	تحليل فقرات الفرع الثالث(قرار توزيع الأرباح).	137
54	تحليل فقرات الفرع الأول(قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة).	139
55	تحليل فقرات الفرع الثاني(تقييم نظام الرقابة الداخلية).	141
56	تحليل فقرات الفرع الثالث(جمع أدلة الإثبات).	143
57	تحليل فقرات الفرع الرابع (إعداد التقرير).	144
58	تحليل فقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي).	145
59	تحليل فقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي)	147
60	تحليل فقرات الفرع الأول(قرار الاستثمار).	148
61	تحليل فقرات الفرع الثاني(قرار التمويل).	150
62	تحليل فقرات الفرع الثالث(قرار توزيع الأرباح).	152
63	نتائج اختبار T test لاختبار الفرضية الأولى.	154
64	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثانية.	155
65	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الداخليين.	155
66	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.	156
67	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الأولى من وجهة نظر المراجعين الداخليين.	157
68	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الأولى من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.	157

69	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الثانية من وجهة نظر المراجعين الداخليين.	158
70	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الثانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.	158
71	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الرابعة من وجهة نظر المراجعين الداخليين.	159
72	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الرابعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.	160
73	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الأولى من وجهة نظر المراجعين الداخليين.	160
74	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الأولى من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.	161
75	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الثانية من وجهة نظر المراجعين الداخليين.	162
76	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الثانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.	162
77	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الداخليين.	163
78	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.	163
79	اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المراجع الداخلي.	164
80	اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المراجع الخارجي.	164
81	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة الخاص باستبانة المراجع الداخلي.	165
82	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة الخاص باستبانة المراجع الخارجي.	166
83	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الأولى.	167
84	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثانية.	168
85	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الداخليين.	169

86	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.	**171**
87	اختبار الفروق بالنسبة للجنس.	**172**
88	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر.	**172**
89	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي.	**173**
90	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الوظيفة.	**173**
91	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة.	**174**
92	اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس.	**174**
93	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر.	**175**
94	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي.	**175**
95	اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة.	**176**
96	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة.	**176**

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	المجالات المشتركة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.	46
02	طبيعة دور المراجعة الداخلية.	90
03	دورة حياة المراجعة الداخلية.	91
04	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	119
05	توزيع أفراد العينة حسب العمر	119
06	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	120
07	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	120
08	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	121
09	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	122
10	توزيع أفراد العينة حسب العمر	122
11	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	123
12	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	123
13	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	124

مـــــقدمـة

إن التطور الكبير الذي عرفته الحياة الاقتصادية، وتزايد التحديات العالمية التي تواجه مؤسسات الأعمال، والمتمثلة في المنافسة وتكنولوجيا المعلومات، وظهور الإدارة بمفهومها، وأساليبها المتطورة، أدى إلى تزايد أهمية ودور الإدارة والمدراء في قيادة هذه المؤسسات نحو تحقيق أهدافها.

هذا وقد أدت هذه التحولات إلى ظهور الحاجة إلى معلومات مالية ذات مصداقية وجودة عالية لمسايرة التطورات الحاصلة، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية ومتطلبات إعداد الكشوف المالية وفق معايير المحاسبة الدولية للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية الصائبة داخل المؤسسة.

والحقيقة أن اهتمامات المؤسسة في الوقت الحالي أصبحت منصبة على تحقيق الجودة والرشادة في قراراتها المالية لما لها من أثر على مردوديتها ونتائج أعمالها، وهذا ما أدى إلى زيادة اهتمامها بمصداقية وجودة قوائمها المالية باعتبارها الأساس الذي تعتمد عليه في اتخاذ مختلف قراراتها.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أعمال المراجعة بأنواعها، من أجل فرض الرقابة على عمل نظام المعلومات وتحقيق الجودة في مخرجاته، فالمؤسسة بحاجة إلى المراجعة الداخلية باعتبارها أداة للرقابة المستمرة ومصدر للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار، كما أنها في حاجة إلى المراجعة الخارجية كطرف مستقل لتأكيد صدق المعلومات وتحسين جودتها بما يساهم في ترشيد قراراتها، لكنها في أمس الحاجة إلى تكامل النوعين بما يضمن تحسين تسييرها، وترشيد قراراتها وتحقيق أهدافها.

❖ **التساؤل الرئيسي**

لقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بضرورة تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بالنظر إلى أهمية ذلك في تحقيق أهداف المراجعة وتحسين تسيير المؤسسة، ومن هذا المنطلق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

✓ **ما مدى مساهمة العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية؟**

❖ **الأسئلة الفرعية**

بغية الإجابة على هذا التساؤل ارتأينا تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هي الإجراءات والمعايير التي تحكم مهنة المراجعة الداخلية؟

✓ ما هي الإجراءات والمعايير التي تحكم مهنة المراجعة الخارجية؟

✓ ما هي أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية؟

- ✓ هل المراجعون الداخليون ملتزمون بإجراءات المراجعة الداخلية؟
- ✓ هل المراجعون الخارجيون ملتزمون بإجراءات المراجعة الخارجية؟
- ✓ هل يستفيد المراجعون الخارجيون في عملهم من عمل المراجعين الداخليين؟
- ✓ هل يستفيد المراجعون الداخليون في عملهم من عمل المراجعين الخارجيين؟
- ✓ هل القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية تمتاز بالرشادة؟
- ✓ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي **α=0.05** لالتزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية على رشادة القرارات المالية؟
- ✓ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي **α=0.05** لالتزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية على رشادة القرارات المالية؟
- ✓ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي **α=0.05** لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين على رشادة القرارات المالية؟

❖ **فرضيات الدراسة**

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على الأسئلة الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات المراجعة الداخلية؛
- ✓ المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات المراجعة الخارجية؛
- ✓ هناك علاقة تعاون وتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين؛
- ✓ القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة؛
- ✓ هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **α=0.05** لالتزام المراجعين الداخلين بإجراءات المراجعة الداخلية على رشادة القرارات المالية؛
- ✓ هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **α=0.05** لالتزام المراجعين الخارجين بإجراءات المراجعة الخارجية على رشادة القرارات المالية؛
- ✓ هنالك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي **α=0.05** لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين على رشادة القرارات المالية.

❖ **أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز مفهوم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتبيان أهمية ذلك بالنسبة للمؤسسة؛
- ✓ التعرف على كيفية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، ومدى اعتمادها على الأساليب العلمية في ذلك؛
- ✓ توضيح أهمية وفائدة كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بالنسبة للمؤسسة ومدى ضرورة توفر خدماتهما معا في المؤسسة؛
- ✓ الكشف عن مستوى التعاون والتنسيق بين المدققين الداخلين والخارجيين في الواقع العملي؛
- ✓ الكشف عن مستوى مساهمة علاقة التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

❖ **أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة من كونها تستكشف طبيعة العلاقة القائمة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومدى أهميتها في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، كما تظهر أهميتها من خلال إبراز الدور الإيجابي للتعاون والتنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين على مستوى ممارسي المهنة (المراجع الداخلي والمراجع الخارجي) في مساعدتهم على أداء أعمالهم على أحسن وجه، وتحقيق أعلى فعالية وجودة للمؤسسة بما يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

إضافة إلى حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى دعم وتعزيز العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية لتفعيل الرقابة الداخلية وتحسين تسييرها.

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

✓ **الأسباب الذاتية:**

- ▪ الرغبة في البحث في هذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه؛
- ▪ ارتباطه بالتخصص المدروس في الماستر وهو المحاسبة؛
- ▪ الميول الشخصي نحو ميدان المراجعة والتدقيق؛
- ▪ الرغبة في إكمال البحث في هذا المجال.

✓ **الأسباب الموضوعية:**

- أهمية الموضوع في الوقت الحاضر بسبب تزايد حاجة المؤسسات إلى معلومات موثوقة لاتخاذ قراراتها المالية؛
- نقص الدراسات التي تعالج العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية؛
- عدم وجود دراسات توضح أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في مجال اتخاذ القرارات المالية؛

❖ **منهج الدراسة**

بغية تحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية لجمع المعلومات وتكوين الخلفية النظرية لموضوع الدراسة.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الاستبيان لجمع المعلومات، والاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي **SPSS** لتحليل هذه المعلومات واختبار الفرضيات.

❖ **حدود الدراسة**

تتمثل الحدود الزمنية والمكانية لدراستنا في:

✓ الحدود الزمنية: تحددت الدراسة الميدانية من: 2016/03/20 إلى 2016/05/02.

✓ الحدود المكانية: تمت الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، ومجموعة من مكاتب التدقيق الخاصة بمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين وقد تمت هذه الدراسة على مستوى ولايتي جيجل والبليدة.

❖ **خطة الدراسة**

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، فصلان نظريان، وآخر تطبيقي، حيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار النظري للمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وقد تطرقنا في المبحث الأول منه إلى عموميات حول المراجعة الداخلية، وتناولنا في المبحث الثاني عموميات حول المراجعة الخارجية، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، في حين تم تخصيص الفصل الثاني لأهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية، من خلال ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري لعملية

اتخاذ القرار، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية القرارات المالية، وتناولنا في المبحث الأخير مساهمة العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.

أما بالنسبة للفصل التطبيقي فقد خصصناه لدراسة واقع أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية، وذلك عبر ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تحليل بيانات ونتائج الدراسة، وفي المبحث الأخير تم اختبار الفرضيات وتحليل الفروق.

الفصل الأول: الإطار النظري العام للمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: عموميات حول المراجعة الخارجية.

المبحث الثالث: العلاقات التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

خلاصة

تمهيد

تصنف المراجعة من حيث القائم بها إلى مراجعة داخلية وأخرى خارجية، وقد ظهرت المراجعة الداخلية بعد ظهور المراجعة الخارجية بوقت طويل، لتعزيز الخدمات الرقابية ودعم عمل المراجعة الخارجية. وقد تطورت كلا من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية نتيجة لتطور احتياجات المستفيدين من خدمات المراجعة والتدقيق إلى معلومات موثوقة وملائمة لاتخاذ قراراتهم المختلفة.

حيث تظهر الحاجة إلى المراجعة الداخلية في مساعدة إدارة المؤسسة، على حسن تسييرها وإدارتها للمؤسسة من خلال قيام المراجع الداخلي بالفحص والتقييم المستمر للأنشطة داخل المؤسسة وتحديد مدى كفاءة الأنظمة ومدى تنفيذ السياسات والتوجيهات الموضوعة من طرف المؤسسة، وتبليغ الإدارة بنتائج التدقيق لتتخذ على ضوء ذلك القرارات المناسبة. كما تظهر الحاجة لوجود المراجعة الخارجية من خلال طمأنة الملاك على حسن وسلامة تسيير المؤسسة من قبل الإدارة، ومدى صحة المعلومات المالية من طرفها، هذا من جهة ومن جهة أخرى طمأنة الأطراف الخارجية المستخدمة لتلك المعلومات وزيادة ثقتهم فيها.

وبالنظر إلى دور وأهمية كلا من المراجعة الداخلية والخارجية داخل المؤسسة فقد خصصنا هذا الفصل لتقديم الإطار النظري العام للمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: عموميات حول المراجعة الخارجية.

المبحث الثالث: العلاقات التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينات وكان ذلك بعد ظهور المراجعة الخارجية بوقت طويل غير أن دورها بقي مهمشا ولم تحظى بالاهتمام اللازم إلا بعد إنشاء معهد المراجعين الداخليين الأمريكي سنة 1941 الذي عمل جاهدا على دعم المراجعة الداخلية وتطويرها.

المطلب الأول: ماهية المراجعة الداخلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية المراجعة الداخلية من خلال توضيح التطور التاريخي لمهنة المراجعة الداخلية ومفهومها، وإبراز أهميتها وأهدافها ومنهجية تنفيذها على النحو التالي:

أولا: التطور التاريخي للمراجعة الداخلية

إن المراجعة الداخلية هي وظيفة حديثة نسبيا لأن ظهورها يرجع إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تأثرت العديد من المؤسسات بهذه الأزمة وعانت من الركود الاقتصادي وعلى إثر ذلك أصبحت هذه الأخيرة تسعى إلى تقليص تكاليفها قدر الإمكان في حين كانت أكبر المؤسسات الأمريكية تعتمد على خدمات المراجعة الخارجية الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعباء على عاتق هذه المؤسسات، مما أدى إلى اقتراح مشاركة أفراد من داخل المؤسسة في مهمة المراجعة، وأوكلت لهم بعض مهام المراجع الخارجي بهدف الاقتصاد في الوقت والتكلفة.[1] وبقى دور المراجعة الداخلية مهمشا حيث لم تحض بالاهتمام اللازم في بداية الأمر، إلى أن انتظم المراجعون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941، وكونوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين (I.I.A)* الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة و تنظيمها من خلال وضع المعايير، والطرق و الإرشادات والوسائل اللازم توفرها في نظام التدقيق الداخلي في المنشآت، لإعطاء دفعة لتطوير أهداف ومهمة هذا التدقيق، ولكي تتماشى مهنة المراجعة الداخلية مع التطورات الحاصلة في الحياة الاقتصادية قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1947، 1957، 1981، 1991، واخيرا في1999.

وفي وقتنا الحاضر أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر، أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، حيث لم ينص عليها المشرع الجزائري إلاّ في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ

)1(PICKETT K.H SPENCER, **THE Essential Handbook of Internal Auditing**, 2nd edition, John Wiley and Sons LTD, West Sussex, England, 2005, PP: 3, 4.

* institut of internal auditors.

12 جانفي 1988 التي تنص على أنه "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها "، كما أكمل في نص المادة 57على أنه "لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، وتشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المؤسسة المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن".[1]

ثانيا: مفهوم المراجعة الداخلية

تعددت وتنوعت تعاريف المراجعة الداخلية، ومن أهمها ما يلي:

عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي على أنها: "وظيفة يؤديها موظفون من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية".[2]

حسب هذا التعريف فإن المراجعة الداخلية تقتصر على التحقق من مدى كفاءة وفعالية الإجراءات والاحتياطات المتخذة لحماية أصول المؤسسة، والتحقق من مدى الالتزام بالخطط والسياسات الإدارية المرسومة.

وفي عام 1999 أصدر نفس المعهد تعريفا حديثا للمراجعة الداخلية والذي جاء فيه ما يلي: " التدقيق الداخلي هو نشاط محايد موضوعي استشاري مستقل، يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين العمليات التشغيلية للمنظمة، كما أنه يساعد التنظيم في تحقيق أهدافه من خلال استخدام مدخل منظم لتقييم وتحسين فاعلية إجراءات الإدارة في مواجهة المخاطر وفرض الرقابة والحكومة".[3]

ويمكن تحليل هذا التعريف إلى مجموعة من النقاط على النحو التالي:

❖ **نشاط استشاري:** يعني أن المراجع الداخلي يقدم استشارات ويقترح التحسينات على الأنظمة الموضوعة

---

[1] لطفي شعباني، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة– دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك الدورة "مبيعات–مقبوضات"–**، (رسالة ماجستير) في العلوم الاقتصادية فرع إدارة مالية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص: 69.

[2] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007 ص: 126.

[3] محمد خالد المهايني، **التدقيق الداخلي لمعاملات الموازنة الفيدرالية للعراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 66، 2007، ص ص: 120،119.

داخل المنظمة؛

❖ **نشاط محايد موضوعي:** يعني أن يكون المراجع الداخلي حيادي ولا يكون متحيز لأي جهة وأن يكون موضوعي في أداء عمله ويحكم الواقع ويؤدي عمله دون الأخذ في الاعتبار أي ميول أو أهواء شخصية؛

❖ **نشاط مستقل:** فرغم كون المراجع الداخلي شخص من داخل المؤسسة إلاّ أنه يتمتع بالاستقلال الجزئي لأنه من جهة يتبع الإدارة العليا التي قامت بتعيينه، ومن جهة أخرى فهو مستقل عن باقي إدارات وأقسام المؤسسة؛

❖ **إضافة القيمة:** بمعنى لابد للمراجعة الداخلية أن تساهم في خلق قيمة مضافة أو بتعبير آخر العمل على عدم فقدانها، بمعنى يجب على المراجع الداخلي أن يكون نشيطا في مؤسسته لأنه يشارك ويساهم في نموها؛

❖ **تحسين العمليات التشغيلية للمنظمة:** فالمراجعة الداخلية شاملة لجميع الجوانب داخل المؤسسة ومنه فالمراجع الداخلي يقدم توصيات للإدارة بشأن تطوير وتحسين الأداء التشغيلي للمؤسسة؛

❖ **يساعد التنظيم في تحقيق أهدافه:** من خلال قيام المراجع الداخلي بعمليات الفحص والتقييم وإعطاء النصائح للإدارة من أجل تحسين أدائها بما يضمن تحقيق أهدافها؛

❖ **مدخل منظم:** وهذا يعني أن المراجعة الداخلية عملية منهجية ومنظمة وأن المراجع الداخلي يتبع معايير مهنية تستخدم كمرشد لعملية التدقيق الداخلي.

كما عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين (IFACI)*على أنها: " نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنظمة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة".[1]

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه يلخص تطور وظيفة المراجعة الداخلية، فبعدما كانت في بدايتها تسعى للحد من حالات الغش واختلاس أموال المؤسسة، أصبحت تهتم كذلك بتقييم الأنشطة من خلال الفحص والتقييم والرقابة للتأكد من مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمساهمة في خلق قيمة مضافة للمؤسسة.

وعليه يمكن تعريف المراجعة الداخلية على أنها: نشاط داخلي، استشاري، موضوعي، ومستقل يقوم به شخص أو أشخاص من داخل المنشأة، يهدف إلى خلق قيمة مضافة للمؤسسة ومنحها ضمانات حول مدى

* - Institut français d'audit et des consultants internes.

[1] لطفي شعباني، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية، ومدى كفاءة هذه الإجراءات في حماية الأصول، والتحقق من إتباع السياسات الإدارية المرسومة، بما يضمن للمؤسسة تحقيق أهدافها.

وانطلاقا مما سبق يمكننا استخلاص بعض خصائص المراجعة الداخلية كما يلي:

❖ المراجعة الداخلية نشاط مستقل داخل المؤسسة ويؤديه أشخاص تابعون للمؤسسة؛

❖ المراجعة الداخلية تتميز بالموضوعية والحياد من خلال تحكيم الواقع وتجنب الأحكام الشخصية؛

❖ المراجعة الداخلية وظيفة رقابية إرشادية تقدم النصح والتوجيه للإدارة من خلال تقديم التوصيات والاقتراحات التي من شأنها مساعدتها في اتخاذ القرارات.

❖ المراجعة الداخلية تعمل على المحافظة على ممتلكات المؤسسة وحمايتها وتحقيق أهدافها؛

❖ المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي يقوم على تقييم نظام الرقابة الداخلية وكذا الإجراءات الإدارية والمالية في المؤسسة.

ثالثا: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية

تحتل المراجعة الداخلية مكانة بالغة الأهمية في مختلف المؤسسات، نظرا لما لها من أهداف تنصب في صالح المؤسسة وخدمة الإدارة.

1- أهمية المراجعة الداخلية: يمكن تلخيص أهمية المراجعة الداخلية في النواحي التالية:[1]

❖ **المسؤولية اتجاه إدارة المؤسسة:** حيث تتمثل أهمية المراجعة الداخلية هنا في مساعدة مديري المؤسسة على القيام بوظائفهم اليومية في إدارة وتسيير شؤون المؤسسة عن طريق توفير الضمان بأن آلية الرقابة التي يعتمدون عليها سليمة، وتعمل على ما هو مرغوب في تحقيق الأهداف المنشودة.

❖ **مجال الفحص:** تكمن أهميتها في التحقق من سلامة نظام مسك الدفاتر ومن أنه سيستمر في توفير معلومات دقيقة وبصفة دائمة وكذلك التأكد من أن طرق تجميع المعلومات في التقارير المختلفة توفر للإدارة بيانات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

❖ **مجال الرقابة الداخلية:** المراجعة الداخلية تهتم بكل من الجانب المالي، الإداري والاقتصادي لنظام الرقابة طالما أن مسؤولياتها لا تقتصر على الإدارة والمالية والمحاسبة بل تتعدى ذلك لتشمل كل الأجزاء الأخرى بالمؤسسة، ومن جهة أخرى تكمن أهميتها في ضمانها لسلامة النظام الكلي للرقابة الداخلية من الناحيتين المالية والإدارية ومدى عمله بما هو مخطط له.

---

[1] زين يونس، **تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية**، مجلة علوم إنسانية، العدد 46، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010، ص: 02.

2- أهداف المراجعة الداخلية: لقد انحصر هدف المراجعة الداخلية في مراحلها الأولى، في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات التي يمكن أن يقع فيها العاملون داخل المنشاة، وهو ما يتماشى مع صغر حجم المشروعات في تلك الفترة، لكن مع تطور المراجعة الداخلية نتيجة لكبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها تطورت أهداف المراجعة الداخلية وتنوعت لتواكب مختلف التغيرات والتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال.

ويمكن تصنيف أهداف المراجعة الداخلية كما يلي:[1]

❖ **هدف الحماية:** يسعى المراجع الداخلي إلى حماية مصالح المؤسسة وممتلكاتها من الغش والأخطاء والضياع والانحراف باستخدام إجراءات ملائمة، كما أنه يسعى إلى إظهار نواحي الضعف عن طريق فحص دقة البيانات المحاسبية، ويعتمد لتحقيق هذا الهدف على برنامج لمراجعة النواحي المالية والمحاسبية عن طريق التدقيق المالي، وتتضمن فحص كلا من النظام المحاسبي والرقابة الداخلية للتأكد من سلامتها وفعاليتها من حيث التصميم والتنفيذ واختيار السجلات المناسبة والقوائم المالية وتحقيق عناصر المركز المالي.

❖ **هدف البناء والإصلاح:** يتمثل هذا الهدف في وظيفة المراجعة التي تعد وظيفة رقابية علاجية، وإرشادية، إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة، من أجل اتخاذ قرارات سليمة وفعالة، وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي على فحص وتدقيق وتتبع وتحديد وتحليل النتائج الإيجابية والسلبية، ووضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، أين يمكن تحديد نقاط القوة والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة.

المطلب الثاني: معايير المراجعة الداخلية

يعرف معيار المراجعة بأنه: "أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية، ودرجة الاتساق التي يصل إليها المراجعون عند أدائهم لوظائفهم". أما معايير التدقيق الداخلي تحديدا فتعرف بأنها المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي كما يجب أن يكون، وذلك وفقا لما تم التوصل إليه واعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين.[2]

---

[1] محمد لمين عيادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة- دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة "مبيعات مقبوضات"-**، (رسالة ماجستير) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص: 88.

[2] أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية،** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد2، العدد3، 2006، ص: 346.

وتكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما فيما يلي:[1]

❖ تعتبر ضرورية بالنسبة للمراجعين الداخليين لأنها تضع المبادئ والقواعد الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزمو بها عند ممارستهم لمهامهم.

❖ المعايير ضرورية بالنسبة للإدارة، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون سيمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المراجعون الداخليون.

❖ وجود معايير مهنية يلتزم بها المراجعون الداخليون يعتبر ضروريا بالنسبة للمدقق الخارجي ليطمئن إلى متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين.

وتعتبر معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المدققين الداخلين الأكثر شيوعا وتطبيقا في العالم حيث تشكل أدلة إرشادية متكاملة، تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال.[2]

وقد تم إصدار هذه المعايير في عام 1978 في الولايات المتحدة الأمريكية لتغطي مختلف جوانب المراجعة الداخلية، وصنفت إلى خمسة معايير رئيسية، وفيما يلي عرض ملخص لهذه المعايير:[3]

أولا: استقلال المراجع الداخلي (المعيار رقم 100)

يجب أن يتمتع المراجعون الداخليون بالاستقلال عن الأنشطة التي يراجعونها. ويتضمن هذا المعيار جانبين أساسيين:

1- الموقع التنظيمي (المعيار 110): يجب أن تحتل إدارة المراجعة الداخلية موقعا تنظيميا يسمح لها بإنجاز مسؤوليات المراجعة بكفاءة وذلك من حيث: المستوى الإداري التابع له المراجع، الجهة التي يقدم لها تقرير المراجعة، سلطة التعيين والعزل بالنسبة للمراجع، تحديد احتياجات قسم المراجعة الداخلية من الأفراد ومن الأموال و الأدوات المختلفة؛

2- الموضوعية (المعيار 120): يجب أن يؤدي المراجعون الداخليون عمليات المراجعة على نحو موضوعي أي الواقعية في الحكم على المراجعة من خلال: تحديد اختصاصات العاملين في القسم الخاص بالمراجعة الداخلية، تحديد حالات التعارض في الاختصاصات داخل القسم، تغيير وتبديل المهام بين أعضاء القسم من وقت لآخر، عدم قيام المراجع بمهام أو أعمال تخص إدارات وأقسام أخرى، عدم قيام أفراد تم

---

[1] أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، المرجع السابق، ص: 346.

[2] علي عبد الرحيم ريان، **الأهمية النسبية للعوامل المحددة لفاعلية التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية**،(رسالة ماجستير)، في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014/2013، ص: 30.

[3] محمد لمين عيادي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 109-111.

تحويلهم من أقسام أخرى إلى قسم المراجعة الداخلية بمراجعة سبق غيرهم القيام بها، مراجعة نتائج المراجعة الداخلية قبل قراءة التقرير؛

ثانيا: الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي (المعيار رقم 200)

يجب أن يؤدي المراجعون عملهم بكفاءة وعناية ومهنية معتادة، ويتضمن هذا المعيار:

1- العاملون (المعيار 210): يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيدا حول تمتع المراجعين الداخلين بالكفاءة المهنية والفنية والتعليم بما يتلاءم مع عمليات المراجعة التي يتم القيام بها؛

2- المعرفة، المهارات، والتدريب (المعيار 220): يجب أن يتوافر في إدارة المراجعة الداخلية أو يجب أن يحصل العاملون بها على جوانب المعرفة، المهارات، والتدريب الضروري لتحمل مسؤوليات القيام بالمراجعة.

3- الإشراف (المعيار 230): يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيد على وجود إشراف ملائم على عمليات المراجعة الداخلية؛

4- الالتزام بمعايير السلوك (المعيار 240): يجب أن يعمل المراجعون الداخليون بما يتفق مع معايير السلوك المهني؛

5- المعرفة، المعايير والتدريب (المعيار 250): يجب أن يتوفر في المراجعين الداخليين جوانب المعرفة المهارة، والتدريبات الضرورية للقيام بأداء عمليات المراجعة الداخلية؛

6- العلاقات والاتصالات الإنسانية (المعيار 260): يجب أن يتوافر في المراجعين الداخليين مهارات التعامل مع الأفراد والاتصال الفعال؛

7- التعليم المستمر (المعيار 270): يجب أن يحافظ المراجعون الداخليون على كفاءتهم الفنية من خلال التعلم المستمر؛

8- بذل العناية المهنية المعتادة (المعيار 280): يجب أن يمارس المراجعون الداخليون العناية المهنية المعتادة عند تنفيذ عمليات المراجعة الداخلية.

ثالثا: مجال عمل المراجعة الداخلية (المعيار 300)

يجب أن يشمل مجال المراجعة الداخلية اختبار وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالمنظمة، وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات التي تم تخصيصها، ويشمل هذا المعيار:

1- مدى الاعتماد وأمانة المعلومات (المعيار 310): يجب ان يفحص المراجعون الداخليون مدى الاعتماد على أمانة المعلومات المالية والمعلومات الخاصة بالتشغيل والوسائل التي تم استخدامها في تعريف، قياس، تبويب، والتقرير عن هذه المعلومات؛

2- الالتزام بالسياسات، الخطط، الاجراءات، القوانين، والقواعد التنظيمية (المعيار 320): يجب أن يفحص المراجعون الداخليون النظم التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالسياسات، والخطط والاجراءات والقوانين، والقواعد التي لها أثر معنوي على العمليات التشغيلية والتقارير وتحديد ما إذا كانت المنظمة قد التزمت بها؛

3- حماية الأصول (المعيار 330): يجب أن يفحص المراجعون الداخليون وسائل حماية الأصول والتحقق على نحو ملاءم من وجود هذه الأصول؛

4- الاستخدام الاقتصادي والكفء للمواد (المعيار 340): يجب أن يقيم المراجعون الداخليون اقتصادية وكفاءة توظيف الموارد؛

5- إنجاز الأهداف الموضوعية وأهداف العمليات التشغيلية وأهداف البرامج (المعيار 350): يجب أن يفحص المراجعون الداخليون أن العمليات التشغيلية أو البرامج قد تم تنفيذها كما هو مخطط لها.

رابعا: أداء عمل المراجعة الداخلية (المعيار رقم 400)

يجب أن يشمل عمل المراجعة تخطيط المراجعة، فحص وتقييم المعلومات، توصيل النتائج والمتابعة، ويتضمن هذا المعيار المعايير التالية:

1- تخطيط المراجعة (المعيار 410): يجب أن يقوم المراجعون بتخطيط كل عملية مراجعة؛

2- فحص وتقييم المعلومات (المعيار 420): يجب أن يقوم المراجعون الداخليون بتجميع، وتحليل، تفسير وتوثيق المعلومات لتدعيم نتائج المراجعة؛

3- توصيل النتائج (المعيار 430): يجب أن يقرر المراجعون الداخليون عن نتائج عمل المراجعة الذي قاموا به؛

4- المتابعة (المعيار 440): يجب أن يقوم المراجعون الداخليون بالتأكد من أن التصرف الملائم قد تم القيام به حيال نتائج المراجعة التي تم التقرير عنها.

خامسا: إدارة قسم المراجعة الداخلية (المعيار رقم 500)

يجب أن يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بإدارة مناسبة لها، ويشمل هذا المعيار:

1- الغرض، السلطة والمسؤولية (المعيار 510): يجب أن يتوافر لدى مدير إدارة المراجعة الداخلية قائمة بالغرض من السلطة والمسؤولية في إدارة المراجعة الداخلية؛

2- التخطيط (المعيار 520): يجب أن يضع مدير إدارة المراجعة الداخلية الخطط التي يتم من خلالها القيام بمسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية؛

3- السياسات والإجراءات (المعيار 530): يجب أن يوفر مدير إدارة المراجعة الداخلية سياسات وإجراءات مكتوبة تمثل دليلا لهيئات العاملين؛

4- إدارة وتنمية الأفراد (المعيار 540): يجب أن يضع مدير إدارة المراجعة الداخلية برنامجا لاختيار وتنمية الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية؛

5- المراجعون الخارجيون (المعيار 550): يجب أن ينسق مدير إدارة المراجعة الداخلية بين جهود المراجعة الداخلية والخارجية؛

6- تأكيد الجودة (المعيار 560): يجب أن يضع مدير إدارة المراجعة الداخلية ويحافظ على برنامج لتأكيد الجودة بما يمكن من تقييم العمليات التشغيلية في إدارة المراجعة الداخلية.

وفي عام 2001 أصدر معهد المدققين الداخليين قائمة جديدة بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي اشتملت على ادخال عدد من التعديلات على قائمة المعايير الصادرة في عام 1978 واشتملت أيضا على عدد من المعايير الجديدة، حيث أعادت تقسيم المعايير إلى قسمين رئيسيين بدلا من خمسة أقسام كما في القائمة السابقة، وهما:

❖ **معايير صفات المراجع الداخلي:** يصف هذا القسم السمات والخصائص الواجب توافرها في المراجعين الداخليين ودوائر المراجعة الداخلية، ويتضمن هذا القسم أربعة معايير.

❖ **معايير أداء عملية المراجعة الداخلية:** يتعلق هذا القسم بعملية تنفيذ كل عملية أو مهمة من عمليات أو مهام التدقيق الداخلي، ويحتوي هذا القسم على سبعة معايير.[1]

ويمكن تلخيص مضمون كلا من معايير الصفات (المعايير العامة)، ومعايير الأداء في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): معايير المراجعة الداخلية

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الغرض والسلطة والمسؤولية	2000	أنشطة التدقيق الداخلي
1100	الموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة والعناية المهنية	2200	تخطيط المهمة
1300	جودة الضمان وبرامج التحسين	2300	أداء المهمة
		2400	نتائج الاتصال
		2500	برامج المراقبة
		2600	قبول الإدارة للمخاطر

المصدر: أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع الأردن، 2005، ص: 96.

[1] أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، مرجع سبق ذكره، ص: 347.

المطلب الثالث: منهجية تنفيذ المراجعة الداخلية

إن منهجية تنفيذ المراجعة الداخلية تتمثل في مجموعة الخطوات التي يتبعها المراجع الداخلي في سبيل مراجعة وفحص وتقييم الأعمال المختلفة للمؤسسة، وتتم مهمة المراجعة الداخلية وفق أربعة خطوات أساسية يمكن توضيحها كما يلي:

أولا: التخطيط وتقييم المخاطر

إن هذه المرحلة تعتبر ضرورية وهامة جدا لإنجاح مهمة المراجعة الداخلية، حيث يجب على المراجعين الداخليين وضع خطة المراجعة المبنية على المخاطر، لتحديد أولويات مهمة المراجعة، بما يتلاءم والأهداف المسطرة.

1- التخطيط لمهمة المراجعة: عملية التخطيط للمراجعة الداخلية تتم عبر أربعة خطوات اساسية وهي:[1]

❖ **دراسة المراجع ذات العلاقة:** وتكون بجمع المعلومات ذات العلاقة بنشاط المراجعة من مصادره المختلفة للحصول على فهم لطبيعة هذا النشاط، وبشكل عام يمكن تلخيص هذه المصادر فيما يلي:

- ✓ تقارير وملفات المراجعة السابقة؛
- ✓ توفير المعلومات عن الجهة الخاضعة للمراجعة؛
- ✓ الاجتماع مع إدارة النشاط؛
- ✓ السياسات، الخطط، الاجراءات، التعليمات، والاتفاقيات المتعلقة بالنشاط؛
- ✓ الهيكل التنظيمي والوصفي الوظيفي ؛
- ✓ الموازنة التقديرية، والمعلومات المالية عن النشاط؛
- ✓ نتائج المراجعة الخارجية عن النشاط.

❖ **اختيار فريق المراجعة والموارد الاخرى:** إن اختيار عدد ومستوى وخبرة المراجعين الداخليين اللازمة يجب أن يعتمد على تقييم درجة تعقيد المهمة والوقت اللازم لتنفيذها كما يجب الأخذ بعين الاعتبار مهارات، معرفة، وتدريب المراجعين عند اختيار الفريق لتنفيذ مهمة المراجعة ومدى امكانية الاعتماد على مصادر خارجية إذا تطلب تنفيذ المهمة درجة عالية من المعرفة والخبرة والمهارات المتخصصة.

❖ **المسح الأولي:** يهدف المسح الأولي للنشاط الخاضع للمراجعة إلى الحصول على فهم عام للعمليات والمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بالنشاط وذلك لكي يكون على بصيرة بأعمال النشاط ولتحديد المواطن التي سيتم التركيز عليها وذلك لسماع اقتراحات إدارة وموظفي الجهة المراجع عليها وتشمل إجراءات

---

[1] خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص: 160،163.

المسح الأولي الخطوات التالية:

- ✓ الاجتماع الافتتاحي مع مسؤولي النشاط الخاضع للمراجعة لتوضيح المهمة؛
- ✓ دراسة الوثائق والمعلومات التي تم الحصول عليها من الخطوات السابقة حيث يتم الاحتفاظ بهذه المعلومات في ملف اوراق العمل؛
- ✓ وصف وتوثيق إجراءات العمل لتقييم نظام الرقابة الداخلية والاحتفاظ بها في ملف المراجعة الدائم؛
- ✓ القيام بالإجراءات التحليلية مثل النسب، الاتجاهات حول النشاط؛
- ✓ الزيارة الميدانية للتعرف على طبيعة النشاط، الموظفين، والعلاقات مع الأنشطة الأخرى.

❖ **الاتصال والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة:** من أدبيات المعاملة الجيدة للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية اشعار الجهة التي ستخضع للمراجعة قبل بدأ المراجعة بإرسال كتاب من مدير المراجعة الى الجهة المعنية لإبلاغها بنية اجراء المراجعة على النشاط خلال الفترة التي يتم تحديدها، وبعد استلام الرد منها على المراجع الداخلي المعين لمهمة المراجعة عليه الاتصال بالجهة المزمع مراجعتها والاتفاق على تاريخ، ووقت ومكان الاجتماع.

2- تقييم المخاطر: ويتمثل تقييم المخاطر فيما يلي:[1]

- ✓ يجب على المراجع تقييم كافة مواقع المخاطرة والأهمية النسبية للمخاطرة؛
- ✓ تحديد المواقع الأكثر مخاطرة والتي هي بحاجة للمراجعة أكثر من غيرها، وهذه المرحلة هامة جدا في عملية التخطيط وتساعد على توجيه وتوزيع الموارد المحددة للمراجعة للجهات الأكثر خطورة.

ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن نقطة بداية المراجعة الداخلية هي فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وبالرغم من تعدد طرق وأساليب الفحص والتقييم إلا أن هناك نموذج متداول بين أغلبية المراجعين الداخليين يشمل على مجموعة من الخطوات المنهجية ومجموعة من الطرق.

1- خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية: يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق الخطوات التالية:

❖ **فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية:** تهدف هذه الخطوة إلى تكوين نظرة عامة وشاملة عن النواحي الرقابية داخل الوحدة، وأنظمة الرقابة التي تم تصميمها لنواحي النشاط المختلفة وما يجب أن تكون عليه عملية تشغيل هذه الأنظمة؛[2]

---

[1] المرجع السابق، ص ص: 164، 165.

[2] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآلية التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 258.

❖ **تحديد مخاطر الرقابة:** يمكن للمراجع القيام بذلك عن طريق مواطن القوة والضعف، ويجب تسجيلها وتوثيقها وضمها لأوراق المراجعة؛[1]

❖ **اختبار الالتزام:** وذلك بقيام المراجع بالحصول على معلومات كافية عن نظام الرقابة الداخلية وبالتقييم المبدئي للنظام يمكن أن يصل الى استنتاج أن النظام مرض في بعض النقاط وإذا ما وصل إلى ذلك فإنه يمكن الاعتماد على النظام والقيام بالتعديلات الاساسية للمراجعة، وبذلك فان الموظفين في المنشأة ملزمون بتطبيق هذه الاجراءات وأساليب الرقابة ويجب على الإدارة أن تحث موظفيها على الالتزام بها عن طريق تدريبهم وأداء المهام المخصصة لكل واحد منهم؛[2]

❖ **تقييم الرقابة الداخلية:** تعد آخر خطوات دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية فبعد فهم هيكل النظام وتحديد مخاطره وفحص الطريقة التي يتم بها تشغيله يمكن للمراجع الحكم على مدى فعالية وكفاءة هذا النظام ومن تم تحديد درجة الاعتماد عليه.[3]

2- طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية: هناك العديد من الأساليب والطرق التي يمكن للمراجع الداخلي أن يعتمد عليها في فحصه وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية ويمكن حصرها فيما يلى:

❖ **الاستقصاء أو الاستبيان:** قائمة الاستبيان هي من أهم الطرق والأساليب المتعارف عليها بين المراجعين لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وهي قائمة من الأسئلة تتعلق بالإجراءات الرقابية الموضوعة لمنع حدوث الأخطاء والغش، ويتم تصميم نموذج الاستقصاء بأن تكون الإجابة إما "نعم" أو "لا" حيث الاجابة "نعم" تشير إلى قوة الرقابة الداخلية و "لا" تشير إلى ضعف النظام؛[4]

❖ **التقرير الوصفي:** يعبر التقرير الوصفي عن الوصف لكل نظام فرعي من أنظمة المؤسسة المراد فحص نظام الرقابة الداخلية فيها حيث يجب أن يبين التقرير أصل المستندات وكيفية تشغيلها والتصرف النهائي فيها، ومن خلال هذا التقرير يحدد المراجع نقاط القوة والضعف في اجراءات نظام الرقابة الداخلية؛[5]

❖ **خرائط التدفق:** تمثل شكل لنظام ما أو مجموعة من العمليات المتتالية ويتم تصميمها لوصف تدفق عمل النظام المكون من مجموعة من العمليات المترابطة، ويستطيع المراجع من خلال تتبعه لتدفق العمل

---

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص: 215.

[2] محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص : 261.

[3] المرجع السابق، ص: 261.

[4] عوف محمود الكفراوي، **الرقابة المالية- النظرية والتطبيق**-، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 81.

[5] عادل حبيلز، **ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية**،(رسالة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص: 25.

والمستندات ان يفهم النظام بشكل جيد لتحديد نقاط قوته وضعفه؛[1]

❖ **فحص النظام المحاسبي:** يحصل المراجع على قائمة بالسجلات المحاسبية وأسماء المسؤولين عن مسكها وتدقيقها، وقائمة ثانية بطبيعة المستندات والدورة المستندية، ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية.[2]

ثالثا: فحص الحسابات وايصال النتائج

بعد قيام المراجع الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة تأتي مرحلة فحص الحسابات بالاعتماد على نتائج التقييم ليتم بعد ذلك التقرير بنتائج المراجعة.

1- فحص الحسابات: انطلاقا من نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية يقوم المراجع الداخلي بفحص الحسابات حسب مواطن الضعف التي خلص اليها، وتشمل عملية الفحص كل الأصول والوثائق المتعلقة بها وكشوف الجرد التابعة لها. وتمر مرحلة فحص الحسابات بعدة خطوات وهي:[3]

❖ **تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية:** إن التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية سيؤدي إلى توسيع أو تضييق برامج التدخل النموذجية المسطرة، فالنظام الجيد يعفي المراجع من المراقبة المباشرة لشمولية وحقيقة التسجيلات، كما أن النظام المليء بالعيوب قد يؤدي إلى استحالة القيام بفحص الحسابات وإعطاء رأي حولها؛

❖ **اختبارات التطابق:** يسمح هذا الاختبار للمراجع بالتحقق من تجانس وارتباط المعلومات التي هي تحت تصرفه، حيث أن الرغبة هنا هي اكتشاف فيما إذا كان هناك انحراف أو لا، وتتم اختبارات التطابق والتجانس عن طريق الاطلاع على المعلومات المحاسبية؛[4]

❖ **اختبارات الاستمرارية:** تتم هذه الاختبارات بالاعتماد على مصادر مختلفة نذكر منها:[5]

✓ الرجوع إلى الوثائق الداخلية مثل: الفواتير، سندات (مذكرات) الاستلام أو التسليم، ملف الجرد المستمر لقيم الاستغلال وغيرها؛

---

[1] وليام توماس وأمرسون هنكي، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ، السعودية، 1989، ص ص: 390،391.

[2] أسعد محمد على وهاب، **التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ص: 81.

[3] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص : 79.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة ومراقبة الحسابات**، دار النهضة، القاهرة، 1998، ص : 96.

[5] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

✓ ارسال طلبات المصادقة للمتعاملين مع المؤسسة قصد تأكيد أو نفي العمليات المسجلة في دفاتر المؤسسة والتي تمت معهم.

❖ **الملاحظة المادية:** وهي التأكد من الوجود الفعلي عن طريق المشاهدة بالعين المجردة.[1]

2- ايصال النتائج (إعداد التقرير): في هذه الخطوة يقوم المراجع بإعداد حوصلة لمجمل ما قام به من أعمال مشيرا إلى مدى التزام المؤسسة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومدى الاستمرار في تطبيقها كما يشير إلى نتائج تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، ويختم تقريره باقتراح التوصيات اللازمة لتصحيح وتحسين أداء المؤسسة وإبداء رأيه بموضوعية حول حسابات المؤسسة.

رابعا: متابعة التوصيات

بعد اقتراح المراجع الداخلي لمجموعة من التوصيات التصحيحية الواجب القيام بها بناءا على الملاحظات التي سجلها أثناء القيام بمهمته، فإنه يقوم بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ تلك التوصيات وتنتهي هذه المرحلة عند تنفيد كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها الإدارة.[2]

ومنه فمهمة المراجعة الداخلية لا تنتهي بمجرد اعداد التقرير وإيصال نتائج المراجعة إلى الأطراف المعنية بل يجب على المراجع أن يتابع عملية المراجعة الداخلية وذلك للتأكد من ان التوصيات المقترحة ضمن تقرير المراجعة قد تم أخذها بعين الاعتبار واتخذت الإجراءات المناسبة تجاهها ليس هذا فحسب بل يجب عليه التأكد من مدى فعالية الإجراءات التصحيحية المتخذة.

المبحث الثاني: عموميات حول المراجعة الخارجية

إن كبر حجم المشروعات وتشعب أنشطتها أدى إلى انفصال الملكية عن التسيير وظهور مفهوم الوكالة مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى رقابة خارجية كطرف ثالث يراقب تصرفات الإدارة بهدف حماية حقوق الملاك من المساهمين والمستثمرين.

المطلب الأول: ماهية المراجعة الخارجية

سنحاول في هذا المطلب التعرف على المراجعة الخارجية من حيث نشأتها وتطورها، مفهومها، أهدافها أهميتها، مبادئها، ومنهجية تنفيذها.

---

[1] المرجع السابق، ص: 79.

[2] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، (رسالة ماجستير)، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر03، 2010/2009، ص: 68.

أولا: التطور التاريخي للمراجعة الخارجية

تستمد مهنة المراجعة نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها.

ويمكن إبراز التطور التاريخي للمراجعة الخارجية كما يلي:[1]

1- الفترة الممتدة من العصر القديم حتى سنة 1500م: ما يعرف عن المحاسبة في هذه الفترة أنها كانت مقتصرة على الوحدات الحكومية وكذا المشروعات العائلية، وكان الهدف من خلالها هو الوصول إلى الدقة ومنع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية. وكان المدقق خلال هذه الفترة يكتفي بالاستماع للحسابات، على أن يقف على مدى صحتها.

2- الفترة من 1500م حتى 1850م: لم يتغير هدف المراجعة خلال هذه الفترة، إذ اقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير في دفاتر المحاسبية، غير أنها شهدت ما يسمى بانفصال الملكية عن التسيير، وهو ما زاد من الحاجة إلى المدققين، ورغم ذلك بقيت المراجعة تفصيلية.

3- الفترة من 1850 م حتى 1905م: شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، وبالتالي الانفصال التام بين الملاك والإدارة، ما زاد من إلحاح المساهمين في الطلب على المدققين حفاظا على أموالهم المستثمرة، وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة1862 الذي أوجب على شركات المساهمة تدقيق حساباتها من قبل مدقق مستقل. أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة فكانت تتمثل في اكتشاف الغش والأخطاء، اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية، واكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

4- الفترة من1905 إلى نهاية القرن العشرين: أهم ما يميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى وكذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية المراجعة، بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي. أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق والمراجعة فلم يعد اكتشاف الغش والأخطاء بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية

---

[1] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**،(رسالة ماجستير)، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3،الجزائر،2011/2010، ص ص: 4،3.

تبين عدالة المركز المالي.

5- الفترة من بداية القرن الحادي والعشرين إلى يومنا هذا: شهدت هذه الفترة انهيار العديد من الشركات في العالم نتيجة الفضائح المالية والمحاسبية، وعلى رأسها شركة Enron في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، والتي كانت تعمل في تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي، وكذلك شركة World Com الأمريكية للاتصالات في عام 2002، والتي كان من نتائجها انهيار شركة Arthur Andersen والتي تعد إحدى أكبر خمس مكاتب للتدقيق والمراجعة في العالم. ففي عام 2000 قام هذا المكتب بمراجعة حسابات شركة Enron والمصادقة على قوائمها المالية وفي نفس العام قام بتقديم أعمال استشارية لنفس الشركة، وهو الأمر الذي يؤكد أن استقلال المراجع وحياده يصبح مهددا إذا جمع بين هاتين المهمتين لنفس العميل، وليس هذا فحسب بل أنه كان يقوم بالإضافة إلى المهمتين السابقتين بمهمة المراجعة الداخلية لنفس الشركة، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في حدوث تلك الفضائح المالية، حيث فشل هذا الأخير في الإدلاء برأي صادق وعادل بسبب الضعف في المعايير الأخلاقية المهنية، وهو الأمر الذي أدى إلى اهتزاز صورة مراجع الحسابات وتشويه سمعة شركات المراجعة والمحاسبة في العالم، ونتيجة لذلك أصبح الاهتمام منصبا على تعزيز استقلالية مراجعي الحسابات وتحقيق الجودة في أعمال المراجعة ومحاولة استرجاع الثقة في خدماتها.[1]

ثانيا: مفهوم المراجعة الخارجية

تعددت تعاريف المراجعة بتعدد المختصين والهيئات المهتمة بها، وفيما يلي عرض لأهمها:

عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)* بأنها: عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف بنتائج المراجعة.[2]

هذا التعريف عام وشامل لكل أنواع المراجعة(الداخلية، الخارجية، والحكومية). ويوضح أن:

- **المراجعة عملية نظامية ومنهجية:** من حيث كونها تتضمن إجراءات مخططة جيدا يحكمها إطار نظري ثابت يتمثل في مجموعة من الأهداف و المبادئ و الفروض و المعايير المتفق عليها؛
- **جمع و تقييم الأدلة يكون بشكل موضوعي:** بمعنى أنها لا تخضع لأهواء جامعيها؛
- **تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية:** فعملية المراجعة لا تقتصر على فحص المعلومات الواردة في

---

[1] احسان بن صالح المعتاز، **أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها-انهيار شركة انرون والدروس المستفادة-**، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 01، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2008، ص ص: 263- 273.

* - American accounting association.

[2] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

القوائم المالية وفقط، ولكنها تتضمن أيضا فحص نظام المعلومات المحاسبي؛

❖ **المعايير المقررة:** يقصد بها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عام إذا تعلق الأمر بالمراجعة الخارجية، الموازنات ومعايير ومقاييس الكفاءة والفعالية الأخرى في ضوء السياسات الإدارية للمؤسسة إذا تعلق الأمر بالمراجعة الداخلية، أما إذا تعلق الأمر بالمراجعة الحكومية فالمقصود بالمعايير المقررة هنا هو القوانين واللوائح التي تعمل بها الوحدات الحكومية؛

❖ **تبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة:** تعني إعداد تقرير المراجع كما عرفتها منظمة العمل الفرنسية على أنها:" مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل استنادا إلى معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم".[1]

ويمكن تحليل هذا التعريف على النحو التالي:

❖ **طريقة منهجية:** فعملية المراجعة الخارجية تتم بطريقة منهجية مخططة، و ليست عشوائية؛

❖ **طرف مهني:** يقصد به مراجع الحسابات؛

❖ **تقنيات المعلومات والتقييم:** يقصد بها الوسائل والتقنيات والأساليب المعتمدة من طرف المراجع الخارجي في أدائه لمهمة المراجعة؛

❖ **إصدار حكم معلل ومستقل:** يعني إعداد تقرير المراجعة والذي يتضمن رأي المراجع حول القوائم المالية للمؤسسة والذي يتصف بالحياد والموضوعية؛

❖ **استنادا إلى معايير التقييم:** يقصد بها معايير المراجعة الخارجية التي تضبط وتنظم عملية المراجعة.

كما عرف خالد أمين المراجعة الخارجية على أنها:" فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة.[2]

---

[1] محمد التهامي طواهري، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات– الإطار النظري والممارسة التطبيقية**– الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 10.

[2] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات–الناحية النظرية والعلمية**–، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 13.

ما يلاحظ على هذا التعريف أن المراجعة الخارجية حسبه لا تقتصر على فحص ومراجعة البيانات والمستندات والحسابات والدفاتر المحاسبية فقط بل تهتم بفحص نظام الرقابة الداخلية فأول عمل يقوم به المراجع الخارجي في إطار مهمة المراجعة هو فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي ويولي ذلك أهمية كبيرة لأنه يعد المنطلق والمحدد لعمله. ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن المراجعة الخارجية ترتكز على النقاط التالية:

❖ **الفحص:** أي فحص البيانات والسجلات والدفاتر المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها، وتحليلها وتبويبها؛

❖ **التحقيق:** ويعني الحكم على صلاحية الكشوف والقوائم المالية الختامية للدلالة على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، ومدى تصويرها لنتائج أعمال هذه الأخيرة؛

❖ **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يبلغ إلى الجهات المعنية سواء كانت هذه الجهات داخلية (الإدارة) أو خارجية.

وعليه يمكن تعريف المراجعة الخارجية بأنها: عملية منهجية ومنظمة يتولاها شخص مهني مؤهل علميا وعمليا ويتمتع بدرجة عالية من الاستقلال والحياد، وترتكز على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة بهدف إبداء رأي فني محايد حول مدى سلامة وعدالة القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ونتائج أعمالها.

ثالثا: أهداف وأهمية المراجعة الخارجية

تظهر أهمية المراجعة الخارجية من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها

1-أهداف المراجعة الخارجية

إن تطور المراجعة الخارجية صاحبه تطور في أهدافها وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين أهداف تقليدية وأهداف حديثة كما يلي:

❖ **الأهداف التقليدية:** وتنقسم إلى أهداف مباشرة وأخرى غير مباشرة.[1]

✓ **الأهداف المباشرة(الرئيسية)**

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة والمثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها؛
- إبداء رأي فني محايد يستند إلى أدلة وقرائن قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد في الدفاتر

[1] نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 20، 21.

والسجلات ومدى دلالة القوائم على نتائج أعمال المنشأة وحقيقة مركزها المالي.

✓ **الأهداف غير المباشرة (تبعية)**

- اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر من أخطاء أو تزوير؛
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و التزوير عن طريق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة؛
- اعتماد الإدارة على الحسابات التي تمت مراجعتها في تقرير ورسم السياسات الإدارية الحاضرة والمستقبلية واتخاذ القرارات على اساس من البيانات التي اطمأنت إلى صدقها وسلامتها؛
- طمأنة من يطلعون على الحسابات الختامية والميزانية المنشورة والمرفق بها تقرير مراقب الحسابات كالدائنين وحملة السندات وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثمار أموالهم؛
- معاونة مصلحة الضرائب إذا قدم المراقب تقريره كاشفا المخالفات الضريبية؛
- معاونة المنشأة في ملأ الاستمارات، وتقديم التقارير المختلفة إلى الهيئات الحكومية و الرقابية.

❖ **الأهداف الحديثة:** و يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

✓ مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها؛

✓ تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة إلى الأهداف المرسومة؛

✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي النشاط؛

✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع.

ثانيا: أهمية المراجعة الخارجية.

تكمن أهمية المراجعة الخارجية في كونها أداة تخدم مصالح مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية المدققة، بهدف اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، وهذه الأطراف تتمثل فيما يلي:[2]

1- الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة: من خلال الحصول على المعلومات التي تمكنهم من تدقيق الأداء، إلى جانب اتخاذ القرارات المؤثرة في الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة؛

2- حملة الأسهم: وهم يسعون للحصول على معلومات تمكنهم من مساءلة الإدارة و العاملين واتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو خفض أو المحافظة على نسبة الاستثمار الحالي؛

3- حملة السندات الحاليون والمحتملون: اللذين يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم درجة المخاطرة في المؤسسة، ومدى قدرتها على الوفاء بمديونيتها؛

---

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14، 15.

[2] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

4- الموظفون واتحادات العمال: وهؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقدير الربحية، وتقدير الأجور المستقبلية، وفي المفاوضات على اتفاقيات مشاركة الأرباح؛[1]

5- الاقتصاديون ورجال البحث العلمي: من خلال مساعدتهم على تقييم الآثار على السياسات الاقتصادية، وعلى قرارات السياسة العامة، والمساعدة في أعمال البحوث والدراسات، كما أن الاقتصاديين يعتمدون على القوائم المدققة في تقريرهم للدخل القومي والتخطيط الاقتصادي؛

6- العملاء والموردين والمنافسين: يحتاجون إلى المعلومات المدققة لتمكنهم من تقييم مدى استمرارية تعهدات المؤسسة كمصدر للسلع والخدمات، أو كمستهلكة لها، وتقييم القوة التنافسية للمؤسسة؛

7-أجهزة حماية البيئة: مساعدتها في تقييم الأضرار البيئية الناجمة عن مزاولة المؤسسة لنشاطها؛

8- الأجهزة الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات المدققة في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي، أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة، أو فرض الضرائب؛

9- نظام المحاكم: و يحتاج إلى معلومات تساعده في تقييم المواقف المالية للمؤسسة لأغراض حالات الإفلاس، وتقييم الأصول الضرورية وفي أغراض الدعاوى القضائية.

المطلب الثاني: مبادئ، ومعايير المراجعة الخارجية

المراجعة الخارجية كغيرها من المهن لها قواعد وأسس ومبادئ تقوم عليها ولها معايير عامة تحكمها وتنظمها.

أولا: مبادئ المراجعة الخارجية

تقسم مبادئ المراجعة الخارجية إلى مجموعتين وفقا لأركان المراجعة(الفحص، والتقرير) كما يلي:

1- المبادئ المرتبطة بركن الفحص: وتشمل ما يلي:

❖ **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويعني هذا المبدأ المعرفة الشاملة بطبيعة أحداث المنشأة و أثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من ناحية أخرى.[2]

❖ **مبدأ الموضوعية في الفحص:** ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة تفادي إلى أقصى حد ممكن التقدير الشخصي

---

[1] محمد عبد الرحمان حسن القضاة، **فجوة التوقعات و سبل تطبيقها من وجهة نظر المدققين الخارجيين ووحدات الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية-دراسة ميدانية-**، (رسالة ماجستير)، جامعة جرش، الأردن،2013، ص: 16.

[2] وجدان علي أحمد، **دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة**، (رسالة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص: 130.

أو التمييز أثناء الفحص، وذلك بالاستناد إلى عدد كافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا تجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.[1]

❖ **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:** ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المعدة بواسطة المنشأة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.[2]

❖ **مبدأ فحص الكفاءة الإنسانية :** ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاءة الإنسانية في المنشاة بجانب فحص الكفاءة الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المراجع عن أحداث المنشأة وهذه الكفاءة هي المؤشر للمناخ السلوكي للمنشاة وهذا المناخ يعبر عن ما تحتويه المنشأة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.[3]

6- المبادئ المرتبطة بركن التقرير: وتشمل المبادئ التالية:

❖ **مبدأ كفاءة الاتصال:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير المراجع الخارجي أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنشأة إلى جميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد التقرير.[4]

❖ **مبدأ الإفصاح:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المراجع عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المنشاة ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، واظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وابراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.[5]

❖ **مبدأ الإنصاف:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المراجع وكذا التقارير المالية منصفة لجميع الأطراف المهتمة والمرتبطة بالمنشاة سواء كانت داخلية أو خارجية.[6]

---

[1] جليلة زوهري، **أثر الاصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر- 2015، ص: 56.

[2] أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان، 2000، ص: 23.

[3] المرجع السابق، ص: 23.

[4] المرجع السابق، ص :23.

[5] المرجع السابق، ص :24.

[6] وجدان علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

❖ **مبدأ السببية:** ويشير إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المراجع وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.[1]

ثانيا: معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها

تعرف معايير المراجعة بأنها مقياس الأداء المهني المطلوب من مراجع الحسابات الخارجي المستقل، ويمكن القول بأن المعايير تعتبر النموذج الذي يستخدم للحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المراجع، وتحدد معايير المراجعة المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالفحص.[2]

وقد كان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من عمل جاهدا على وضع مستويات للأداء المهني لعملية مراجعة الحسابات، وانتهت هذه المجهودات بكتيب صدر عام 1954 بعنوان معايير التدقيق المتعارف عليها و قد تضمن معايير التدقيق مبوبة إلى ثلاث مجموعات.[3]

1- المعايير العامة أو الشخصية: وتوصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التقرير، كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية للمراجع الخارجي.[4]

ويمكن حصر هذه المعايير في الآتي:

❖ **التأهيل العلمي والعملي:** فمن ناحية التأهيل العلمي يجب أن يكون لدى المراجع مؤهلا جامعيا في المحاسبة والتدقيق وكذا الحصول على قدر كافي من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى التي تمكنه من إبداء الرأي وتقديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية التدقيق. ولا يكفي التأهيل العلمي الذي يحصل عليه المدقق خلال سنوات الدراسة وإنما يتطلب الأمر منه متابعة ما يستجد من معلومات وعلوم مرتبطة بعمله، وكذلك زيادة معرفته الفنية عن كل ما يستجد في المحاسبة والتدقيق، أما التأهيل العملي أو الخبرة المهنية للمراجع فتتمثل في التدريب العملي والتمرن عن طريق الممارسة، بمعنى أنه يجب على الشخص الذي يرغب في أن يكون مدقق قضاء فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة تحت اشراف شخص مهني خبير.[5]

---

[1] محي الدين محمود عمر، **مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية دراسة مقارنة (حالة الجزائر)**، (رسالة ماجستير)، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بالبليدة، الجزائر، 2008/2007، ص: 21.

[2] يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 37.

[3] عبد الكريم علي الرمحي، **تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية**، الطبعة الأولى، دار المكتبة الوطنية، عمان، 2002، ص: 2.

[4] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[5] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

❖ **الاستقلالية:** إن استقلالية المراجع في الواقع يعني عدم خضوعه لأي ضغوطات من مختلف الجهات خلال كافة مراحل عملية المراجعة، وهذا المعيار يزيد من الثقة ودرجة الاعتماد على رأي المراجع ويقصد باستقلالية المراجع هنا استقلاله من الناحية المادية، واستقلاله من الناحية الذهنية والذاتية فالاستقلال المادي يعني عدم وجود مصالح مادية للمراجع بخلاف أتعابه المتفق عليها وأن لا يكون له ارتباط بالمساهمين أو الشركاء داخل المؤسسة، أما الاستقلال الذاتي أو الذهني فيعني استقلال المراجع مهنيا من خلال عدم وجود أي ضغوط أو تدخل في عمله.[1]

❖ **العناية المهنية** بمعنى التزام المدقق بمستوى أداء معين عند ممارسته للمهنة، ويحدد هذا المستوى العديد من العوامل منها ما تنص عليه التشريعات المختلفة التي تحدد المسؤولية القانونية والتي تمثل الحد الأدنى للعناية المطلوبة من المدقق هذا بالإضافة إلى ما تنص عليه القواعد والمعايير التي تصدرها الهيئات المهنية لغرض المحافظة على مستوى أداء مميز لمزاولي المهنة.[2]

2- معايير العمل الميداني: وهي المعايير التي ترتبط بخطوات وإجراءات تنفيذ مهمة المراجعة وتشمل المعايير التالية:

❖ **التخطيط والاشراف:** يتطلب هذا المعيار أن يقوم مدقق الحسابات بعملية التخطيط لما سوف يقوم به عند البدء بعملية التدقيق، ويتمثل التخطيط الملائم في تخصيص العدد المناسب من المساعدين والاشراف عليهم ومتابعة ما يوكل اليهم من أعمال، ونجد أن تخطيط مهمة التدقيق يتضمن تحديد الاستراتيجية الشاملة للمهمة المتوقعة فضلا عن نطاق الفحص، وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت في النهاية أم لا.[3]

❖ **تقييم نظام الرقابة الداخلية:** يعتبر تقيم نظام الرقابة الداخلية المعيار الثاني من معايير العمل الميداني والذي يحث المدقق بأن يجري دراسة وتقييم لنظام الرقابة الداخلية المستخدم في منشاة العميل، حيث أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر الأساس الذي يحدد مدى الاختبارات التي سوف يطبقها المدقق لأن قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤثر على حجم وطبيعة أدلة الإثبات وكذلك مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة، بالإضافة إلى أنه يحدد الوقت الملائم للقيام بعملية التدقيق.[4]

❖ **جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة:** هذا المعيار يتطلب من المراجع ضرورة جمع أدلة الإثبات الكافية

---

[1] محي الدين محمود عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 44، 45.

[2] محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

[3] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[4] المرجع السابق، ص ص: 42، 43.

والملائمة والتي تمثل أساسا معقولا لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية، أي أن أدلة الإثبات توفر الأساس المنطقي والرشيد لتقديرات المراجع حول عدالة وصدق المعلومات المالية.[1]

3- معايير إعداد التقرير: يستند المراجع عند إعداده لتقرير المراجعة إلى مجموعة من المعايير يمكن عرضها كالآتي:

❖ **إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها:** يجب أن يعبر المدقق في تقريره عن رأيه عما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها أو لا إذ تعتبر مبادئ المحاسبة المتعارف عليها المعيار الذي يقاس عليه أو يحكم على صدق وعدالة القوائم المالية وذلك إذا ما كانت تلك القوائم تعبر بعدالة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية.[2]

❖ **الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:** المقصود بالثبات استخدام المؤسسة نفس مبادئ المحاسبة التي اتبعتها في إعداد القوائم المالية والتي تم تطبيقها في السنة السابقة ويتطلب هذا المعيار ضرورة إيضاح ما إذا كانت المبادئ المحاسبة تطبق بشكل ثابت.[3]

❖ **الافصاح الكافي:** على المدقق أن يتأكد من أمانة المعلومات المقدمة في البيانات المالية ويفصح عن كل واقعة جوهرية قد يؤدي إغفالها إلى تضليل مستخدم المعلومات المالية، كما تتعلق هذه القاعدة بالإفصاح عن الأمور التي تقضي بذكرها القوانين المحلية السارية.[4]

❖ **إبداء الرأي:** يعتبر معيار إبداء الرأي من طرف المراجع القائم بعملية المراجعة آخر معيار يجب الالتزام به، إذ ينبغي أن يوضح ويشير المراجع في تقريره المقدم وبكل صراحة إلى رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية على المركز المالي الحقيق للمؤسسة.[5]

المطلب الثالث: منهجية تنفيد المراجعة الخارجية

تتم عملية المراجعة وفق خطوات وإجراءات تضمن التنفيذ الجيد لها وتساعد على تحصيل أكبر فعالية في أداء القائمين بها، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

أولا: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

قبل أن يقوم المراجع بتخطيط عملية المراجعة لابد أن تتوفر لديه النية للقيام بهذه العملية والمتمثلة في

---

[1] المرجع السابق، ص: 42.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 11.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة ومراقبة الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

[4] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

[5] محمد التهامي طواهري، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

قبول مهمة التدقيق. وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات:

1- الخطوات التمهيدية: هناك عدة خطوات تمهيدية يتعين على المراجع القيام بها قبل الشروع في تنفيذ مهمة المراجعة والتدقيق، وتتمثل فيما يلي:[1]

- التحقق من صحة تعيينه: والذي يتم وفقا للشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق؛
- الاتصال بالمدقق السابق: وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني؛
- التأكد من نطاق عملية التدقيق؛
- إجراء اتصالات أولية مع المؤسسة محل التدقيق؛
- فحص و تقييم النظام المحاسبي؛
- الاطلاع على القوائم المالية للسنوات السابقة؛
- فحص التنظيم الإداري.

2- مخطط المراجعة: عقب الانتهاء من كافة الخطوات التمهيدية يقوم المدقق بوضع خطة عمل له ولمساعديه، ومن بين ما تتضمنه هذه الخطة ما يلي:[2]

- الأهداف الواجب تحقيقها؛
- الخطوات و الإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف؛
- تحديد الوقت التقديري اللازم للانتهاء من كل خطوة وإجراء؛
- تحديد الوقت المستنفد فعلا في كل خطوة و إجراء؛
- ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة وإجراء نفذ؛
- توقيع الشخص المسؤول عن إنجاز الإجراء.

إن المدقق غير ملزم بتطبيق نفس برنامج التدقيق في كامل المؤسسات التي يراجعها، فلكل مؤسسة خصوصياتها ومن تم تحتاج إلى برنامج يراعي هذه الخصوصيات.

3- الإشراف على مهمة المراجعة: معنى الإشراف في المراجعة هو متابعة المراجع لعملية التدقيق وتقسيمه للمهام بين أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه، دون تفويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة من طرفهم، بل هو مطالب بالاطلاع المستمر على الأعمال التي يقومون بها باعتباره المسؤول الأول عن عملية التدقيق.[3]

---

[1] خالد الخطيب، خليل محمود الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص: 139.

[2] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

[3] المرجع السابق، ص: 32.

4- إعداد أوراق العمل: وهي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المراجع للتدليل على طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية المراجعة، والهدف الأساسي من أوراق التدقيق هو مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص، وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه.[1]

و يمكن التمييز بين نوعين من أوراق العمل هما:

❖ **الملف الدائم:** وهو ذلك الملف الذي يحتوي على معلومات تخص وتفيد أكثر من سنة مالية، علما أن أكثر هذه المعلومات تم الحصول عليها عند البدء في التدقيق لأول مرة، أي عند القيام بالزيارة الأولى للمؤسسة وعند تعيينه.[2]

❖ **الملف الجاري:** يتعلق هذا الملف بالسنة الحالية، ويتضمن وثائق الدورة موضوع المراجعة، مع أدلة الإثبات التي جمعها المراجع.[3]

ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن الخطوة العملية الأولى التي يقوم بها المدقق في إطار تنفيذ مهمة التدقيق هي فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بهدف الوقوف على نقاط قوته وضعفه ومن تم تحديد مجال ونطاق المراجعة.

1- تعريف نظام الرقابة الداخلية: تعددت تعاريف نظام الرقابة الداخلية ومن أهمها ما يلي:

عرف مجلس خبراء المحاسبة الفرنسيين نظام الرقابة الداخلية على أنه: "مجموع الضمانات التي تساهم في التحكم في المؤسسة، لتحقيق الهدف المتعلق بتأمين الحماية للأصول وكذا نوعية المعلومة، ومن جانب آخر ضمان تطبيق تعليمات الإدارة وتحسين النجاعة".[4]

كما عرفته لجنة إجراءات التدقيق التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين بأنه: "خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول المؤسسة وضمان الدقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها، وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة".[5]

---

[1] وليام توماس، أمرسون هنكي، مرجع سبق ذكره، ص: 277.

[2] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص: 59.

[3] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[4] Réda KHELASSI, **L'audit interne-audit opérationnel**, HOUMA, Alger, 2005, P71

[5] عبد الفتاح محمد الصحن وأخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 13.

وعليه يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه: مختف الإجراءات والطرق التنظيمية التي تضعها إدارة المؤسسة، والتي تسعى من خلالها إلى التحكم في المؤسسة وحماية أصولها، رفع الكفاءة الإنتاجية، التأكد من الدقة المحاسبية للبيانات المسجلة بالدفاتر، والتحقق من مدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

في إطار فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية يجب على المراجع التحقق مما يلي:[1]

- ❖ أن نظام الرقابة الداخلية المرسوم ملائم للمؤسسة وطبيعة نشاطها.
- ❖ التحقق من مدى الالتزام بتطبيق هذا النظام كما هو مخطط له.

2- خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية: في اطار مهمته المتمثلة في التقييم والحكم على نظام الرقابة الداخلية يلتزم المدقق بجملة من الخطوات يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- ❖ **جمع الاجراءات:** سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، حيث يقوم المدقق في هذه الخطوة بجمع المعطيات ومعرفة أكبر قدر ممكن من المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة بمعنى يحاول المدقق هنا فهم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة؛
- ❖ **اختبارات الفهم والتطابق:** يحاول المراجع في هذه الخطوة التأكد من أنه فهم النظام وذلك عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق، أي أنه يتأكد من أنه فهم كل أجزائه وأحسن تلخيصه بعد تتبعه للعمليات؛[3]
- ❖ **التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية:** إذا تمكن المدقق من الحصول على معلومات كافية حول نظام الرقابة الداخلية، يمكنه أن يعطي تقييما أوليا لهذا النظام، فإذا كان هذا النظام يعمل بطريقة جيدة فهذا يؤكد قوته ومصداقيته، أما إذا أدت عملية الفحص إلى الاستنتاج بأن النظام غير مرض وأنه يجب عدم الاعتماد عليه فهذا يؤكد وجود نقائص وثغرات تخلق أخطاء مع احتمال وجود تلاعب وغش؛
- ❖ **اختبارات الاستمرارية:** وهنا يتأكد المراجع من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي هي نقاط قوة فعلا أي أنها مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة؛
- ❖ **التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:** بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها (نقاط الضعف ونقاط القوة) يقدم المراجع حوصلة في وثيقة شاملة مبينا أثر ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات، تمثل هذه الوثيقة في العادة تقريرا حول الرقابة الداخلية يقدمه المدقق إلى الإدارة.

---

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 213.

[2] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35، 36.

[3] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

3- أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية: يعتمد المدقق في تقييمه لنظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأساليب من أهمها ما يلي:

❖ **قائمة الاستقصاء (الاستبيان):** يمكن أن يستخدم المراجع قائمة الاستقصاء كنوع من الوسائل التي يقوم من خلالها بتوثيق إجابات العميل حول الاستفسارات الموجهة له ويتم تصميم نموذج الاستبيان بأن تكون الإجابة إما "نعم" أو "لا"، وإما "يطبق"، أو "لا يطبق"، حيث أن الإجابة "نعم" أو "يطبق" تشير إلى قوة نظام الرقابة الداخلية، والاجابة "لا" أو "لا يطبق" تشير إلى ضعفه، ويستطيع المراجع استخدام طريقة الاستقصاء لتقييم نظام الرقابة الداخلية لأكثر من سنة مالية، كذلك يفضل معظم المراجعين استخدام هذا الأسلوب كونه يوفر في الوقت والجهد؛[1]

❖ **المذكرة المكتوبة (التقرير الوصفي):** تبعا لهذا الأسلوب يقوم المراجع بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة، وعن تدفق المعلومات والبيانات بين الأقسام أو الوظائف أو وحدات النشاط المختلفة؛[2]

❖ **خرائط التدفق:** يمكن تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من عمليات المنشاة في شكل خريطة تدفق تبين الإدارات والأقسام المختصة بأداء العملية، والمستندات التي تعد في كل خطوة والدفاتر التي تثبت بها، والاجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها ويمكن أن يضاف إلى الخريطة رموز توضح الوظائف المتعارضة والترخيص بالعملية واعتمادها.[3]

وعليه يعتبر الاستبيان أداة فعالة في تقييم نظام الرقابة الداخلية على عكس المذكرة المكتوبة وخرائط التدفق فهي تفيد في وصف وفهم نظام الرقابة الداخلية أكثر منه في تقييمه.

ثالثا: جمع أدلة الإثبات

إن الهدف الأساسي لعملية المراجعة هو إبداء رأي فني محايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية وهذا لن يكون إلاّ من خلال الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة.

1- تعريف أدلة الإثبات

الإثبات في عملية المراجعة هو حصول المراجع على أدلة وقرائن تمكنه من استخلاص رأي فني محايد حول القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها.[4]

---

[1] غسان فلاح لمطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[2] إدريس عبد السلام إشتيوي، **المراجعة**، الطبعة الخامسة، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 2008، ص71.

[3] يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[4] المرجع السابق، ص:174.

كما تعرف الأدلة على أنها أية معلومات يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تم مراجعتها قد عرضت طبقا للمعايير.[1]

وعليه فأدلة الإثبات هي كل ما من شأنه أن يؤثر في رأي وحكم المراجع حول مدى مطابقة البيانات المالية المدققة لواقع المؤسسة وحقيقة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

ويجب أن تتصف أدلة الإثبات بصفتين هما:[2]

❖ **الكفاية:** أن تكون الأدلة التي يحصل عليها المدقق بالقدر الكافي و الضروري لدعم رأيه الفني عن عدالة القوائم المالية المقدمة؛

❖ **الملائمة:** وتعني قياس نوعية أدلة الإثبات ومدى توثيقها، ويجب أن ينظر إلى ملائمة الدليل من حيث علاقته بهدف التدقيق لتكوين الرأي الفني حول عدالة القوائم المالية وإعداد التقرير.

2- أنواع أدلة الإثبات: تأخذ أدلة الإثبات في التدقيق أشكال متنوعة، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

❖ **الوجود الفعلي:** يعتبر الوجود المادي للعنصر دليل على وجوده الفعلي خاصة فيما يتعلق بالأصول الملموسة، والوجود الفعلي للأصل لا يعد دليلا كافيا للتحقق، إذ قد يكون الأصل موجودا وليس مملوكا للمؤسسة، ولذلك فلابد بالإضافة إلى الوجود المادي، التحقق من الملكية ومن صحة التقويم.[3]

❖ **المستندات:** المستندات من أكثر أنواع الأدلة والقرائن التي يعتمد عليها المدقق في عمله، وهي على ثلاثة أنواع:[4]

✓ مستندات معدة خارج المؤسسة و مستعملة داخلها، كفواتير الشراء مثلا؛

✓ مستندات معدة داخل المؤسسة و مستعملة خارجها، كفواتير البيع و ايصالات القبض؛

✓ مستندات معدة و مستعملة داخل المؤسسة، كالدفاتر الحسابية على اختلاف أنواعها.

تعتبر المستندات المتأتية من خارج المؤسسة أقوى من تلك المعدة من قبل المؤسسة، حيث تزداد إمكانية الغش والخطأ في الحالة الأخيرة.

❖ **الإقرارات التي يحصل عليها المدقق من الغير:** تعتبر هذه الإقرارات من أقوى أنواع أدلة الإثبات، ومن أمثلتها: المصادقات التي يتم الحصول عليها من المدينين والدائنين بصحة أرصدتهم، والشهادات التي قد تم

---

[1] ألفين ارنين، جيمس لوبك، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2002، ص: 21.

[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 177، 178.

[3] منصور حامد محمود، وآخرون، **أساسيات المراجعة**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1993، ص: 95.

[4] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الحصول عليها من محامي المؤسسة بعدم وجود منازعات قضائية مع الغير، وغيرها من الإقرارات.[1]

وتأخذ المصادقات الأشكال التالية:[2]

✓ **مصادقات إيجابية:** في هذه الحالة يطلب من الطرف الآخر التقرير على صحة أو خطأ الرصيد الموضح في المصادقة.

✓ **مصادقة سلبية:** في هذه الحالة يطلب من الطرف الآخر التقرير على خطأ الرصيد المبين في المصادقة وعدم التقرير في حالة صحته.

✓ **المصادقات العمياء :** في هذا النوع من المصادقات لا يظهر الرصيد المطلوب المصادقة عليه في الخطاب الموجه للعميل أو للطرف الأخر، وإنما يطلب منه أن يذكر الرصيد المستحق كما هو في دفاتر المنشأة.[3]

وعليه فالمصادقات الإيجابية هي تلك التي تستوجب الرد سواء كان بالإيجاب أو بالسلب أما المصادقات السلبية فهي لا تتطلب الرد إلا في حالة عدم الموافقة على صحة البيانات الواردة فيها أما بالنسبة للمصادقات العمياء فيطلب فيها من العميل إفادة المراجع برصيده لدى المؤسسة، وتعتبر الأقوى من حيث الدلالة لأنها تمكن المراجع من الحكم على حسابات ومعلومات تحصل عليها من الطرفين (المؤسسة والعميل) دون أن يكون هذين الأخيرين على دراية بما قدمه كل طرف منهما.

❖ **الشهادات التي يحصل عليها المدقق من إدارة المؤسسة (الاستفسار من العميل):** هذا النوع من الأدلة أقل قوة من حيث الإثبات من الأنواع السابقة فقد تتعمد الإدارة إخفاء معلومات عن المدقق أو قد يتعمد الموظفون إعطاء بيانات مظللة لإخفاء الحقيقة، والشهادات والبيانات التي يحصل عليها المدقق من الإدارة قد تكون مكتوبة أو شفوية.[4]

وتعتبر الشهادات المكتوبة هي الأقوى من حيث دلالتها مقارنة بالشهادات الشفوية فهذه الأخيرة تحتاج إلى تعزيز و دعم بأدلة إضافية.

❖ **صحة الأرصدة من الناحية الحسابية:** وهي العمليات الحسابية التي يقوم بها المراجع أو أحد مساعديه بهدف التأكد من صحة بعض النتائج أو الأرصدة الهامة، وتعتبر من أدلة الإثبات القوية لأن المراجع هو الذي يتولاها بنفسه.[5]

---

[1] منصور حامد محمود، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:96.

[2] محمد التهامي طواهري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 138، 139.

[3] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 187.

[4] منصور حامد محمود، مرجع سبق ذكره، ص:97.

[5] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص: 278.

❖ **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:** يعتبر نظام الرقابة الداخلي السليم دليلا على صحة الدفاتر وخلوها من الأخطاء والتلاعب، لذلك يبدأ المدقق عمله بفحص نظام الرقابة الداخلية والتحقق من قوته أو ضعفه حيث أنه يعتمد على ذلك في تحديد كمية وحجم الاختبارات التي سوف يقوم بها والعينات التي يقوم باختبارها، والعلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وبين الاختبارات هي أنه تقل حجم العينة وكمية الاختبارات إذا كان نظام الرقابة الداخلية قوي وسليم وتزداد إذا كان نظام الرقابة الداخلي ضعيف.[1]

رابعا: إعداد التقرير

يعتبر تقرير المراجعة أداة اتصال يمكن من خلالها توصيل نتائج الفحص والتقييم لمختلف الأطراف المهتمة، ويمكن لتقرير المراجع أن يأخذ عدة صور تختلف فيما بينها باختلاف رأيه المرهون بمحتوى القوائم المالية، التي قام بتدقيقها وعموما يمكن الحديث عن أربعة أنواع وهي:

1- التقرير النظيف (بدون تحفظات): يصدر المراجع رأيه بدون تحفظ عن القوائم المالية التي قام بتدقيقها إذا توفرت لديه أربعة شروط وهي:[2]

❖ أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛

❖ عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات؛

❖ صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي؛

❖ حصول المراجع على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه؛

2- التقرير التحفظي: يقوم المراجع بالإدلاء برأي متحفظ إذا صادف خلال عملية التدقيق أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه فيكون تقريره في هذه الحالة مقيد بتحفظات تمثل اعتراضاته أو انتقاداته التي يرى من الضروري الإشارة إليها. ويجب أن يشمل التقرير الذي ينطوي على تحفظات فقرة مستقلة توضح أسباب هذه التحفظات.[3]

3- التقرير السلبي: يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المراجع أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمشروع سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويقع على عاتقه المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار هذا الرأي وذكرها.[4]

---

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

[2] يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص: 160، 161.

[3] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

[4] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: 95، 96.

4- الامتناع عن إبداء الرأي: يعني أن المدقق لا يستطيع إعطاء رأي فني محايد عن القوائم المالية موضوع التدقيق وقد يكون ذلك بناء على ظروف معنية يمكن توضيحها فيما يلي:[1]

❖ وجود قيود مفروضة على عمل المدقق من طرف إدارة المؤسسة، وذلك بعدم تمكينه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكينه من الاتصال بالعملاء المدنيين للحصول على المصادقات حول مدى صحة أرصدتهم مع الشركة؛

❖ وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية مثل دعاوى قضائية مرفوعة ضد الشركة، كتعديل على حقوق الاختراع لشركة أخرى أو قضية من عمال الشركة يطالبون بدفع تعويضاتهم...إلخ؛

❖ في حالة قيام زميل آخر للمراجع الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية في هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها؛

❖ إذا تعذر على المدقق الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة والتي تسمح له بإبداء رأيه.

المبحث الثالث: العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

من خلال ما تم تناوله في المبحثين السابقين نلاحظ أن هناك علاقة وطيدة بين كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، هذه العلاقة تتمثل في علاقة التعاون و التنسيق في العمل بين كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من خلال اعتماد كل منهما على عمل الآخر.

المطلب الأول: مقارنة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

إن الهدف من إجراء مقارنة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية هو التوصل إلى معرفة مدى التكامل بينهما من خلال إبراز أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق بين كل منهما.

أولا: أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

يمكن تلخيص أهم أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الجدول التالي:

[1] يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص ص: 224، 225.

الجدول رقم (02): أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

الرقم	وجه الاختلاف	المراجعة الخارجية	المراجعة الداخلية
1	من ناحية التعيين	المراجع الخارجي يعين من طرف الملاك أو الجمعية العامة للمساهمين	المراجع الداخلي يعين من قبل إدارة المؤسسة.
2	من ناحية الهدف	-الهدف الرئيسي: خدمة طرف ثالث عن طريق ابداء الرأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية. -الهدف الثانوي: اكتشاف الأخطاء والغش.	-الهدف الرئيسي: خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ ويقدم بيانات سلمية وبذلك ينصب الهدف الرئيسي على اكتشاف ومنع الغش والأخطاء.
3	من ناحية درجة الاستقلال في أداء العمل وإبداء الرأي	-المراجع الخارجي يتمتع بالاستقلال الكامل فهو محايد وليس له أي علاقة بالإدارة العليا ولا بأقسام وإدارات المؤسسة.	-المراجع الداخلي مستقل جزئيا من خلال كونه مستقل عن باقي إدارات وأقسام المؤسسة ومن ناحية أخرى يتبع الإدارة العليا بالمؤسسة
4	من ناحية المسؤولية وتقديم التقرير	المراجع الخارجي مسؤول أمام الملاك، ويقدم تقريره لهم.	المراجع الداخلي مسؤول أمام الإدارة العليا، ويقدم تقريره إليها.
5	من ناحية نطاق العمل	- يحدد ذلك أمر التعيين، والعرف السائد ومعايير المراجعة المتعارف عليها وما تنص عليه القوانين والتشريعات المنظمة لأعمال المراجعة	- تحدد الادارة نطاق عمل المراجع الداخلي وفقا للصلاحيات والمسؤوليات المعطاة له.
6	من ناحية توقيت العمل والأداء	- يتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية أو على فترات متقطعة خلال السنة أحيانا.	- يتم الفحص والتدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية.

المصدر: رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ص ص: 66، 67.

ثانيا: أوجه التشابه بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

على الرغم من وجود اختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في نقاط عديدة إلا أن ذلك لا ينفي وجود أوجه للشبه و الاتفاق بينهما، و لعل أهمها ما يلي:[1]

1- التشابه في الأهداف المحاسبية والغرض الواحد: حيث تتشابه أعمال كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في المجالات المحاسبية والمالية إذ يسعى كل منهما إلى التأكد من:

- ❖ وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يمنع حدوث الأخطاء والمخالفات أو يقلل منها؛

[1] علي عمر أحمد سويسي، **معايير المراجعة الحسابات في اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في ليبيا**، (أطروحة دكتوراه)، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2011، ص: 58.

❖ وجود نظام محاسبي سليم يعمل على توفير المعلومات الضرورية التي تمكن من إعداد قوائم وتقارير مالية صحيحة.

2- التشابه في طريقة العمل: وذلك من حيث:

❖ فحص نظام الرقابة الداخلية من حيث صحة مبادئه وفاعلية تطبيقه العملي؛

❖ فحص السجلات و القوائم المحاسبية؛

❖ فحص عناصر الأصول و الالتزامات وحقوق الملكية؛

❖ القيام بالملاحظات والاستفسارات والمقارنات الإحصائية وغيرها من الأساليب الأخرى التي قد تكون ضرورية.

3- التشابه في الاستقلال: فعلى الرغم من أن درجة الاستقلال تشكل الاختلاف الأساسي بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي إلا أن المراجع الداخلي يشترك مع المراجع الخارجي في ضرورة توافر شرط الاستقلالية في العمل عن بقية الإدارات في الشركة.

المطلب الثاني: طبيعة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

بالرغم من الاختلافات الموجودة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية إلا أن الواقع العملي للمراجعة يستدعي ضرورة وجود تكامل وتعاون فيما بينهما وذلك من خلال التنسيق بين جهود كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، بما يعود بالنفع على المؤسسة من خلال توفير معلومات ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليهما في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

أولا: مفهوم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

يمكن توضيح مفهوم التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية من خلال تحديد تعريف التكامل بين المراجعتين واستعراض أهدافه وأهميته على النحو التالي:

1- تعريف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

من بين التعاريف التي تناولت مفهوم التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية نذكر ما يلي:

التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يقصد به التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما بما يضمن تغطية أشمل لأعمال المراجعة وتقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعا يحقق أهداف المراجعة بشكل عام ويعود بالفائدة على المؤسسة.[1]

[1] عبد السلام عبد الله أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

كما تطرق شوقي عطا الله الى التكامل بين نوعي المراجعة في الآتي: "إن وجود نوعين من المراجعة وتعاون كامل بين المراجعين الخارجيين والداخليين أمر ضروري لابد من تحقيقه إلا أنه يجب الاحتفاظ باستقلال كل منهما".[1]

وتطرق أحمد خليل إلى التكامل في قوله: "إن نطاق عمل كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي هو الفحص المحاسبي للسجلات المالية للتأكد من خلوها من الأخطاء والغش وما يرتبط بها من فحص لأنظمة الرقابة الداخلية فإن مهمة كل منهما مكملة للآخر".[2]

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا ما يلي:

- ❖ التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي في أداء مهمة المراجعة يساهم في الحد من ازدواجية الجهود والتكرار في العمل الرقابي؛
- ❖ وجود تعاون وتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين يوفر الوقت والجهد لكليهما إضافة إلى الاقتصاد في التكاليف؛
- ❖ إن وجود تعاون وتكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي لا يجب أن يؤثر على درجة الاستقلال لكل منهما؛
- ❖ التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يضمن تغطية أشمل لأعمال المراجعة.

2- أهداف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية: يمكن تحديد أهم أهداف التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية في النقاط التالية:[3]

- ❖ تغطية أعمال المراجعة لكافة أنشطة المؤسسة؛
- ❖ تنفيذ أعمال المراجعة بجودة عالية؛
- ❖ الحد من التكرار وازدواجية العمل؛
- ❖ تخفيض تكلفة أعمال المراجعة؛
- ❖ مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها بنجاح.

3- أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية: تتجلى أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية

---

[1] جمال أحمناش، **أهميته تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة**، (رسالة ماجيستر)، في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2013/2012، ص: 160.

[2] أحمد خليل، **المراجعة والرقابة والمحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1968، ص: 03.

[3] عبد السلام عبد الله أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

والمراجعة الخارجية في عدة الجوانب، من أهمها ما يلي:[1]

❖ **بالنسبة للمراجع الخارجي:** وتبرز أهمية التكامل للمراجع الخارجي من خلال ما يلي:

✓ منح وبعث الثقة والاطمئنان للمراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة باعتبار أن المراجع الداخلي يسعى إلى تقيم هذا النظام والوقوف على فعاليته؛

✓ اطمئنان المراجع الخارجي على دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر التي تم فحصها من قبل المراجع الداخلي، بالإضافة الى ذلك مراجعة النظام المحاسبي والوقوف على مدى الالتزام بالطرق والمبادئ المحاسبية، وكذا متانة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة؛

✓ تسمح عملية المراجعة الداخلية بتوجيه أعمال المراجعة الخارجية والمساهمة في إنقاص تكلفتها باعتبارها شاملة لكل البنود.

❖ **بالنسبة للمراجع الداخلي:** تعتبر المراجعة الداخلية أحد الآليات الموجهة لعملية المراجعة الخارجية فضلا على أنها مصدر ثقة واطمئنان لدى المراجع الخارجي، فهي بذلك محل اهتمام الإدارة والمراجع الخارجي على حد سواء، وتبرز أهمية التكامل في هذه الزاوية في كون أن الممارسة الميدانية لفحص عناصر القوائم المالية وتقيم نظام الرقابة الداخلية المعتمدة في المؤسسة من قبل المراجع الخارجي من شأنه أن يسمح بكشف بعض الأخطاء والتدليس التي لم يستطع المراجع الداخلي أن يكتشفها، مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة من اكتشافها.

كما تبرز كذلك أهمية التكامل بالنسبة للمراجع الداخلي من خلال:[2]

✓ زيادة ودعم التدريب والتأهيل للمراجعين الداخليين، من خلال أداء العمل باستخدام أساليب وإجراءات وأفكار ومعلومات مختلفة وجديدة؛

✓ يمكن التعرف على مجالات أخرى لعمل المراجعة الداخلية وتحديد إجراءات أداء هذا العمل؛

✓ يحصل المراجع الداخلي على فهم أفضل لمعايير المراجعة وأهدافها؛

✓ تفييد عملية تقييم المراجع الخارجي لفاعلية وكفاية وظيفة المراجعة الداخلية في تطوير وتحسين عملهم باستمرار.

❖ **بالنسبة للمؤسسة:** إن المراجعة الداخلية جاءت لسد حاجات الإدارة الرقابية على مختلف وظائف المؤسسة، في حين تسمح المراجعة الخارجية بتكوين رؤية فنية محايدة حول عدالة القوائم المالية الختامية

---

[1] جمال أحمناش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 162- 165.

[2] عبد السلام عبد الله ابو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

للمؤسسة ومدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي لها، ومنه فتكامل النوعين يساهم بعدة فوائد للمؤسسة نذكر منها ما يلي:

- ✓ توفير معلومات تفصيلية حقيقية للإدارة تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت والمكان المناسبين؛
- ✓ تأكيد سلامة الأنظمة المعلوماتية التي تم فحصها وكذا متانة نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ بعث الثقة في المعلومات الدالة على الأداء في المؤسسة؛
- ✓ إعلام الإدارة عن مواطن الضعف من خلال الآراء حول أنظمة المعلومات ومسار المعالجة مما يمسح لها بالقضاء على هذه المواطن؛
- ✓ تكوين بنك للمعلومات عن طريق أوراق عمل المراجع، تقارير وملف المراجعة؛
- ✓ تخفيض تكاليف المراجعة عن طريق التكامل بين النوعين واستبعاد ازدواجية العمل؛
- ✓ يساهم التكامل في وضع إجراءات رقابية فعالة للمؤسسة.

❖ **بالنسبة للأطراف الخارجية:** تتمثل هذه الأطراف في المستثمرين الحاليين والمحتملين، البنوك، إدارة الضرائب، البورصة وغيرها، والذين هم بأمس الحاجة إلى رأي المراجع الخارجي لاتخاذ مختلف قراراتهم. وتتمثل أهمية التكامل بالنسبة لهذه الأطراف فيما يلي:

- ✓ اطمئنان هؤلاء الأطراف على الرأي المعبر عنه من قبل المراجع الخارجي؛
- ✓ شمولية الرأي لكل العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية باعتماد التكامل بين النوعين؛
- ✓ اطمئنان مختلف المساهمين في المؤسسة على مصير أموالهم؛
- ✓ إتاحة معلومات معبر عن الواقع الفعلي للمؤسسة، مما يسمح لهذه الأطراف باتخاذ على ضوئها قرارات صائبة، قد تكون متعلقة بالجانب التمويلي أو الجبائي؛

ثانيا: العوامل الداعمة لتعميق مبدأ التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

هناك عدة عوامل تدعم وتعزز التكامل بين المراجعتين يمكن بيان أهمها فيما يلي:[1]

❖ درجة الاستقلالية التي يتمتع بها الطرفين، فعدم وجود استقلال كامل للمراجع الداخلي يجعل من الضروري وجود مراجع خارجي لما يتمتع به من استقلالية كاملة؛

❖ اهتمام المراجع الداخلي بعملية الرقابة الداخلية من حيث تحسينها ودعمها وتقييم أدواتها، فان المراجع الخارجي يحتاج إليها لتحديد نطاق فحصه ومراجعته؛

[1] المرجع السابق، ص ص: 98، 99.

❖ إن وجود المراجع الداخلي كموظف داخل المؤسسة طوال الفترة الزمنية وعلى مدار العام كله يعطيه الفرصة للقيام بإجراءات الفحص التحليلية التفصيلية والشاملة بينما المراجع الخارجي عادة ما يقوم بالمراجعة الاختيارية وليست الشاملة والتي يمكنه من خلالها الاعتماد على نتائج الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي على مدار العام، إضافة إلى الارتفاع المستمر في تكاليف المراجعة الخارجية، والتي ترجع أسبابها إلى كبر حجم المؤسسات محل الفحص، زيادة درجة التعقيد وانتشار تشغيل العمليات المحاسبية في الأماكن المتفرقة باستخدام الحاسبات الإلكترونية، إدراك المراجعين لخطر الخسائر التي يمكن ان يعانوا منها بسبب المراجعة مثل تكاليف الدعاوي القضائية وغيرها. ونتيجة لهذا الارتفاع المستمر في تكاليف المراجعة الخارجية، كان لابد للمراجع الخارجي من البحث عن حل، ولعل المراجعة الداخلية هي الأمل المتاح للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن هذا الارتفاع في التكاليف.

المطلب الثالث: مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

إن الكثير من مجالات عمل المراجع الداخلي تدخل في دائرة اهتمام ومجال عمل المراجع الخارجي وهذا ما يؤكد على ضرورة التكامل والتعاون فيما بينهما، ويمكن ابراز المجالات المشتركة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): المجالات المشتركة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

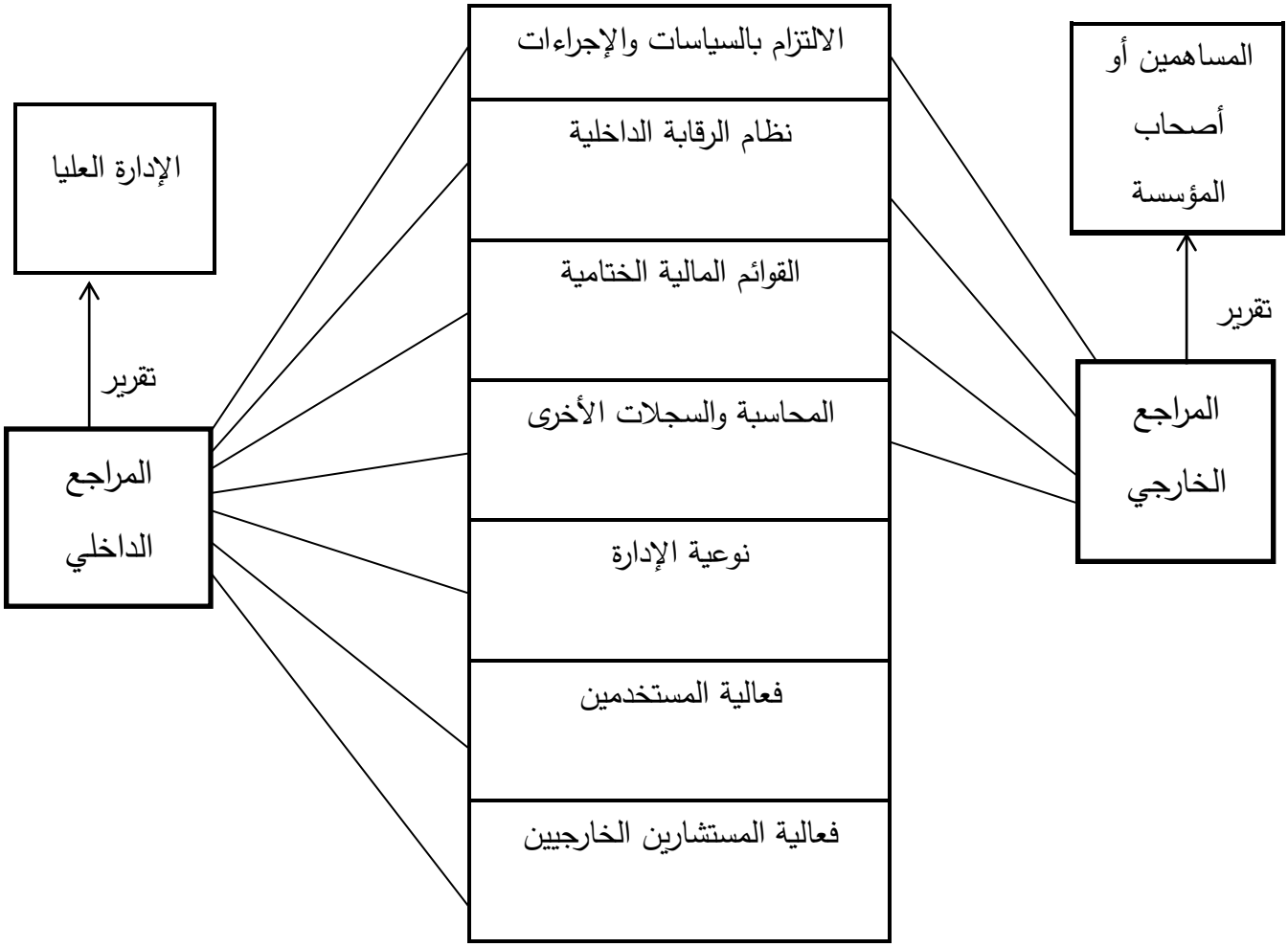

المصدر: رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 69.

من خلال هذا الشكل نلاحظ وجود أربع مجالات للتكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وفي إطار هذه المجالات الأربعة هناك العديد من أوجه التكامل بينهما، ووسائل مختلفة لتحقيق ذلك التكامل.

أولا: أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

يمكن عرض أوجه التكامل بين الطرفين فيها يلي:[1]

1- يدخل نظام الرقابة الداخلية الذي تمارسه الإدارة من خلال موظفيها ضمن نطاق عمل المراجع الخارجي الأمر الذي يتطلب تنسيقا بين المراجع الداخلي والخارجي بهدف إيجاد التكامل المطلوب بين الطرفين، حيث أن من مهام المراجعين الخارجيين والداخليين فحص مدى فعالية النظام وتحديد نقاط القوة والضعف به، فإذا

[1] رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي**، (رسالة ماجستير)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص ص: 54- 56.

كان نظام الرقابة الداخلية ضعيف الفعالية فإن حجم تغطية عمليات المراجعة الخارجية تكون أوسع منها في حال لو كان نظام الرقابة الداخلية أكثر فعالية وذلك بهدف تغطية أوجه النقص المرتبة على ضعف نظام الرقابة الداخلية؛

2- يقوم المراجع الداخلي بمهام محددة معاونة للمراجع الخارجي، سواء تحت إشرافه أو بدون إشرافه، وذلك بحكم كونه موظف من بين موظفي المنشأة، ويقع عليه العبء الاكبر في مراجعة جميع العمليات التي تتم من خلال السنة مهما كانت طبيعتها، كما ويقدم المساعد للمدقق الخارجي في تجهيز أي بيانات أو معلومات، بحكم أنه المسؤول الرئيسي مع العاملين في الإدارة عن توفير كل ما يحتاجه المراجع الخارجي؛

3- يستفيد المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي عند التخطيط حيث يقوم بدراسة الخطة المؤقتة للمراجعة الداخلية للفترة ومناقشتها في بداية عملية المراجعة، وفي حال كون عمل المراجع الداخلي هو أحد العوامل المحددة لطبيعة ومدى و توقيت إجراءات المراجع الخارجي، فمن الأفضل أن يتم الاتفاق مسبقا على توقيت مثل هذا العمل، مدى التغطية التدقيقية ومستويات الاختبار والطرق المقترحة لاختبار العينات وتوثيق العمل المنجز وإجراءات الفحص وإعداد التقرير؛

4- يحتاج المراجع الخارجي إلى إحاطته بتقارير المراجعة الداخلية ذات العلاقة ووضعها تحت تصرفه، وأن يتم إبلاغه باستمرار بأي أمر مهم لفت انتباه المراجع الداخلي والذي يؤثر في عمل المراجع الخارجي، وبالمثل فإنه يجب على المدقق الخارجي إعلام المدقق الداخلي بأي أمور مهمة قد تؤثر على عمل التدقيق الداخلي؛

5- يرفع المراجع الداخلي التقارير لإدارة المؤسسة سواء كانت مالية أو نقدية او مصححة لإجراءات المتبعة، وتعتبر مصدرا مفيدا للمراجع الخارجي في تكوين فكرة سلمية عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية المراجعة الداخلية في تحسين وضبط ذلك النظام؛

6- يقدم المراجع الداخلي الإيضاحات الكاملة للمراجع الخارجي لتوافر الخبرة والدراية لديه بعمليات المؤسسة وأساليب العمل والإجراءات المتبعة؛

7- يساعد المراجع الداخلي في عمليات الجرد خصوصا في المؤسسات ذات الفروع، التي لا يستطيع المراجع الخارجي زيارة جميع فروعها، أو إجراء عمليات الجرد فيها في وقت واحد؛

8- يستفيد المراجع الداخلي من علاقته مع المراجع الخارجي عن طريق المناقشات والتشاور المنتظم الذي يساعده على فهم أوضح وأفضل للتدقيق ومتطلباته حيث يستفيد من خبرة المراجع الخارجي لتعامله مع العديد

من القضايا المالية والتدقيقية المتنوعة نظرا لتنوع وتعدد عملائه، كما يستفيد منه عند إعداد خططه ومناقشة نتائج أعماله، وتجنب تكرار العمل الذي يقوم به المراجع الخارجي.

وانطلاقا مما سبق نجد بأن أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تظهر من خلال الاعتماد المتبادل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي فكل منهما يستفيد من عمل الآخر، ولكن بنسب متفاوتة، فدرجة اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي تكون أكبر من درجة اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي.

ثانيا: وسائل تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

إن أوجه التكامل والتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي واسعة ومتوفرة، وهذا التكامل لاشك أنه ما تحقق إلا من خلال تضافر مجموعة من الوسائل، وهذه الوسائل قد تطرقت إليها معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، حيث حددتها في أربعة وسائل وهي:[1]

1- اجتماعات دورية بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك: مثل مناقشة خطة عمل المراجع الداخلي وخطة عمل المراجع الخارجي لتنسيق الأعمال بهدف التأكد من تغطية المراجعة لكافة أنشطة المؤسسة، ومنع ازدواجية العمل وكذلك تبادل المعلومات الفنية المتعلقة بكفاءة النشاط، وإبلاغ كل منهما للأخر بأي معلومات أو أمور قد تكشف له أثناء تنفيذه لمهامه، ولها تأثير مهم على عمل الأخر. ويجب جدولة تلك الاجتماعات أثناء عملية المراجعة لضمان التنسيق الأفضل لأعمال المراجعة والاستكمال الكفء لها وفي الوقت المناسب، ولتحديد ما إذا كانت نتائج عملية المراجعة المؤداة تتطلب تسويات في نطاق العمل المخطط؛

2- اطلاع كل منهما على برامج مراجعة وأوراق عمل الآخر: تعتبر هذه الوسيلة من أهم وسائل تحقيق التكامل بين عمل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، حيث من خلالها يستطيع كل منهما معرفة أساليب وإجراءات ونطاق عمل الآخر، وكذلك معرفة مستوى الخبرة والمهارة التي يتمتع بها الطرف الآخر، وعلى ضوء ذلك يقوم الطرفين بتنسيق أعمالهما، وبالتالي الاطمئنان إلى أن تغطية المراجعة شاملة، واتخاذ كل طرف قراره بمدى اعتماده على عمل الأخر، ولضمان فعالية التكامل من خلال هذه الوسيلة، فإنه لا بد من حصول قناعة وقبول معقول لبرامج مراجعة وأوراق عمل المراجع الداخلي من قبل المراجع الخارجي وكذلك حصول قناعة وقبول معقول لبرامج مراجعة وأوراق عمل المراجع الخارجي من قبل المراجع الداخلي.

[1] عبد السلام عبد الله أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 124- 127.

3- تبادل التقارير ورسائل الإدارة: من خلال هذه الوسيلة يتمكن كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من تعديل نطاق عمله اعتمادا على عمل الآخر، إضافة إلى ذلك فإن المراجع الداخلي يحتاج إلى فهم وقبول لرسائل إدارة المؤسسة المرسلة إلى المراجع الخارجي، حيث تساعد المواضيع التي تم مناقشتها في رسائل الإدارة المراجع الداخلي في تخطيط المجالات موضوع الاهتمام لعمل المراجع الداخلي في الفترة القادمة، وبعد فحص الرسائل الإدارية والبدء في أي عمل تصحيحي مطلوب بواسطة أعضاء الإدارة ومجلس الإدارة، يجب على المراجع الداخلي التأكد من أن العمل التصحيحي قد تم القيام به.

4- تبادل الخبرات والتقنيات والمعرفة: من خلال هذه الوسيلة يتمكن كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من إجراء اتصالات وتنسيق ناجحين بينهما، وتحقيق تكامل فعال بين أعمالهما، الأمر الذي ينعكس على تنفيذهما لأهدافهما بكفاءة وفعالية، وبالتالي تحقيق أفضل النتائج الممكنة للمؤسسة، ومن الأمثلة على تبادل الخبرات والتقنيات والمعرفة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ما يلي:

❖ يجب أن يتأكد رئيس قسم المراجعة الداخلية من أن أساليب وطرق ومصطلحات المراجع الخارجي مفهومة بدرجة كافية بواسطة المرجعين الداخليين لتمكين رئيس قسم المراجعة الداخلية من:

✓ تقييم عمل المراجع الخارجي بغرض الاعتماد عليه؛

✓ التأكد من أن المراجعين الداخليين و الذين يؤدون عملا يحقق أهداف المراجعة الخارجية يستطيعون الاتصال بالمراجع الخارجي بفاعلية.

❖ يجب أن يوفر رئيس قسم المراجعة الداخلية معلومات كافية لتمكين المراجعين الخارجيين من فهم أدوات وطرق ومصطلحات المراجعين الداخلين لتسهيل اعتمادهم على العمل الذي أنجزه المراجعون الداخليون.

الخلاصة

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه الإطار النظري للمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وعلاقة التكامل فيما بينهما نستخلص ما يلي:

❖ المراجعة الداخلية هي وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة، تقوم بنشاط رقابي داخلي مستقل لقياس مدى فعالية الوسائل الرقابية المطبقة، وعلى هذا فإن الوظيفة الأساسية للمراجعة الداخلية تكمن في القيام بفحص انتقادي تقييمي لنظام الرقابة الداخلية للتأكد من أن المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة لمنع الاخطاء والغش، مما يؤدي الى تعزيز الثقة في الدفاتر المحاسبية والمعلومات المعروضة على الإدارة العليا لغرض اتخاد القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

❖ المراجعة الخارجية هي مهنة رقابية مستقلة، تتمثل مهمتها في الفحص الانتقادي للقوائم المالية للمؤسسة، وكذا العمليات المنجزة، والنظم المتبعة في المؤسسة التي أنتجت تلك المعلومات بهدف تقديم تقرير بنتائج الفحص والمراجعة إلى الملاك متضمنا رأي فني محايد مدعم بالأدلة والبراهين حول مدى شرعية وصدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، بغرض مساعدة ملاك المؤسسة والأطراف الخارجية ذات العلاقة بها في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

❖ إن المؤسسة في حاجة الى خدمات المراجعة الخارجية، كما هي في حاجة الى خدمات المراجعة الداخلية، لكنها في أمس الحاجة الى تظافر الجهود والتكامل بينهما، لما لذلك من أهمية كبيرة في تحسين تسييرها وتحقيق أهدافها، وتحقيق أهداف المراجعة بجودة عالية.

❖ يتمثل التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في عملية التعاون والتنسيق بين جهود كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، واعتماد كل منهما على عمل الآخر بما يضمن تغطية أشمل لأعمال المراجعة، والتقليل بقدر الإمكان من ازدواجية وتكرار العمل إضافة الى توزيع العمل توزيعا يحقق أهداف المراجعة بشكل عام، ويعود بالفائدة على المؤسسة.

الفصل الثاني: دور التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية

تمهيد

المبحث الأول: الإطار النظري لعملية اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقرارات المالية.

المبحث الثالث: مساهمة العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.

خلاصة

تمهيد

تعيش المؤسسات اليوم في ظل بيئة اقتصادية يميزها التنافس والعولمة التي تحتم على المؤسسة مسايرة هذا الوضع وإلا فقدت مكانتها التنافسية، ولأجل ذلك تتخذ المؤسسة العديد من القرارات الفعالة خدمة للمساهمين والملاك بهدف زيادة ثروتهم، هذه القرارات تدخل ضمن مسؤولية الإدارة المالية، باعتبارها الإدارة التي تهتم بمختلف الجوانب المالية للمؤسسة.

تعد القرارات المالية من أهم وأصعب القرارات التي تتخذ داخل المؤسسة، باعتبارها قرارات مصيرية كونها تمثل رهان ومخاطرة لإدارة المؤسسة، إذ أن بقاء واستمرار المؤسسة مرتبط بمدى كفاءة وفعالية القرارات المالية المتخذة، غير أن تحقيق الفعالية في عملية اتخاذ القرار مهما كان نوعه يعتمد على مدى موثوقية ومصداقية المعلومات المتاحة والمعتمدة من طرف متخذ القرار، وهو ما تسعى إلى تحقيقه كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، من خلال فحص وتقييم المعلومات المتضمنة في القوائم المالية والتحقق من مدى سلامتها ومدى صدقها في التعبير عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** الإطار النظري لعملية اتخاذ القرار؛
- ✓ **المبحث الثاني:** ماهية القرارات المالية؛
- ✓ **المبحث الثالث:** مساهمة العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري لعملية اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية مهمة وحساسة في المؤسسة، حيث أن أي خطأ قد يكلف المؤسسة تكاليف إضافية، ونظرا إلى أن هذه العملية أصبحت تتصف بالتعقيد وتحتاج إلى معرفة ومعلومات خاصة فإنه من الضروري على متخذ القرار أن يسعى إلى تنمية معارفه في حل المشكلات واتخاذ القرارات استنادا إلى معايير وأساليب سليمة.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

سنحاول في هذا المطلب توضيح مفهوم اتخاذ القرار من خلال تعريف عملية اتخاذ القرار وتوضيح خصائصها وأهميتها على النحو التالي:

أولا: تعريف عملية اتخاذ القرار

عرف القرار على أنه:" اختيار أفضل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة ".[1]

كما عرف "Simon" القرار بأنه:" اختيار بديل من البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جديدة ناتجة عن عالم متغير".[2]

ويعرف كذلك القرار بأنه:" مسار فعل يختاره متخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها ".[3]

وعليه يمكن تعريف القرار على أنه الاختيار والمفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة أمام متخذ القرار للوصول إلى هدف معين.

أما عملية اتخاذ القرار فتعرف بأنها:" مجموعة خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة معينة أو لمواجهة حالة طارئة أو موقف معين وذلك لتحقيق أهداف مرسومة".[4]

حسب هذا التعريف فإن عملية اتخاذ القرار هي مجموعة الخطوات المتتابعة والمتسلسلة التي يسلكها متخذ القرار من أجل الوصول إلى الهدف الذي يسعى من أجله.

كما تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها:" عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد

---

[1] مهدي حسن زوليف، أحمد القطامين، **الرقابة الإدارية**، دار حنين للنشر، عمان، 1995، ص: 36.

[2] مؤيد عبد الحسين الفضل، **نظريات اتخاذ القرار (منهج كمي)**، دار المناهج للنشر، عمان، 2004، ص: 15.

[3] حكمت أحمد الراوي، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1999، ص: 15.

[4] مؤيد عبد الحسين الفضل، **الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية**، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة ، عمان، 2009 ص: 50.

المتاحة للمنظمة ".[1]

وفق هذا التعريف فإن عملية اتخاذ القرار هي عملية مفاضلة بين مجموعة من البدائل لاختيار البديل الأفضل الذي يحقق أهداف المؤسسة وفقا لمعطيات بيئتها الداخلية والخارجية.

كما عرفها "هاريسون" في كتابه "عملية اتخاذ القرارات الداخلية" بأنها: " إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن اتباعها أو هي لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة، وفقا لتوقعات مختلفة لمتخذ القرار".[2]

حسب هذا التعريف فإن اتخاذ القرار هو العملية التي يقوم من خلالها متخذ القرار بتحديد ما يجب عليه فعله تجاه موقف معين من خلال الفحص والتقييم الدقيق للبدائل المتاحة أمامه، واختيار البديل الأفضل وفقا لتوقعاته المختلفة.

من خلال ما سبق يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار بأنها: دراسة وتقييم البدائل المتاحة أمام متخذ القرار، ومن تم تحديد واختيار البديل الأنسب وفقا لمعطيات البيئة الداخلية والخارجية، بغرض الوصول إلى الهدف المنشود.

ثانيا: خصائص عملية اتخاذ القرار

تتميز عملية اتخاذ القرار بالخصائص التالية: [3]

- ❖ صعوبة تحديد وتعريف المشكلة تحديدا واضحا بسبب تعدد وتنوع الأعراض الظاهرة وتشابكها؛
- ❖ صعوبة الاتفاق على الأهداف والبدائل في عملية اتخاذ القرارات الجماعية؛
- ❖ وجود النقص في المعلومات دائما يؤدي إلى عدم الدقة في عملية التحليل والاختيار ومن تم عدم دقة حساب النتائج والآثار المتوقعة والمترتبة عن القرار في المستقبل؛
- ❖ قلق الإدارة على عنصر التكلفة يجعلها تتردد في طلب المعلومات الضرورية وإنفاق الوقت والجهد في استيعاب مضمونها وقيمتها.

ثالثا: أهمية اتخاذ القرار

تتجلى أهمية اتخاذ القرار في الآثار التي تتركها على المؤسسة، فيمكن أن يؤثر اتخاذ القرار على مستقبل المؤسسة من حيث نجاحها أو فشلها، وعلى مختلف الأطراف المرتبطة بها، كما تنبع أهمية اتخاذ

---

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات منظمات الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 78.

[2] علي الشرقاوي، **العملية الإدارية**، الطبعة الثالثة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص ص: 128،129.

[3] علاء الدين عبد الغني محمود، **إدارة المنظمات**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص: 187،188.

القرار من كون هذه العملية هي من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية لإدارة المؤسسة، والتي على أساسها يتحدد مدى النجاح الذي تحققه المؤسسة التي تعتمد على قدرة وكفاءة متخذي القرار، والأساليب التي يعتمدونها لاتخاذ قراراتهم فتتزايد أهمية اتخاذ القرار على مستوى المؤسسات بتزايد حجمها ودرجة تعقيدها فهي في هذه الحالة تؤثر على المسيرين داخل المؤسسة من جهة وعلى مستخدمي القوائم المالية من جهة ثانية.[1]

المطلب الثاني: أنواع القرارات

تتنوع القرارات المتخذة تبعا لأهمية القرار وتنوع المشاكل التي يعالجها، واختلاف الظروف والفترة الزمنية التي يتخذ فيها القرار، واختلاف معايير التصنيف باختلاف وجهات نظر المختصين ومن بين هذه التصنيفات ما يلي:

أولا: تصنيف القرارات وفقا لطبيعة القرار

تصنيف القرارات حسب طبيعتها إلى:

1- **القرارات الأساسية:** وهي التي تتطلب إجراءات كثيرة قبل اتخاذها، لمعالجة المشكلات التي لا تتكرر باستمرار، مثل اختيار موقع مشروع أو طريقة الإنتاج.[2]

2- **القرارات الروتينية:** هي مجرد خيارات نمطية متكررة تقدم كاستجابة لمشكلات محددة ومعروفة وغير معقدة.[3]

3- **القرارات المبرمجة:** هي القرارات المخططة سلفا وتتناول مشكلة متكررة أو روتينية حيث يتم تحديد أساليب وطرق وإجراءات حل أي مشكلة سلفا، أو التعامل معها، ومن أبرز الأمثلة عن القرارات المخططة مسبقا: قرارات التعيين والتوظيف والإجازات، وهذه القرارات تتخذ في المستويات التنفيذية.[4]

4- **القرارات غير المبرمجة**

وتعرف كذلك بالقرارات غير المهيكلة أو غير المجدولة وهي التي تتغير مع تغير موضوعات عملية اتخاذ القرار، أي أنها تتعامل مع المواقف غير المحددة أو غير المألوفة، مثل قرار التوسع (إنشاء مصنع جديد) أو قرار الاندماج.[5]

---

[1] سعاد شدري معمر، **التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية-حالة تقرير المراجع حول سونلغاز** - ، (أطروحة دكتوراه) ، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص: 56.

[2] سليم بطرس جلدة، **أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 86.

[3] بشير العلاق، **القيادة الإدارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص: 132، 133.

[4] محمد الصيرفي، **الإدارة الاستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار الرمقاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص: 248.

[5] سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 86،87.

ثانيا: تصنيف القرارات وفقا لطريقة اتخاذها:

تصنف القرارات حسب طريقة اتخاذها إلى قرارات فردية وأخرى جماعية كما يلي:

1- **القرارات الفردية:** يقصد بها القرارات التي تخص الإنسان كفرد، وليس كجزء من تنظيم الجماعة، أو هي التي ينفرد باتخاذها المدير، دون أن يشارك أو يتشاور مع المعنيين بموضوع القرار، ويعكس هذا النوع من القرارات الأسلوب البيروقراطي التسلطي في الإدارة.[1]

2- **القرارات الجماعية:** وتتمثل في القرارات التي تستند إلى المشاركة في اتخاذ القرارات. إن هذا النمط من القرارات يمثل الاتجاهات أو الأنماط الديمقراطية التي يتم من خلالها الاستعانة بآراء العاملين.[2]

ثالثا: تصنيف القرارات وفقا لأهمية القرار

يمكن تصنيف القرارات حسب أهميتها إلى ثلاثة أنواع أساسية وهي:

1- **القرارات الاستراتيجية:** هي قرارات لاختيار أهداف المؤسسة، وأنواع المنتجات التي سوف تتخصص في إنتاجها والأسواق التي سوف يتم خدمتها، ولمواجهة التغيرات التي تحدث في بيئتها، وهذه القرارات من اختصاص الإدارة العليا لمالها من تأثير كبير على مركز المؤسسة في المستقبل.[3]

2- **القرارات التكتيكية:** وهي القرارات التي يتخذها غالبا رؤساء الأقسام أو الإدارات أو ما يسمى بالإدارة الوسطى، وغالبا ما تهدف هذه القرارات إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، أو بناء الهيكل التنظيمي، أو تحديد مسار العلاقات بين العاملين، أو تفويض الصلاحيات، وقنوات الاتصال، كما أن مثل هذه القرارات تتعلق بكيفية استغلال الموارد اللازمة للاستمرار في العمل.[4]

3- **القرارات التنفيذية:** وهي القرارات التي تتعلق بالمشكلات البسيطة المتكررة كتلك المتعلقة بالحضور والانصراف وتوزيع العمل والغيابات والإجازات، وتعتبر هذه القرارات من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية.[5]

رابعا: تصنيف القرارات وفقا لدرجة الثقة بالمعلومات المتاحة

تصنف القرارات حسب هذا المعيار إلى:

---

[1] أمل أحمد طعمة، **اتخاذ القرار و السلوك القيادي**، الطبعة الثانية، ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 25.

[2] كاظم محمود خضير، موسى سلامة اللوزي، **مبادئ إدارة الأعمال**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ص ص: 179، 180.

[3] علي أحمد أبو الحسن، **المحاسبة الإدارية المتقدمة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1995، ص: 19.

[4] سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

[5] عادل ثابت، **سيكولوجيا الإدارة المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 63.

1- قرارات في ظل حالة التأكد: وهذه أبسط أنواع القرارات التي تواجه متخذ القرار حيث يستطيع فيها تحديد نتائج كل بديل من البدائل المتوفرة بشكل مؤكد والسبب يعود إلى توفر البيانات والمعلومات اللازمة حسب طبيعة المشكلة.[1]

2- قرارات في ظل حالة عدم التأكد التام: يواجه متخذ القرار في هذه الحالة عدة حالات طبيعية، ويكون صانع القرارات في موقف ليس لديه فيه المعلومات الكافية والكاملة عن مختلف الحالات وبالتالي لا يستطيع إعطاء احتمالات للنتائج المرتبطة بالبدائل المختلفة لحل المشكلة.[2]

3- قرارات في ظل حالة المخاطرة: تفترض هذه النظرية أن متخذ القرار يعلم احتمالات حدوث النتائج لكنه لا يعلم أي من هذه النتائج سوف تحدث.[3] فإذا كان متخذ القرار يرغب في اختيار حالة من بين مجموعة استراتيجيات متاحة لديه، فإنه يقوم بحساب القيمة المتوقعة لكل استراتيجية ويختار الاستراتيجية التي تحقق أعلى قيمة متوقعة في حالة الربح، أو أقل قيمة في حالة التكاليف.[4]

خامسا: تصنيف القرارات وفقا لوظائف المؤسسة

تنقسم القرارات حسب هذا المعيار إلى الأنواع التالية:

1- قرارات تتعلق بالعنصر البشري: وتتضمن القرارات التي تتناول مصادرها الحصول على الموظفين وطرق الاختيار والتعيين، وكيفية تدريب العاملين، أسس تحليل وتوصيف الوظائف وأسس دفع الأجور والحوافز.[5]

2- قرارات خاصة بالوظائف الإدارية ذاتها: مثل القرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها، الإجراءات الواجب إتباعها، السياسات، برامج العمل، قواعد اختيار المديرين وتدريبهم وترقيتهم، أساليب الاتصال، والنمط القيادي الملائم.[6]

---

[1] سهيلة عبد الله سعيد، **الأساليب الكمية وبحوث العمليات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 19.

[2] صفاء لشهب، **نظام مراقبة التسيير وعلاقته باتخاذ القرار-دراسة حالة مؤسسة إنتاج المياه المعدنية لموزاية**، (رسالة ماجستير)، قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص: 20.

[3] خليل محمد العزاوي، **إدارة اتخاذ القرار الإداري**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 21.

[4] محمد رسلان الجيوسي، جميلة جاد الله، **الإدارة-علم وتطبيق**-، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 80.

[5] عبد القادر عيادي، **دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل-حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف-** (رسالة ماجستير)، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،2008/2007، ص: 48.

[6] سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

3- قرارات تتعلق بالإنتاج: كقرارات تحديد موقع المصنع وحجمه، حجم الإنتاج وسياسته، وقرارات ترتيب المصنع(التصميم الداخلي للمصنع)، وأنواع الآلات، كذلك تتضمن هذه القرارات مصادر الحصول على عناصر الإنتاج والرقابة على الإنتاج وجودته.[1]

4- قرارات تتعلق بالتسويق: وتتضمن القرارات الخاصة بنوعية السلع التي يتم بيعها ومواصفتها، الأسواق التي يتم فيها التوزيع، وسائل الدعاية، الأسعار، بحوث التسويق...إلخ.[2]

5- قرارات تتعلق بالتمويل: القرارات التي تتخذ في هذا المجال تحدد حجم رأس المال اللازم، ورأس المال العامل، والسيولة النقدية وطرق التمويل، كما تتضمن تحديد نسبة الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها.[3]

المطلب الثالث: آلية اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار الجوهر والأساس الذي تقوم عليه مختلف وظائف وإدارات المؤسسة وتتم وفق خطوات متسلسلة، وفي إطار ذلك على متخذ القرار أن يختار الأسلوب الأنسب الذي يمكنه من اختيار أفضل البدائل الممكنة.

أولا: خطوات اتخاذ القرار

إن اتخاذ أي قرار مهما كانت طبيعته أو أهميته يتم وفق العديد من المراحل والخطوات المنطقية وبالرغم من اختلاف الباحثين حول عدد هذه المراحل وترتيبها إلا أن جوهرها هو نفسه.

1- تحديد وتشخيص المشكلة: تعتبر من أهم مراحل اتخاذ القرارات وذلك لتوقف المراحل الموالية عليها، فعند تحديد المشكلة يجب التعمق في دراستها لمعرفة جوهر المشكل الحقيقي وليس الأعراض الظاهرية التي توحي على أنها المشكلة الرئيسية.[4]

إن تحديد المشكلة يكون من خلال التعرف على المشكلة الأساسية، وتحديد أبعادها، ودرجة أهميتها وضبط مسبباتها الحقيقية، وعدم الخلط بين أعراض المشكلة وأسبابها ومن تم تحديد الوقت الملائم لحلها

---

[1] ياسين سالمي، **الطرق الحديثة لحساب التكاليف واتخاذ القرار في المؤسسة-دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع GPL البليدة-**، (رسالة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010/2009، ص: 35.

[2] عبد القادر عيادي، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

[3] ياسين سالمي، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

[4] جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ (2005-2008)**-،(رسالة ماجستير)، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة،بومرداس،الجزائر،2009/2008، ص: 105.

واتخاذ القرار المناسب لذلك.

2- تحليل المشكلة: تتضمن هذه المرحلة جزأين متصلين هما: تصنيف المشكلة، وتجميع أو توفير المعلومات المتعلقة بها، وتعني عملية التصنيف تحديد مسؤولية اتخاذ القرار، الاستشارية والتنفيذية، أي معرفة متخذي القرار والمستشارين فيه، ويتم بعد ذلك تحليل المشكلة عن طريق تجزئتها إلى عناصرها ثم إيجاد العلاقة السببية

بين تلك العناصر. ويعتمد التصنيف والتحليل على جمع المعلومات وتحليلها، هذه الأخيرة هي ضرورة من ضروريات عملية اتخاذ القرار، وهي عملية مساعدة لدراسة الحقائق وتحديد علاقتها وأهميتها للمشكلة.[1]

3- وضع البدائل المناسبة: تعتبر مرحلة تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرارات، وتتمثل في البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لحل تلك المشكلة. وتلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا رئيسيا في هذا المجال.[2] ويتم في هذه المرحلة قيام متخذ القرار بالبحث عن أكبر عدد ممكن من البدائل المناسبة لمعالجة المشكلة ويستطيع المدير في هذا المجال الاعتماد على الخبراء والاستشاريين واستخدام الوسائل العلمية في تحديد تلك البدائل.[3]

4- تقييم البدائل واختيار البديل المناسب: يقصد بالتقييم عملية المقارنة بين البدائل المتاحة على أساس مزايا وعيوب كل بديل مقارنة بالبدائل الأخرى وتستلزم هذه المرحلة الرؤية المستقبلية من جانب متخذ القرار لأن المزايا والعيوب الخاصة بكل بديل لا تظهر إلا في المستقبل كما تستلزم أيضا ضرورة تحديد المعايير التي سوف يتم على أساسها التقييم لهذه البدائل.[4] وفي حالة المفاضلة يجب الأخذ بعين الاعتبار النواحي التالية:[5]

- ❖ إمكانية تنفيذ البديل، ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية الملائمة اللازمة لتنفيذه؛
- ❖ التكاليف المالية لتنفيذه، والأرباح التي يتوقع تحقيقها، والخسائر التي يمكن أن تتولد عنه؛
- ❖ الانعكاسات النفسية والاجتماعية لتنفيذه، ومدى استجابة المرؤوسين للبديل وحسن توقيت تنفيذه؛

---

[1] إسمهان خلفي، **دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات-دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات-**،(رسالة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2009/2008،ص ص: 10،11.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-**،(رسالة ماجستير)،قسم علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2009/2008، ص: 115.

[3] كاظم حمود خضير، موسى سلامة اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 170،171.

[4] ثابث عبد الرحمان إدريس، **إدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005، ص: 263.

[5] جليلة بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

❖ اختيار البديل الذي يضمن تحقيقه السرعة المطلوبة عندما يكون الحل ملحا وعاجلا.

حينما يتبع متخذ القرار الخطوات السابقة بكل دقة يستطيع أن يختار البديل المناسب بعد أن يكون هذا الأخير قد حصل على أعلى قيمة لمعايير اتخاذ القرار، أو أن البديل المناسب تتوافر فيه أفضل المزايا وأقل العيوب، أو تتوافر فيه أعلى العوائد وأقل التكاليف.[1]

5- تنفيذ البديل المختار: هناك من يعتقد أن عملية اتخاذ القرار تنتهي باختيار البديل الأمثل، لكن الواقع أن العملية لا تنتهي إلا بتحويل القرار إلى عمل فعال، ومتى تحقق تطبيق هذا القرار في الواقع يكون قد حقق فعاليته. ويتم التنفيذ بجهود الأفراد الذين تعهد لهم هذه المهمة، حيث يقوم المديرون بإبلاغ الأفراد في المستويات الدنيا عن الإجراءات الواجب إتباعها والتغيرات المتوقع حدوثها، وهذا الإبلاغ لا يكفي الأفراد للقيام بالتنفيذ الفعال، لذلك فعلى المدراء أن يحفزوا ويرغبوا هؤلاء الأفراد، وذلك عن طريق إشراكهم في اختيار البدائل حتى يحس هؤلاء بأن القرار قرارهم.[2] والتنفيذ الجيد يتوقف على عدة عوامل أهمها:[3]

❖ اقتناع العاملين بأهمية تنفيذ الحل؛

❖ توفر الموارد الكافية لتنفيذه؛

❖ واقعية الحل ودقته؛

❖ اختيار الوقت والمكان المناسبين للتنفيذ.

6- متابعة القرار وتقييمه: تتضمن هذه المرحلة مقارنة النتائج المعيارية أو المحددة مسبقا كأهداف مع النتائج التي تم التوصل إليها وذلك للتحقق فيما إذا كان القرار المتخذ هو العلاج الشافي للمشكلة محل الاهتمام.[4] وتتم عملية المتابعة من خلال حصيلة المعلومات وتقارير سير العمل والانجاز التي ترد من مواقع العمل إلى موقع اتخاذ القرارات وهو ما يعرف بالتغذية العكسية. وتعين هذه الأخيرة على معرفة مسار العمل وما أنجز منه في سبيل تحقيق الهدف، وعلى اتخاذ القرارات المناسبة بالتصحيح إذا كانت أخطاء أو انحرافات عن الهدف. فعملية التغذية العكسية تساعد متخذ القرار على معرفة مدى فعالية القرار، ومقدار النجاح لتحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله.[5]

---

[1] أحمد ماهر، **اتخاذ القرار بين العلم والابتكار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص:71.

[2] اسمهان خلفي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[3] صفاء لشهب، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[4] اسمهان خلفي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[5] سهيل عبيدات، **إدارة الوقت وعملية اتخاذ القرارات والاتصال للقيادة الفعالة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2007، ص: 77.

من خلال ما سبق يمكن القول أن اتخاذ القرار هو عملية منهجية ومنظمة تتم وفق سلسلة من الخطوات المتكاملة، بحيث تعتبر كل خطوة الأساس والمنطلق للخطوة التالية، وعليه فنجاعة عملية اتخاذ القرار تتوقف على مدى دقة وفعالية كل خطوة.

ثانيا: أساليب عملية اتخاذ القرار

تتعدد وتختلف أساليب اتخاذ القرار حسب نوع وأهمية القرار المتخذ، وتوقيته والأطراف المعنية به، وتصنف هذه الأساليب إلى أساليب تقليدية وأخرى حديثة.

1- الأساليب التقليدية: يقصد بالأساليب التقليدية تلك التي تفتقر للتدقيق العلمي، ولا تتبع المنهج العلمي ومن أهم هذه الأساليب:

❖ **أسلوب الحكم الشخصي:** يعتمد هذا الأسلوب بالدرجة الأولى على نظرة متخذ القرار للأمور، وتقديره على أساس شخصي، معتمدا بذلك على تكوينه النفسي وخبرته السابقة وخلفيته الثقافية والمعلومات والبيانات المتوفرة لديه، ورغم بساطة هذا الأسلوب إلا أنه كغيره من أساليب اتخاذ القرار يتصف بالفعالية في معالجة المشكلات الروتينية وذات الأثر المحدود، ويعطي مجالا واسعا للاستفادة من القدرات الشخصية لمتخذ القرار.[1]

❖ **الخبرة:** يمر المدير بالعديد من التجارب أثناء أدائه لمهامه الإدارية يخرج منها بنتائج ودروس مستفادة من النجاح والفشل تنير له الطريق نحو العمل في المستقبل، وهذه الدروس المستفادة من التجارب الماضية غالبا ما تكسب المدير مزيدا من الخبرة التي تساعده في الوصول إلى القرار المطلوب، ولا تقتصر الخبرة المعنية في هذا الأسلوب على خبرة المدير المتخذ للقرار، بل يمكن الاستفادة من خبرات المديرين الآخرين من زملائه أو المديرين السابقين له.[2]

❖ **إجراء التجارب:** يقصد بأسلوب إجراء التجارب أن يتولى متخذ القرار بنفسه إجراءات التجارب أخذا بعين الاعتبار جميع العوامل الملموسة وغير الملموسة، والاحتمالات المرتبطة بالمشكلة محل القرار، حيث يتوصل من خلال هذه التجارب الى اختيار البديل الأفضل معتمدا في هذا الاختيار على خبرته العملية.[3]

❖ **دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها:** يعني هذا الأسلوب اعتماد متخذ القرار على البحث ودراسة الآراء

---

[1] جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005،ص: 73.

[2] علي حامدي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، (رسالة ماجستير) قسم علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص ص: 45، 46.

[3] سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

والاقتراحات التي تقدم إليه حول المشكلة وتحليلها ليتمكن على ضوئها من اختيار البديل الأفضل.[1]

وتشمل هذه الآراء والاقتراحات تلك التي يقدمها المستشارون والمتخصصون و التي تساعد في تسليط الضوء على المشكلة محل القرار وتمكن المدير من اختيار البديل الأفضل غير أنه يعاب على هذا الأسلوب أن تطبيقه يتطلب تجزئة المشكلة الإدارية التي تواجه متخذ القرار إلى أجزاء و دراسة كل جزء على حدى.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الأساليب التقليدية لاتخاذ القرار هي أساليب تعتمد على المعايير الشخصية وبالتالي فهي غير كافية لمواجهة التغيرات والتطورات الحاصلة في بيئة اتخاذ القرار ولا بد من تدعيمها بالأساليب الحديثة التي تستند إلى المعايير العلمية.

2- الأساليب الحديثة (العلمية): ويقصد بها تلك الأساليب التي تتبع المنهج العلمي وتعتمد على النماذج الرياضية والحاسبات الإلكترونية، والتي تقوم بتحليل البيانات والمعلومات من أجل الوصول إلى القرار المناسب، ويمكن ذكر بعض هذه الأساليب فيما يلي:

❖ **بحوث العمليات:** وتعني تطبيق الوسائل والطرق والفنون العلمية لحل المشكلات التي تواجه المديرين بشكل يضمن تحقيق أفضل النتائج، كما عرفها "واجنر" بأنها: "مدخل علمي لحل المشكلات الإدارية في المواقف المعقدة ومحورها الأساسي هو اتخاذ القرار ويعتمد تطبيقه على صياغة المشكلة الإدارية بصورة نماذج رياضية وإجراء المقارنة الحسابية بين البدائل المختلفة عن طريق الاستعانة بالحاسب الالكتروني لإجراء المقارنة اللازمة للتوصل إلى حل".[3] ومن بين أساليب بحوث العمليات ما يلي:

✓ **البرمجة الخطية:** وهي أسلوب رياضي يهدف إلى تقرير الوضع الأمثل لاستخدامات موارد المنظمة المحدودة بحيث يتم ذلك بأقصى ربح ممكن أو أقل تكلفة ممكنة.[4]

✓ **أسلوب شبكة الأعمال:** لتخطيط ومراقبة تنفيذ المشاريع والأعمال، لتقليل التكاليف والزمن المطلوب لإنجاز عمليات المشروع.[5]

✓ **تحليل نماذج الصفوف (خطوط الانتظار):** لمعالجة مشاكل الانتظار التي ترافق بعض الأعمال، مشاكل

---

[1] عيادي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[2] نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة، عمان 2006،ص: 182.

[3] سهيل عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

[4] علي حامدي، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

[5] زينب بن التركي، **الأساليب الكمية في صناعة القرار-أسلوب شجرة القرار نموذجا-**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد: 06 جامعة غرداية، 2009، ص: 101.

الصيانة والإصلاح، ولتنظيم العمل وتحديد عدد العاملين المناسبين ومراكز تلبية الخدمة.[1]

❖ **شجرة القرار:** تستخدم شجرة القرار لحل المشكلات المعقدة ذات القيم الاحتمالية والتي تحتوي على عدد كبير من البدائل وحالات الطبيعة وتعتبر تصوير مرئي للعناصر والعلاقات التي تتكون منها مشكلة القرار حيث يمكن ترتيب العناصر الأساسية للمشكلة بنقاط القرار أو ما يسمى بالعقد (وتأخذ بالرسم رمز مربع)، وفروع متجهة لتمثيل العلاقة بين القرار ونقاط أو عقد حالات الطبيعة (تأخذ غالبا رمز الدائرة، والذي يعبر عن حالة طبيعة واحدة)، وعند الانتهاء من تمثيل المشكلة بشجرة القرار تجري عملية تحديد النتائج والاحتمالات لتقييم البدائل والمفاضلة لاختيار البديل المناسب على أساس أعلى قيمة متوقعة لكل بديل والتي تأتي من حاصل ضرب كل عائد باحتمال حدوثه.[2]

❖ **أسلوب تحليل نقطة التعادل:** هو أسلوب يعتمد على العلاقة الموجودة بين كمية الإنتاج والعائدات المحققة من بيعها، ومستوى الأعباء والربح المتوقع. ونقطة التعادل تمثل المستوى الذي يكون عنده إجمالي الإيرادات يساوي إجمالي الأعباء وعنده تكون النتيجة معدومة، يستخدم هذا الأسلوب في صنع القرارات المتعلقة بتخطيط الإنتاج أو إلغاء بعض المنتجات أو إضافة البعض الأخر.[3]

❖ **أسلوب التحليل الحدي:** ويهدف هذا الأسلوب إلى دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار والمفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المتحققة عن هذه البدائل، ومن أهم المعايير التي يستخدمها أسلوب التحليل الحدي في عملية المفاضلة بين بدائل الحلول المطروحة أمام متخذ القرار معياران هما: التكلفة الحدية، والعائد الحدي، فالتكلفة الحدية هي التكلفة التي تترتب على إنتاج وحدة إضافية، أما العائد الحدي فهو الإيراد الإضافي المترتب على بيع وحدة إضافية.[4]

المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية

تشمل الإدارة المالية ثلاثة وظائف رئيسية وهي: التمويل، الاستثمار، وتوزيع الأرباح، وبذلك فإن جوهر عمل الإدارة المالية يكمن في اتخاذ القرارات التي تعنى بالوضعية المالية للمؤسسة أو ما تعرف بالقرارات المالية والمتمثلة في قرار الاستثمار، قرار التمويل، وقرار توزيع الأرباح.

---

[1] المرجع السابق، ص: 101.

[2] سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005،ص ص:220، 221.

[3] علي حامدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص:51، 52.

[4] سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

المطلب الأول: قرار الاستثمار

يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأخطر القرارات في حياة المؤسسة كونه يؤثر على نموها وبقائها، كما أنه يصعب التراجع عنه عند الانطلاق في تجسيده.

أولا: تعريف قرار الاستثمار

يعرف الاستثمار على أنه" التوظيف أو الاستخدام الأمثل لرأس المال". كما يعرف كذلك على أنه: "تخلي الفرد عن أموال يمتلكها في لحظة زمنية معينة، لفترة زمنية بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.[1]

ومنه يمكن القول أن الاستثمار هو التضحية بالأموال المملوكة في الحاضر للحصول على عوائد في المستقبل، أو بمعنى آخر هو توظيف الأموال سواء في الأصول المالية أو الحقيقية لفترة زمنية معينة، بهدف الحصول على عوائد مستقبلية.

أما قرار الاستثمار فيعرف بأنه: القرار المتعلق بكيفية استخدام المنظمة لأموالها في اقتناء مختلف الأصول بحيث يتحقق التوازن بين الاستثمارات.[2]

حسب هذا التعريف فان قرار الاستثمار يرتبط بطريقة استخدام الأموال المتاحة في اقتناء الأصول المختلفة بما يضمن تحقيق التوازن بين الاستثمارات.

تتعلق قرارات الاستثمار أساسا باختيار هيكل الاستثمار الأمثل سواء من ناحية المقدار أو ناحية التشكيل.[3]

مما سبق يمكن تعريف قرار الاستثمار على أنه: القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة لأموالها في تحديد واختيار الهيكل الاستثماري الأمثل لها سواء من ناحية حجم الاستثمارات أومن ناحية نوعها وتشكيلتها.

ثانيا: أسس ومبادئ اتخاذ قرار الاستثمار

1- أسس قرار الاستثمار

هناك مجموعة من الأسس التي يقوم عليها قرار الاستثمار، والتي ينبغي على المستثمر معرفتها والتوفيق بينها، وتتمثل فيما يلي:[4]

---

[1] حياة زيد، **دور التحليل الفني في اتخاذ القرار الاستثمار بالأسهم – دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية(الأردن، السعودية**، فلسطين)، (مذكرة ماجستير)، في العلوم الاقتصادية، تخصص: الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص: 45.

[2] محمد الصيرفي، **إدارة المال وتحليل هيكله**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007، ص: 82

[3] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 31.

[4] حياة زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 61، 62.

❖ **العائد المتوقع:** يشكل العائد المتوقع من الاستثمار أهم الأسس التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري، ذلك أن المستثمر يقوم بتنفيذ استثماره إذا ما وجد من دراسته للمشروع أن ثمة أرباح جيدة يمكن أن تحقق، في حين أنه لن يقوم بالاستثمار إذا ما وجد أن المشروع سوف يلحق به خسارة، كما أن الاختيار بين مشروع وآخر يبنى على أساس العائد المتوقع من كل منهما.

❖ **درجة الخطر المتوقع:** من الصعب القول إن ثمة مشروع استثمار يخلو من المخاطر المتنوعة، ومن المعروف أن العلاقة بين العائد والمخاطرة تأخذ شكل العلاقة الطردية عموما، أي أن المخاطر تزداد بزيادة العائد والعكس صحيح والذي يمكن قوله هنا أنه على المستثمر أن يدرس المخاطر المترتبة على قيامه بالاستثمار لمعرفة ما يمكن تجنبه وما يمكن الاحتياط له.

❖ **العامل الزمني:** يعد عامل الوقت مهم للاستثمار، وعلى ذلك فإن على المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري للقيام باستثماره في الوقت المناسب، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن المستثمر يفضل الاستثمارات ذات المردود السريع التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة، وهي تلك الاستثمارات التي تحقق له الأمان. وسواء كانت هذه الاستثمارات حقيقية أم مالية، فإن الفترة اللازمة لكي يتم استرداد رأس المال الأول هي معيار هام جدا للحكم على بدائل الاستثمار.

2- مبادئ قرار الاستثمار

إن الاختيار بين بدائل الاستثمار المتاحة يتطلب من متخذ القرار أن يراعي المبادئ التالية:

❖ **مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:** أي اختيار القرار المناسب من بين عدد من البدائل، قد تكون مشاريع مختلفة ضمن القطاع الواحد، أو تتعدد حسب القطاعات أو المناطق الجغرافية، وكلما تعددت البدائل فإنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.[1]

❖ **مبدأ الملائمة:** بمعنى اختيار المجال الاستثماري المناسب، وكذلك الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال بما يتلاءم وظروف المستثمر، ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار، وهي: معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطرة التي يتصف بها، ومستوى السيولة.[2]

❖ **مبدأ الخبرة والتأهيل:** من أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم، لا بد من توفر مستوى معين من الدراية

---

[1] نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي، **دور المعلومات المحاسبة في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة فلسطين –** (مذكرة ماجستير) كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011، ص: 47.

[2] حياة زايد، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

والخبرة والتي قد لا تتوفر لدى كل المستثمرين. فقد نجد أن البعض منهم تتوفر لديهم الأموال ويرغبون في استثمارها، ولكن لا يملكون الخبرة الكافية في اختيار البديل الاستثماري المناسب، وفي المقابل توجد فئة معينة ينصب عملهم على تقييم الاستثمارات الاقتصادية للمستثمرين، لذا فعلى المستثمر المستجد أن يستعين في اتخاذ قراره الاستثماري على هذه الفئة من المستشارين والمحللين المختصين.[1]

❖ **مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:** تقوم المؤسسة بتنويع أدوات استثمارها بهدف توزيع المخاطر الاستثمارية وتحقيق أفضل عائد ممكن على الاستثمارات، بحيث يتم الاعتماد على مبدأ الموازنة بين العائد والمخاطر للوصول إلى أفضل مزج للأدوات الاستثمارية، بعد دراسة كافة العوامل والمتغيرات الأخرى.[2]

ثالثا: العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الاستثماري

تتمثل أهم العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار فيما يلي:[3]

❖ نوعية الاستثمار الملائم لاستراتيجية المشروع في تحقيق معدلات النمو المطلوبة؛

❖ حجم الأموال اللازمة ومصادر تمويلها التي يجب أن تكون بأقل التكاليف بهدف زيادة ربحية المشروع؛

❖ درجة الخطر الذي تتعرض له التدفقات النقدية في المستقبل وطبيعة هذه المخاطر، من حيث كونها مخاطر داخلية أو خارجية، ومدى ارتباط الاستثمار المقترح بالمشاريع الأخرى ودرجة استقلاليته عنها وتأثير كل ذلك على درجة الخطر الكلية للمشروع؛

❖ التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها مستقبلا، ومدى تغطيتها للالتزامات المالية المترتبة على تنفيذ وتشغيل المشروع وتحقيق العائد المطلوب من قبل المستثمر؛

❖ دراسة البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع ومدى إمكانية تطور واستقرار المشروع وكيفية التعامل مع عناصر البيئة من حيث طبيعة المشاريع المنافسة وقدراتها الإنتاجية درجة تأثيرها على السوق، وطبيعة العملاء وسيكولوجيتهم، وتطور الذوق العام، ومستوى المعيشة، ودرجة التطور التكنولوجي.

---

[1] نصر الدين نمري، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري– دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة–** (رسالة ماجستير) قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص: 11.

[2] حسام سعيد أبو وطفة، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات المالية– دراسة التطبيقية على الشركات المدرجة في السوق فلسطين للأوراق المالية–** (رسالة ماجستير) كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية ، غزة 2009، ص: 42.

[3] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص: 275، 276.

رابعا: أنواع قرارات الاستثمار

في العادة تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى قرارات استثمارية قصيرة الأمد، وقرارات استثمارية طويلة الأمد، كما يلي:

1- القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد: تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزء من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال، بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف تنحصر في تحديد حجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية، مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي، لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة. لذلك فالقرار السليم هو الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة.[1]

إن المغالاة في الاستثمار في الأصول المتداولة قد يترتب عليه تقليل مخاطر نفاذ رصيد تلك الأصول، إلا أنه يؤدي في نفس الوقت إلى تخفيض معدل العائد على الاستثمار فيها، فالزيادة غير الضرورية في الأصول المتداولة يعني أن جزء من أموال المنشأة مغرقا في استثمارات عاطلة لا يتولد عنها أي عائد، ومن ناحية أخرى فان نقص الاستثمار في الأصول المتداولة قد يترتب عليه ارتفاع معدل العائد على الاستثمار فيها، إلا أن هذا النقص يعرض المنشأ لمخاطر نفاذ رصيد تلك الأصول. بعبارة أكثر تحديدا هناك علاقة تعويضية أو توازنيه بين العائد والمخاطر، ينبغي مراعاتها عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الأصول المتداولة.[2]

القرارات الاستثمارية الطويلة الأمد: تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأجل والمتمثل في الاستثمار في الموجودات الثابتة. والمعروف عن هذا النوع من القرارات أنه أصعب القرارات المالية، لارتباطه بنوع من الاستثمارات التي تتصف بكبر المبالغ التي تحتويها، وتضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل، إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمارات يرسم حدود العملية الإنتاجية في منشآت الأعمال.[3] ويمكن أيضا تصنيف قرارات الاستثمار في المؤسسة كما يلي:[4]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

[2] منير ابراهيم هندي، **الإدارة المالية -مدخل تحليلي معاصر-**، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص: 196.

[3] كنجو عبود كنجو، **الإدارة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997 ص: 43.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003، ص ص: 43-45.

1- **قرارات تحديد أولويات الاستثمار:** يتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف، ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناءا على مقدار ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية، ومن تم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا للأولويات التي تحددها اهتمامات كل مرحلة، فإذا اعتبرنا أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفصيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل.

2- قرار قبول أو رفض الاستثمار: وهي الحالة التي يتعذر على المستثمر تحديد أكثر من بديل لاستثمار أمواله، ومن تم عليه أن يحدد قرار الاستثمار في هذا البديل أو الاحتفاظ بأمواله دون استثمار، وعليه فإن هذا النوع من القرارات يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة أو أضيق بكثير.[1]

3- قرارات الاستثمار المانعة تبادليا: إذ يمكن للمستثمر تحديد أكثر من بديل لاستثمار أمواله، ولكن إذا وقع اختياره على بديل معين من هذه البدائل المتاحة، فإن ذلك يمنعه من الاستثمار في بديل آخر في نفس الوقت، ومن هنا فإن المستثمر يتحمل تكلفة تتمثل في كلفة الفرصة البديلة التي تعبر عن مقدار ما ضحى به نتيجة التخلي عن البديل الأخر.[2]

4- قرارات الاستثمار في ظروف التأكد، المخاطرة، وعدم التأكد: حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد أين تكاد تنعدم المخاطر، ومن تم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة وبساطة، حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ،ودراية تامة بالمستقبل ونتائجه، كما توجد من القرارات تلك التي تتم في درجة معينة من درجات المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 100% وهذه القرارات هي التي يتم في إطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي. وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون فيها درجة المخاطرة تقترب بقوة من 100%، وهي قرارات أقل أن تحدث في مجال الاستثمار، وتحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى في مجال الاستثمار.[3]

5- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي: فهناك قرارات يتم اتخاذها بناءا على مجموعة من التحاليل الوصفية فقط، وهي قرارات قليلة الحدوث كما يوجد نوع أخر من القرارات التي تعتمد على التحليل الكمي فقط، وهي أيضا قليلة الحدوث، ولكن الواقع العملي وظروف الاستثمار يحتم في غالب الأحيان الاعتماد على كلا التحليلين للوصول إلى اتخاذ القرار السليم.[4]

---

[1] نمري نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[2] المرجع السابق، ص: 13.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

[4] نمري نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

خامسا: معايير (طرق) تقييم الاستثمارات

تعددت وتنوعت معايير تقييم المشاريع الاستثمارية بتعدد وجهات النظر بين الباحثين والكتاب، فمنهم من يصنفها على أساس القيمة الزمنية للنقود إلى معايير تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية وأخرى تتجاهلها ومنهم من يصنفها حسب درجة المخاطرة إلى معايير في ظل ظروف التأكد، معايير في ظل ظروف عدم التأكد، ومعايير في ظل ظروف المخاطرة. ونظرا لتعدد وتنوع هذه المعايير سنركز على المعايير الأكثر شيوعا والمتمثلة في: مدة الاسترداد، صافي القيمة الحالية، معدل العائد الداخلي، ودليل الربحية.

1- مدة أو فترة الاستيراد: يقصد بها عدد السنوات المتوقعة لاسترداد مبلغ الاستثمار الأصلي في المشروع، وعلى فرض أن المشروع يعطي تدفقات نقدية متساوية، فإنه يصبح بالإمكان حساب مدة الاستيراد باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{مدة الاسترداد} = \frac{\text{مبلغ الاستثمار الأصلي}}{\text{التدفقات النقدية السنوية}}$$

أما في حالة التدفقات النقدية غير المتساوية فنقوم بجمع التدفقات النقدية في كل عام حتى تتساوى هذه التدفقات مع مبلغ الاستثمار الأصلي، فنجد متى اكتملت مدة الاستيراد. إذا كانت مدة الاسترداد المحسوبة أقل من المدة التي أرادتها المؤسسة فإننا نقبل المشروع، وأما إذا كانت أكثر فإننا نرفضه. من مزايا هذه الطريقة قدرتها على توفير معلومات حول المدة التي سيتم تخصيص الأموال خلالها للمشروع فكلما كانت المدة أقصر زادت سيولة المشروع، كما تتميز بسهولة فهمها وحسابها. ومن عيوبها أنها تتجاهل التدفقات النقدية لما بعد مدة الاستيراد المحسوبة، كما أنها تتجاهل التوقيت الزمني للتدفقات النقدية، وتعطي الأفضلية للمشاريع الصغيرة قصيرة الأجل التي تدر العوائد أكثر سرعة.[1]

2- صافي القيمة الحالية: يعرف صافي القيمة على أنه: عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي ستستحق على مدى عمر المشروع وبين قيمة الاستثمار المبدئي للمشروع.[2]

تعتمد هذه طريقة على إيجاد القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية لاستثمار معين باستخدام معدل للخصم يتمثل في تكلفة الأموال، على أن يطرح الاستثمار المبدئي من هذه القيمة. وفي حالة دفع التكلفة المبدئية للاستثمار على عدة فترات زمنية يتم إيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة أيضا ثم تطرح

---

[1] علي عباس، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص: 192- 195.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 291.

من القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة.[1] ويمكن أن تظهر معادلة صافي القيمة الحالية بالصورة التالية:[2]

$$\text{ص ق ح} = \frac{ر_1}{(1+ت)^1} + \frac{ر_2}{(1+ت)^2} + \dots + \frac{ر_ن}{(1+ت)^ن} - ك$$

حيث:

ر1، ر2،...رن: تمثل صافي التدفقات النقدية؛

ت: تمثل تكلفة الأموال؛

ك: تمثل تكلفة الاستثمار المبدئية في الشروع؛

ن: تمثل العمر المتوقع للمشروع.

واستنادا إلى نتيجة صافي القيمة الحالية يتم المفاضلة بين المشاريع البديلة، وقبول الناتج الموجب، ورفض السالب، واستخدام القيمة الأعلى للمفاضلة بين المشاريع البديلة، وإذا كان الناتج صفر فإن المشروع يحقق العائد المطلوب.[3]

3- طريقة معدل العائد الداخلي: يمكن تعريف معدل العائد الداخلي بأنه: "سعر الفائدة الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات الداخلية مساوية للتدفقات النقدية الخارجة لأي مشروع استثماري". ونلجأ عادة لطريقة التجريب لإيجاد معدل العائد الداخلي أي نحاول تجربة معدل خصم لنحسب بموجبه القيمة الحالية للتدفقات النقدية إلى الخارج، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية إلى الداخل، فإذا تساوت القيمتان يكون المعدل الذي استعملناه هو معدل العائد الداخلي المطلوب، أما إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية إلى الداخل أكبر يكون المعدل الذي استعملناه صغير فنجرب معدل أكبر منه، أما إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة أصغر يكون المعدل الذي استعملناه كبير فنجرب معدل أصغر منه.

إذا كان معدل العائد الداخلي المحسوب بعد دفع الضرائب أعلى من أو مساوي لتكلفة رأس المال كما هو محدد من قبل الشركة يصبح المشروع مقبول، أما إذا كان أقل فإنه يكون مرفوض. من مزايا هذه الطريقة أنها تراعي القيمة الزمنية للنقود، كما أنها تتلاءم مع هدف الشركة في زيادة قيمة ثروة حملة الأسهم. ومن عيوبها

---

[1] نهال فريد مصطفى، **مبادئ وأساسيات الإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص: 208.

[2] محمد صالح الحناوي، وآخرون، **الادارة المالية-التحليل المالي للمشروعات الجديدة**-، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003، ص: 81.

[3] نهاد اسحق عبد السلام أبو هويدي، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

أنها تعتمد على التجربة والخطأ وبالتالي فهي صعبة الحساب وتأخذ وقت أكثر من غيرها من الطرق.[1]

4- طريقة دليل الربحية: وتسمى هذه الطريقة أيضا بمعدل العائد الداخلي المعدل، أو مؤشر الربحية، أو نسبة المنفعة إلى الكلفة. ويقصد بدليل الربحية معدل الخصم الذي تتساوى عنده القيمة الحالية لكلفة المشروع مع القيمة الحالية لتدفقاته النقدية المستقبلية الداخلية، وبعبارة أخرى يمكن تعريف دليل الربحية بأنه:" المعدل الناتج عن قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة(مخصومة على أساس معدل العائد المطلوب) على التدفقات النقدية الأولية الخارجة للمشروع". ويمكن تمثيل ما سبق بالمعادلة:[2]

$$\text{دليل الربحية} = \frac{\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة}}{\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة (مبلغ الاستثمار الأصلي)}}$$

وعليه فإذا كانت هذه القيمة مساوية للواحد فهذا يعني أن المشروع حيادي، وإذا كانت أكبر من الواحد فإن المشروع سيحقق أرباح، أما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن المشروع سيخسر.

وفي إطار ترشيد الإنفاق يتعين ترتيب المشاريع التي ينتج عنها قيمة أكبر من الواحد ترتيبا تنازليا، ومن ثم اختيار المشروع المتضمن أكبر القيم وهذا في حدود الموارد المتاحة.[3]

المطلب الثاني: قرار التمويل

إن اتخاذ قرار الاستثمار يستدعي من متخذ القرار اتخاذ نوع آخر من القرارات يعتبر مكمل له، ألا وهو قرار التمويل، فبعد اتخاذ القرار الاستثماري تسعى الإدارة المالية للبحث عن موارد مالية لتمويل الاستثمارات المختارة.

أولا: تعريف قرار التمويل

يعد التمويل احدى الوظائف الأساسية في المنشأ والتي تشمل تنظيم مجرى الأموال فيها وتخطيطه والرقابة عليه ويتطلب القيام بهذه الوظيفة توافر الكفاءة اللازمة لدى الإدارة المالية لما للقرارات المتعلقة بموضوع التمويل من أثر في ربحية المؤسسة وسلامة وضعها المالي.

يعرف قرار التمويل على أنه: "القرار المتعلق بكيفية اختيار مصادر الحصول على الأموال، حيث يجب ترتيب هذه المصادر بما يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن".[4]

---

[1] على عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 198- 203.

[2] المرجع السابق، ص ص: 203، 204.

[3] نصر الدين نمري ، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

[4] محمد الصيرفي، **إدارة المال وتحليل هيكله**، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

كما يعرف بأنه: "توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام".[1]

ويعرف أيضا بأنه: "الحصول على الأموال بالشكل الأمثل، أي تحديد مزيج مناسب للتمويل يتكون من تمويل قصير الأجل، وتمويل طويل الأجل، وتمويل بالملكية وتمويل بالدين، يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى وبما يعظم ثروة المساهمين".[2]

وعليه يمكن تعريف قرار التمويل بأنه القرار المتعلق بتحديد وصياغة هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة والذي يضمن تعظيم ثروة الملاك من خلال تحقيق الحد الأدنى لكلفة التمويل.

إن اهتمام المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي وبعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة ممكن:[3]

- ❖ توفيرها في الوقت المناسب؛
- ❖ توفيرها خلال فترات زمنية مناسبة؛
- ❖ توفيرها بأقل كلفة ممكنة؛
- ❖ استثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

ويوجد نوعان من قرارات التمويل في المؤسسة وهما:[4]

✓ قرارات تهتم بتحديد المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأمد، وهو من أهم القرارات التي تؤثر على الربحية والسيولة.

✓ قرارات تعنى بتحديد أيها أكثر نفعية للمؤسسة، القروض القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل في وقت محدد من خلال الدراسة المعمقة للبدائل المتاحة، وتكلفة كل بديل، والآثار المترتبة عليه في الأجل الطويل.

ثانيا: مبادئ اتخاذ قرار التمويل.

من أهم المبادئ التي يجب مراعاتها عند اتخاذ قرار التمويل ما يلي:[5]

1- ضرورة الموازنة بين المخاطرة والعائد: حيث لا يجب السعي إلى المبادرة بمخاطر مالية جديدة ما لم يكن عائد إضافي متوقع من هذه العملية؛

---

[1] أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم، الجزائر، 2008، ص: 24.

[2] محمد علي ابراهيم العامري، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 15.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

[4] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 12.

[5] محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة**، (رسالة ماجستير)، غير منشورة، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص ص: 7، 8.

2- الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود: من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها، فالدينار الذي يمكن أن نحصل عليه الآن أكثر قيمة من الذي سنحصل عليه العام القادم ولذلك القاعدة تنص على أنه من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكنا؛

3- الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية: عند اتخاذ قرار تمويلي يجب على المسير المالي الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات الضريبة على هذا القرار، ومعنى ذلك أن جميع النقدية يجب أن تحسب بعد خصم الضرائب.

ثالثا: مصادر تمويل المؤسسة

تصنف مصادر تمويل المؤسسة بشكل عام إلى مصادر داخلية ممثلة بالتمويل الذاتي ومصادر خارجية مثل القروض.

1- مصادر التمويل الداخلية(التمويل الذاتي): يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات التجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية. وهو ما يسمح للمؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل، لذلك التمويل الذاتي يعطي قوة مالية زائدة للمؤسسة لأنه يمنحها الاستقلالية أكثر من التمويلات الأخرى.[1] ويتكون التمويل الذاتي من العناصر التالية:[2]

❖ **الاهتلاكات:** يعرف الاهتلاك على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن، نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقادم التكنولوجي؛

❖ **الأرباح المحتجزة:** هي النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة من عملياتها التجارية والاستثمارية، والتي لم تقم بتوزيعها، إذ تحتفظ بها سواء كاحتياطات تبقى تحت تصرفها أو في صورة نتائج رهن التخصيص بهدف تلبية احتياجات التوسع والنمو ومواجهة الطوارئ؛

❖ **المؤونات والمخصصات:** تعرف المؤونات على أنها مكون مالي من أموال المؤسسة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة، أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل، حيث تبقى مجمدة داخل المؤسسة إلى حين تحقق الخطر أو العبء الذي كونت من أجله هذه المؤونات، أو زوال الخطر المحتمل.

---

[1] عزيز لوجاني، **دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي- دراسة حالة شركة الرزم المعدني بغزابة EMB-**، (رسالة ماجيستر) قسم علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012 ، ص: 21.

[2] أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص: 28-31.

هذا وتختلف قدرة التمويل الذاتي عن التمويل الذاتي حيث تمثل قدرة التمويل الذاتي الفرق بين مجموع الإيرادات الممكن تحصيلها ومجموع التكاليف المحتمل تسديدها. فهي تعبر عن تدفق محتمل للخزينة وليس حقيقيا، وهذا الفرق الناتج عن مدة الفارق بين تسجيل العملية(المشتريات والمبيعات).[1] ويعبر عن قدرة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

قدرة التمويل الذاتي= النتيجة الصافية + الاهتلاكات + المؤونات – الاسترجاعات + أو– نتيجة التنازل عن الاستثمارات.

أما التمويل الذاتي فهو المبلغ المتبقي لدى المنشأة من قدرة التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح على أصحاب هذه المنشأة. ومنه يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:[2]

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي– الأرباح الموزعة.

أي

التمويل الذاتي = الاهتلاكات + المؤونات + أرباح صافية غير موزعة.

2– مصادر التمويل الخارجية: ويقصد بها تلك المبالغ التي تحصل عليها المؤسسة من الغير، وتشمل ما يلي:

❖ **زيادة رأس المال:** إن الزيادة في رأس المال تتخذ أشكالا عديدة، لكن الشكل الأكثر شيوعا هو طرح أسهم جديدة للاكتتاب، سواء كانت أسهما عادية أو أسهما ممتازة.[3] وتمثل الزيادة في رأس المال مصدر تمويل خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية احتياجاتها التمويلية عن طريق الموارد الداخلية كالتمويل الذاتي.[4]

❖ **القروض:** تصنف القروض حسب معيار الزمن إلى قروض قصيرة الأجل، متوسطة، وطويلة الأجل.

✓ **القروض القصيرة الأجل:** وهي ذلك النوع من القروض الذي يستخدم غالبا لتمويل العمليات التشغيلية (الجارية) التي تقوم بها المؤسسات، أي أن هذا النوع من التمويل لا تزيد مدته عن سنة واحدة. ويضاف إلى

---

[1] عزيز لوجاني، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[2] أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[3] مليكة زغيب ، نعيمة غلاب ، **تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته** مداخلة ضمن الملتقى الدوالي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، على الموقع: http://iefpedia.com/arab/wpcontentent، 18–03–2016، 13:50.

[4] زغود تبر، **محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية–دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر**–، (رسالة ماجستير)، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/2008، ص: 20.

هذا مصادر أخرى قصيرة الأجل مثل الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.[1] ويتمثل الائتمان التجاري في وجود فترة بين تاريخ استلام البضاعة وتاريخ دفع الثمن.[2] أما الائتمان المصرفي فيتمثل في القروض والتسهيلات قصيرة الأجل التي تقدمها البنوك للمؤسسة وتكون أجالها في حدود السنة.[3]

✓ **القروض المتوسطة الأجل:** وتنشأ الحاجة إلى مثل هذا التمويل عندما تضع المؤسسة في خطتها القيام بعمل التوسعات أو التحسينات على موجوداتها الثابتة أو إدخال تكنولوجيا متقدمة لتطوير السلع وتخفيض تكلفتها الإنتاجية، وتتميز الأموال المقترضة من مصادر تمويل متوسطة الأجل بأنها تستحق السداد بعد فترة تزيد عن السنة.[4] والقروض المتوسطة هي تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من باقي المتعاملين الاقتصاديين سواء في صورة أموال نقدية أو أصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها بين 2 و7 سنوات. وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة.[5]

▪ **القروض الطويلة الأجل:** يعتبر الاقتراض الطويل الأجل أحد مصادر التمويل الطويل الأجل إلا أنه يعتبر بمثابة دين أو مديونية على عاتق المؤسسة واجب السداد تبعا لفترة القرض وضمن تكلفة معينة. وتتمثل مصادر هذا النوع في الاقتراض الطويل الأجل من مؤسسات الإقراض المتخصصة والاقتراض عن طريق إصدار السندات.[6]

رابعا: العوامل المؤثرة في حجم التمويل المطلوب

توجد العديد من العوامل المؤثرة في حجم التمويل المطلوب للمؤسسة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار التمويل ومن أهمها ما يلي:[7]

1- معدل النمو المتوقع في المبيعات: فكلما كان معدل النمو المتوقع أكبر تزداد الحاجة إلى توسع أكبر في نشاط المؤسسة، وبالتالي إلى أموال أكبر لتمويل التوسع؛

2- سياسات توزيع الأرباح: كلما توسعت إدارة المنشأة في توزيع الأرباح كلما ازدادت حاجتها لتوفير النقدية اللازمة لتسديد هذه التوزيعات ومن ثمة تزداد الحاجة للأموال، وعلى العكس من ذلك إذا كانت سياسة الإدارة في توزيع الأرباح متحفظة تزداد نسبة احتجاز الأرباح، فتقل حاجتها إلى التمويل الخارجي؛

---

[1] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 257.

[2] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 413.

[3] عاطف وليام أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007 ، ص: 391.

[4] علي عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص: 269.

[5] عزيز لوجاني، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[6] المرجع السابق، ص: 36.

[7] **التمويل – التخطيط والمراقبة المالية**، على الموقع: **thesis. univ- biskra.dz / 1071/2**، 18-03-2016، 14:02.

3- كثافة رأس المال: تختلف المؤسسات في كثافة راس مالها المستثمر وتزداد هذه الكثافة في المنشآت التجارية، ويقصد بكثافة راس المال العلاقة بين قيمة موجودات المؤسسة ومبيعاتها والتي تمثل بالنسبة التالية:

$$\text{كثافة رأس المال} = \frac{\text{إجمالي الموجودات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وكلما ارتفعت كثافة راس المال ترتفع الحاجة للتمويل الخارجي والعكس بالعكس، ذلك لأن ارتفاع هذه النسبة يعني أن نموا بسيطا في المبيعات يحتاج إلى استثمار كبير في الموجودات والعكس بالعكس؛

4- سياسات تسعير المنتج: مع بقاء العوامل الأخرى على حالها يمكننا القول بأن احتياطات التمويل الخارجي تقل كلما زاد الهامش المضاف في سعر البيع والعكس بالعكس.

خامسا: العوامل المحددة لنوع التمويل

من بين العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد نوع التمويل المناسب للمؤسسة ما يلي:[1]

1- الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام: القاعدة العامة في التمويل هي أن يتم تمويل الموجودات الثابتة من مصادر طويلة الأجل كأموال الملكية أو القروض الطويلة الأجل، أما المصادر القصيرة الأجل، فهي ملائمة لتمويل الاستخدامات القصيرة الأجل وتعتبر عملية الملاءمة بين طبيعة المصادر وطبيعة الاستخدامات عملية ضرورية لإيجاد الارتباط بين التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الأصول الممولة وتسديد الالتزامات الناشئة عن اقتناء هذه الأصول.

2- الداخل: باستطاعة المؤسسات التجارية تحسين العوائد التي تحققها على أموال أصحابها عن طريق الاقتراض بكلفة أقل من العائد المحقق على الموجودات. ومن أهم المميزات التي يحققها التمويل عن طريق الاقتراض الثابت الكلفة(في الحالات التي تكون فيها كلفة الاقتراض أقل من العائد على الموجودات فقط) هو تحسين العائد على حقوق أصحاب المؤسسة بشكل أفضل مما لو كانت عمليات المؤسسة ممولة جميعها من قبل أصحابها(أي دون الاقتراض) أما اذا كانت كلفة الاقتراض أعلى من العائد المحقق على الموجودات فإن العائد على حقوق المالكين سينخفض.

3- الخطر: ينظر للخطر في مجال العوامل المحددة للتمويل من منظورين هما: خطر التشغيل، وخطر التمويل ويرتبط الخطر الأول بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها،

---

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ص ص:155-158.

ويتوجب على المؤسسة أن تعتمد على المزيد من راس المال في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة بدلا من الاعتماد على الاقتراض، لأن عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها، وقد تتعرض للإفلاس إذا ما كانت أعباء خدمة الدين أكبر من قدرتها، أما خطر التمويل فينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة، ويؤدي مثل هذا الاعتماد المتزايد إلى زيادة أعباء خدمة الدين وقد يعرض المؤسسة للفشل في حالة عجزها عن خدمة دينها، وعندما تواجه المؤسسة الفشل تتهدد مصالح المالكين أكثر من غيرهم، لأنهم آخر من يستوفي حقه عند تصفية المؤسسة؛

4- المرونة: وتعني قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال كما تعني تعدد الخيارات المستقبلية المتاحة أمامها خاصة إذا تعددت مصادر التمويل المتاحة بشأن الحصول على الأموال؛

5- التوقيت: المقصود بالتوقيت هو تحديد المؤسسة للوقت الذي ستدخل فيه إلى السوق مقترضة لأجل الحصول على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط. لكن حاجة المؤسسة إلى الأموال في بعض الأحيان قد تلغي قدرتها على التوقيت، إذ قد تضطر إلى الدخول إلى سوق الاقتراض على الرغم من عدم مناسبة التوقيت وفي كل الأحوال يجب أن ينظر للتوقيت في إطار قدرة المؤسسة على قراءة الأسواق المالية والأحداث المتوقعة.

المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح

يعتبر قرار توزيع الأرباح، من القرارات المالية الهامة التي تؤثر على قيمة المؤسسة، والتي يترتب عليها تأثير على الخطط الاستثمارية والتمويلية لتلك المؤسسة، كما تقوم سياسة توزيع الأرباح بإعطاء إشارات لجمهور المستثمرين الحالين والمحتملين حول وضعية وأداء المؤسسة.[1]

أولا: تعريف قرار توزيع الأرباح

تعرف توزيعات الأرباح على أنها: مدفوعات تدفعها الشركة إلى مساهميها من أرباحها، وتعد طريقة شائعة لمكافئة هؤلاء الذين استثمروا في الشركة من خلال شراء أسهمها.[2]

---

[1] عبد الوهاب دادن، حورية بديدة، **تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات المسعرة- حالة مؤشر CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2009**، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 225.

[2] **توزيعات الأرباح**، على الموقع: **ar.tradimo.com/tradipedia** ، 18-03-2016، 17:30.

تقوم سياسة توزيع الأرباح على أساس اتخاذ قرار بالمفاضلة بين بديلين أحدهما توزيع الأرباح والآخر احتجاز هذه الأرباح بغية إعادة استثمارها مرة ثانية داخل المنظمة. ويقصد بقرار توزيع الأرباح قيام المنظمة بتوزيع هذه الأرباح على المساهمين وذلك إما في شكل نقدي أو في شكل أسهم.[1]

وعليه يمكن تعريف قرار توزيع الأرباح على أنه: قرار الإدارة المالية بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين في الشركة من جهة وبين احتجاز هذه الأرباح بغرض إعادة استثمارها والاعتماد عليها كمصدر للتمويل من جهة أخرى.

ثانيا: العوامل المؤثرة في قرار توزيع الأرباح:

توجد العديد من العوامل التي تؤثر في قرار توزيع الأرباح، يتمثل أهمها فيما يلي:[2]

1- القيود المفروضة على توزيع الأرباح: تؤثر القيود التي تفرضها النظم الأساسية لبعض المنظمات على قرار توزيع الأرباح، ومن أهم هذه القيود الزام المنظمات بتكوين احتياطات لتدعيم رأس المال أو لمقابلة احتياجات السيولة، بالإضافة إلى أن عقود القروض تشمل على بعض القيود التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح أيضا؛

2- مدى توافر الفرص الاستثمارية: تؤثر درجة توافر الفرص الاستثمارية أمام المنظمة على مقدار العائد الذي تقوم بتوزيعه ،حيث إذا زاد عدد الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المنظمة، فإن ذلك يشجعها نحو تخفيض مقدار العائد الموزع، لتدبير الأموال اللازمة لاستغلال هذه الفرص الاستثمارية، بينما إذا قل عدد الفرص الاستثمارية المتاحة، فإن هذا يشجعها على زيادة مقدار العائد الموزع على المساهمين؛

3- المرحلة التي تمر بها المنظمة في حياتها: عادة ما تقوم المنظمات التي تمر بمرحلة نمو وخاصة إذا كان هذا النمو سريعا باحتجاز معظم الأرباح بينما غالبا ما تقوم المنظمات التي وصلت إلى مرحلة النضج بتوزيع الجزء الأكبر من أرباحها؛

4- مدى توافر الموارد النقدية بالمنظمة: نظرا لأن العائد الذي يتم توزيعه على المساهمين يكون في معظم الأحوال عائدا نقديا، فإنه إذا توفرت النقدية اللازمة بالمنظمة ،فإن ذلك يؤدي إلى زيادة توزيعات الأرباح ،بينما ينخفض مقدار العائد الموزع في حالة عدم كفاية هذه الموارد النقدية؛

5- مدى توافر مصادر تمويل متاحة من خارج المنظمة: يمكن للمنظمات المتوسطة والكبيرة الحجم والتي

---

[1] أحمد محمد غنيم، **الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء**، بدون طبعة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008 ص:207.

[2] المرجع السابق، ص ص:211- 216.

يكون لها سجل أداء مالي اللجوء إلى أسواق رأس المال لتدبير احتياجاتها المالية، مما يمكنها من اتخاذ قرارات متحررة لتوزيع الأرباح. وعلى العكس فإن المنظمات الجديدة أو الصغيرة الحجم تلجأ إلى التمويل الداخلي نظرا لمحدودية قدرتها على التعامل مع أسواق رأس المال لتدبير الأموال المطلوبة لها، مما ينعكس بدوره على توزيع الأرباح ويجعلها مقيدة بحدود معينة؛

6- تكلفة التمويل للملكية الخارجية: تعتبر تكلفة الأرباح المحتجزة أو ما يطلق عليه الملكية الداخلية أقل من تكلفة الأسهم العادية، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أنها لا تتحمل تكاليف إصدار. غير أنه يمكن لبعض المنظمات الكبيرة الحجم أن تصدر أسهم عادية جديدة بتكلفة أقل، وذلك بالقياس إلى المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

7- معدلات التضخم المتوقعة: تؤثر معدلات التضخم المتوقعة على سياسة توزيع العائد بالمنظمات، فإذا كان من المتوقع زيادة معدل التضخم خلال الفترة المقبلة فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يمثل عقبة أمام المنظمة عند قيامها بإحلال أصولها التي انتهى عمرها الانتاجي حيث لا يتوفر لديها الاهتلاك المتجمع اللازم لتغطية تكلفة شراء الأصول الجديدة، وعندئذ تتجه هذه المنظمة نحو تخفيض مقدار العائد الموزع واحتجاز الجزء الأكبر من الأرباح للمساهمة في تغطية شراء هذه الأصول. بينما إذا كان من المتوقع انخفاض معدل التضخم فإن ذلك يجعل المؤسسة تزيد من مقدار الأرباح الموزعة؛

8- مدى استقرار توزيعات الأرباح السابقة في سجلات المنظمة: ترغب المنظمات التي يتحقق لديها استقرار في توزيعات الأرباح في سجلاتها الماضية في المحافظة على وجود معدل مرتفع لتوزيعات هذه الأرباح فيها، بينما يحدث عكس ذلك في المنظمات الأخرى التي يتسم سجل توزيعاتها بالتقلب وعدم الثبات.

ثالثا: سياسات توزيع الأرباح

تتخذ قرارات توزيع الأرباح بناءا على سياسات توزيع متعددة ومن أهمها ما يلي:[1]

1- سياسات توزيع الأرباح بمعدل ثابت: تقوم المنظمة وفقا لهذه السياسة بتوزيع نسبة مئوية ثابتة من الأرباح كعائد نقدي على المساهمين ويترتب على هذه السياسة عدم ثبات توزيعات الأرباح، بالإضافة إلى عدم قدرة المساهمين على التنبؤ بها في حالة تقلب أرباح المنظمة.

2- سياسة توزيع مبلغ نقدي ثابت: يتم وفقا لهذه السياسة توزيع مبلغ نقدي ثابت على المساهمين وذلك بصرف النظر على مستوى الأرباح الذي تحققه المنظمة كل سنة.

[1] المرجع السابق، ص ص: 217- 219.

3- سياسة توزيع الأرباح المنتظمة زائد الإضافات: تأتي هذه السياسة في مكان وسط بين السياستين السابقتين لتوزيعات الأرباح، وبمقتضاها تحافظ المنظمة على توزيعات للأرباح منتظمة ومنخفضة، بالإضافة إلى زيادات إذا سمحت أرباح هذه المنظمة بذلك. وتنتشر هذه السياسة بين المنظمات التي تتعرض أرباحها لتقلبات دورية، كما أنها وإن كانت تحقق المرونة لهذه المنظمات إلا أنها تؤدي إلى وجود حالة عن عدم التأكد بين المساهمين.

4- سياسة الأرباح المتبقية: تقضي هذه السياسة بتوزيع ما تبقى بعد احتجاز ما يلزم لتمويل الموازنة الرأسمالية المثلى بمعنى أن هذا يتم حسب الخطوات التالية:

- ❖ تحديد احتياجات الموازنة الرأسمالية المثلى؛
- ❖ تحديد المبلغ المطلوب من التمويل الذاتي (المساهمين) لتمويل تلك الموازنة؛
- ❖ احتجاز المبلغ المطلوب وتوزيع الباقي.

إن هذه السياسة مبنية على حقيقة أن المستثمرين يفضلون الأرباح المحتجزة شرط أن يعاد استثمارها بمعدل عائد يفوق ذلك المعدل الذي يستطيع المستثمر نفسه الحصول عليه من خلال استثمارات بديلة ذات مخاطر مماثلة، وهذا ممكن جدا لأن توزيع الأرباح يتضمن دفع ضرائب على الأرباح الموزعة وكذلك عمولات وسطاء مما يجعل العائد على الأرباح المحتجزة أعلى من العائد الذي يستطيع المستثمر تحقيقه على استثمارات بديلة.[1]

5- سياسة استقرار معدل نمو التوزيعات: يؤدي التضخم و إعادة استثمار الأرباح المحتجزة إلى زيادة مقدار الأرباح، كما يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لمقدار التوزيعات التي يحصل عليها المساهمين، ومن تم يفضل المساهمين النمو المنتظم في التوزيعات. وقد أدى ذلك إلى تحول المؤسسات من سياسة استقرار مقدار التوزيعات إلى سياسة معدل نمو سنوي ثابت للتوزيعات، وتتوقف إمكانية تطبيق هذه السياسة على نمو الأرباح بمعدل يسمح بزيادة التوزيعات سنويا، أما إذا حدث ولم تنمو الأرباح فقد تضطر المؤسسة إلى التوقف عن زيادة التوزيعات.[2]

6- توزيع أرباح غير نقدية(أسهم مجانية): في كثير من الحالات تلجأ العديد من الشركات إلى توزيع أسهم مجانية على حملة الأسهم بدلا من دفع أرباح نقدية. هذا الإجراء يتطلب أن تمتلك الشركة احتياطات

---

[1] عدنان تايه النعيمي، وآخرون، **الإدارة المالية –النظرية والتطبيق–**، الطبعة الرابعة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة عمان،2011، ص: 460.

[2] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، بدون طبعة، الدار الجامعية الاسكندرية، 1999 ص: 409.

وأرباح محتجزة بشكل كبير، وترغب في احتجاز المزيد من الأرباح على شكل احتياطات في المستقبل. لكن بعض القوانين تحول دون زيادة قيمة الاحتياطات على سقف معين(راس المال المدفوع مثلا) حينئذ يمكن لهذه الشركات أن تزيد من رأسمالها من خلال تحويل الاحتياطات والأرباح المحتجزة إلى حساب راس المال ومن تم القيام باحتجاز المزيد من الأرباح على شكل احتياطات وهذا يتطلب قيام الشركة(عند زيادة راس المال) بتوزيع أسهم مجانية على حملة الأسهم بنسبة تتوافق مع حجم الاحتياطات والأرباح المحتجزة التي تم تمويلها إلى حساب راس المال. والجدير بالذكر أن عملية توزيع الأسهم المجانية من شأنه تخفيض القيمة السوقية للسهم بحسب نسبة توزيع تلك الأسهم، وهنا سؤال مطروح: ماهي المنافع التي يمكن تحقيقها من توزيع الأسهم المجانية مع العلم أن قيمة السهم في السوق ستنخفض؟ والإجابة تتمثل فيما يلي:[1]

❖ عند قيام المؤسسة بتحويل الاحتياطات والأرباح المحتجزة إلى حساب راس المال، فإن هذا سيوفر لها إمكانية احتجاز أرباح مستقبلية في شكل احتياطات مما يزيد من فرصها في التوسع والنمو مستقبلا؛

❖ عند انخفاض سعر السهم في السوق فإن هذا لا يعني انخفاض ثروة المساهم بل على العكس فالمساهم حصل على أسهم إضافية بحيث بقيت قيمة الثروة ثابتة، ثم إن قيمة السهم المتدنية تشجع صغار المستثمرين على شراء أسهم الشركة مما يزيد الطلب عليها وبالتالي احتمال ارتفاع سعرها مستقبلا.

وتتكون سياسة توزيع الأرباح من جزأين:[2]

✓ **نسبة توزيع الأرباح:** وتساوي الأرباح الموزعة مقسومة على صافي أرباح المنشاة، وهي تساوي أيضا توزيعات الأرباح للسهم الواحد مقسومة على نصيب السهم من الأرباح المحققة؛

✓ **درجة استقرار التوزيعات وعدم تذبذبها من سنة لأخرى:** وهي من العوامل ذات الأهمية القصوى للمستثمر كما التوزيعات نفسها.

من خلال ما سبق نجذ أن سياسة توزيع الأرباح المعتمدة من طرف إدارة المؤسسة تحدد مصدر التمويل الذي تعتمد عليه المؤسسة في تمويل احتياجاتها، حيث ان زيادة الأرباح الموزعة يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحتجزة وبالتالي اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي بنسبة أكبر، وبالعكس فإن انخفاض توزيعات الأرباح يؤدي إلى زيادة الأرباح المحتجزة مما يتيح للمؤسسة الاعتماد عليها في تمويل احتياجاتها وبالتالي الاعتماد على التمويل الداخلي بدرجة أكبر والتقليل من اللجوء الى التمويل الخارجي.

---

[1] عدنان تاية النعيمي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 462، 463.

[2] فايز تيم، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 263.

ومهما تكن سياسة توزيع الأرباح التي تتبعها المنشأة فإنها يجب أن تركز على تحقيق هدفين أساسيين الهدف الأول هو توفير كميات كافية من الأموال(من المصادر الداخلية)، والهدف الثاني هو تعظيم ثروة حملة الأسهم.[1]

المبحث الثالث: مساهمة العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية

لاشك أن تحقيق التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تنفيذ أعمال المراجعة من شأنه أن يساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية من خلال إمداد الإدارة بالمعلومات ذات المصداقية بغية اتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين وضمان مستويات أعلى من الرشادة في القرارات المتخذة بناءا على المعلومات المصادق عليها من قبل المراجعين.

المطلب الأول: مساهمة المراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية

تظهر أهمية ودور المراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات بصفة عامة والقرارات المالية بصفة خاصة من خلال مساهمتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتي تعتبر أساس اتخاذ أي قرار مهما كان نوعه ودرجة أهميته.

أولا: مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات المالية

قبل التطرق إلى دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لا بد من الإشارة أولا إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

1- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

إن جودة عملية اتخاد القرار تتوقف على مدى جودة المعلومات التي يعتمد عليها متخذ القرار.

❖ **تعريف جودة المعلومات المحاسبية**

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها:" كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.[2]

بمعنى أن المعلومات المحاسبية تمثل نتائج تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية بواسطة نظام

---

[1] أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية -الأسس العلمية والتطبيقية-**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 375.

[2] حامدي علي، مرجع سبق ذكره، ص:84.

المعلومات المحاسبي، وبالتالي فهي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والمعبر عنها في القوائم والتقارير المالية.

أما جودة المعلومات المحاسبية فتعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء من المعايير القانونية والرقابية، والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.[1]

كما أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية.[2]

وعليه يمكن القول أن جودة المعلومات المحاسبية هي ما تتمتع به هذه المعلومات من خصائص مفيدة بما يلبي احتياجات مستخدميها.

❖ **خصائص جودة المعلومات المحاسبية**

من متطلبات تحقيق جودة المعلومات المحاسبية توفر مجموعة من الخصائص النوعية لهذه المعلومات، هذه الأخيرة تصنف إلى خصائص أساسية، وخصائص ثانوية.

❖ **الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:** تتمثل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

▪ **الملائمة:** عرفت لجنة المعايير المحاسبية الملائمة بأنها: "المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار". وتعرف كذلك بأنها:" قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه أي قدرة المعلومات على إيجاد فرق في اتخاذ القرار". ومن أجل تحقيق صفة الملائمة يجب أن تتوفر الصفات الآتية:[3]

– **القدرة على التنبؤ:** وتعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة من الواقع فإنها أكثر ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن تم معالجتها؛

– **التغذية المرتدة (القدرة على إعادة التقييم):** تعد التغذية الراجعة أو العكسية من مكونات أي نظام

---

[1] المرجع السابق، ص: 93.

[2] ناصر محمد على المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[3] وليد خالد حميد العازمي، **أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي**، (رسالة ماجستير)، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012/2011، ص ص: 43– 46.

للمعلومات، كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي، فكلما توافرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية، كلما أسهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية، وكلما زادت قدرة النظام على التكييف مع الظروف المتغيرة باستمرار، أي يؤدي بالنهاية إلى تحسين نوعية وجود المعلومات المحاسبية بشكل عام، وكلما زادت من ملائمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

بمعنى أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة للاستخدام في مختلف الظروف وفي جميع الحالات بحيث يمكن استخدامها في تقييم الأعمال الماضية وتصحيح التوقعات السابقة الخاصة بتلك الأعمال.[1]

– **التوقيت الملائم:** ويقصد بهذا تقديم المعلومات المحاسبية، لمن يحتاجها، في وقتها باعتبار أن المعلومات تفقد قيمتها وأهميتها إذا لم تتوفر عند الحاجة لاستخدامها، بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ القرارات التي تبنى على أساسها، حيث أنه توجد علاقة وثيقة بين الملائمة والتوقيت المناسب، إذ أن المعلومات التي يكون توقيتها مناسبا تؤثر على القرار الذي سيتم تبنيه من قبل متلقي المعلومة، والمعلومات الملائمة من صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات.[2]

▪ **الاعتمادية أو الموثوقية:** ويقصد بها إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق بها عند اتخاذ القرار. وحتى تكون المعلومات المحاسبية موثوق بها لا بد أن تتمتع بالخصائص التالية:

– **القابلية للتحقق:** يقصد بها إمكانية الوصول إلى نفس المعلومات من قبل جهات أخرى بشرط أن تكون هذه الأخيرة مستقلة وتعتمد على نفس طرق وأساليب القياس المستخدمة عند إعدادها.[3]

– **الصدق في التمثيل:** أي التوافق بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية وبين الواقع، والتمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.[4]

– **الحياد:** يقصد به عدم التحيز، أي تجنب التحيز في عملية القياس، باعتبار أن المعلومات التي يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها يجب أن تكون نزيهة وخالية من التحيز اتجاه أية نتائج محددة مسبقا.[5]

فالقوائم المالية يجب أن تكون ذات أغراض عامة تفي باحتياجات العديد من المستخدمين والحاجات

---

[1] خليل عواد أبو حشيش، **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2005، ص: 35.

[2] وليد خالد حميد العازمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 48، 49.

[3] حامدي علي، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

[4] وليد خالد حميد العازمي، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[5] المرجع السابق، ص ص: 47، 48.

المتخصصة يجب تلبيتها بطرق أخرى.[1]

✓ **الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية**

بالإضافة إلى الخصائص الأساسية هناك خصائص ثانوية لها تأثير مباشر على المعلومات المحاسبية: [2]

▪ **إمكانية المقارنة:** وتعني أن المعلومات تصبح مفيدة عندما ترتبط بأساس معين أو معيار. أي أن هذه المعلومات يتم مقارنتها بنفس المعلومات لشركة أخرى أو نفس المعلومات لنفس الشركة في فترات مختلفة.

▪ **الثبات:** يعتبر الثبات خاصية هامة لتحقيق إمكانية المقارنة وتقديم معلومات مفيدة، وفي ضوء تعدد البدائل من الطرق المحاسبية مثل الاختلاف في طرق توزيع التكاليف وقياس الاهتلاك، والمداخل المختلفة لتسعير المخزون السلعي، فإن الطريقة المحاسبية المستخدمة يجب الاستمرار في تطبيقها لتحقيق المقارنة في كيفية عرض القوائم.

2- دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمر ضروري، ولذلك فإن عملية مراجعة الحسابات الخارجية (المستقلة) للمعلومات المحاسبية، أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات. حيث يعتبر رأي مراجع الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياس لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجلات، ومن طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر، بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صور حقيقية وعادلة(صادقة) حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره يمثل مقياس لمصداقية وجود المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة.[3]

تظهر أهمية قيام المراجع بمراجعة القوائم المالية في إظهار مدى عدالة وصدق القوائم المالية من

---

[1] كمال الدين الدهراوي، **المحاسبة الإدارية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص: 40.

[2] المرجع السابق، ص ص: 41، 42.

[3] فاتح سردوك، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، -دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم (ALGAL) بالمسيلة-**، (رسالة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، فرع: إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2004/2003، ص ص: 20، 21.

خلال زيادة فعالية المعلومات المالية وقيمتها الاستعمالية، وذلك بإبداء رأيه الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية والتأكد من سلامة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة في دفاتر المؤسسة، وعليه يقوم المراجع بتحسين جودة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة وذلك عن طريق فحصه لحسابات تلك المؤسسة للتأكد من كونها خالية من الأخطاء والغش، ومعروضة بصدق وواقعية وبجودة عالية، والتي تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه متخذو القرارات، والناتج عن الثقة التي يضعها مستخدمو القوائم المالية في المراجع لاعتباره يتصف بالنزاهة والموضوعية.[1]

ومن الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها عملية التدقيق هي أن البيانات المالية غير المدققة تفتقر إلى الموثوقية الكاملة التي تجعلها تشكل أساسا يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات، لذلك ومن أجل زيادة الموثوقية ودرجة الاعتماد على هذه البيانات فثمة حاجة إلى جهة ذات كفاءة واستقلالية تامة.[2]

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها، ولا تتوقف أهمية مراجع الحسابات عند مراجعته للمعلومات الواردة في القوائم المالية فحسب بل تمتد إلى تقريره ، حيث أن تقرير مدقق الحسابات ذو أثر كبير على قرارات الاستثمار، كما يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم، وعند النظر إلى مضمون معايير التدقيق الدولية يلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، وبناءا على ذلك فإن تقرير مدقق الحسابات يؤثر في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية من خلال التزامه بتطبيق المعايير المتعارف عليها والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.[3]

3- دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية

إن المعلومات المحاسبية في الوقت المعاصر تمثل ثروة هامة، إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل لها

---

[1] سعاد شدري معمر، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

[2] رامي محمد الزبدية، علي عبد القادر الذنيبات، **أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد08، العدد03، 2012، ص ص: 472، 473.

[3] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار وتطور الشركات والمؤسسات ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزء من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة ودقيقة وصحيحة في الوقت المناسب لمساعدتهم في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية، كما أن المعلومات المحاسبية يمكن أن يكون لها دور إيجابي في سلامة القرارات الإدارية ومن ثم نجاح خطط التنمية، وهذا الدور يأتي من توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذه الخطط وتنفيذها ومتابعتها.[1]

إن الوظيفة والهدف النهائي للمعلومات المحاسبية هو زيادة المعرفة، أو تحويل المجهول إلى معلومة، أو تخفيض حالات عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الهادفة في إطار موضوعي، وفي ضوء ما تقدم من دراسة لمراحل عملية اتخاذ القرارات والظروف التي في ظلها تتخذ القرارات المختلفة يتبين مدى الحاجة للمعلومات سواء في تحديد وتحليل المشكلة، أو وضع وتحديد البدائل لحل هذه المشكلة، أو في تقييم تلك البدائل، وتقدير احتمالات حدوثها ونتائجها.[2]

وتعتمد عملية اتخاذ القرارات المالية في كل مراحلها على ما يتوفر لدى متخذ القرار من معلومات محاسبية مع العلم أن درجة جودة المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار الذي يتخذه فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان متخذ القرار في وضع أفضل، وهذا ما يتطلب من الإدارة أن تبحث باستمرار عن أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للتصرفات البديلة. ويعود اهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية لكونها المحرك لإدارة أي مؤسسة، بل وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة والمتابعة تحقيقا لأهدافها المرجوة.[3]

ثانيا: دور المراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية

يمكن توضيح دور المراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية كما يلي:

---

[1] يوسف محمود جربوع، **مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين –دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين–**، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية)، المجلد 05، العدد 02، 2007، ص: 510.

[2] نهاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

[3] أحمد عبد الهادي بشير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية**،(رسالة ماجستير)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص: 77.

1- دور المراجعة الخارجية في اتخاذ قرار الاستثمار

تولي المؤسسة اتماما كبيرا بقرارات الاستثمار باعتبارها من أهم وأخطر أنواع القرارات المالية والتي تحتاج إلى معلومات ذات جودة عالية لاتخاذها والنجاح فيها. فعندما تريد المؤسسة الاقتصادية القيام بعملية الاستثمار في الأصول الحقيقية مهما كان نوع هذا الاستثمار فإنه يتعين عليها المرور بعدة مراحل إلى غاية الوصول إلى القرار النهائي المتمثل في اختيار البديل الاستثماري الأفضل، وفي كل مرحلة يحتاج صانع القرار إلى معلومات محاسبية تكون مفيدة له في هذا الموقف، فالمعلومات المحاسبية التي تتطلبها عملية تخطيط المشروعات الاستثمارية الرأسمالية بمختلف مراحلها هي معلومات تتعلق بالحاضر (خاصة بالنسبة لمرحلة تحديد المشكلة بالدرجة الأولى) وبالمستقبل لأن صانع القرار يكون بحاجة إلى ما يساعده للتنبؤ لا سيما في مرحلة تقييم مختلف الخطط المقترحة وكلما كانت المعلومات المحاسبية المتوفرة والمستعملة تتميز بخصائص الجودة اللازمة، كلما سمح ذلك لصانع القرار بإنجاز عملية التخطيط في ظروف تتسم بالوضوح، مما يؤدي إلى الابتعاد عن حالة عدم التأكد والاقتراب أكثر من حالة التأكد، وبعد تحديد المشكلة مع تحديد الأهداف المراد تحقيقها، تأتي مرحلة تحديد البدائل الاستثمارية الممكنة المقترحة التي يتم خلالها تقييم كل هذه البدائل، وهي عملية تتطلب توفر معلومات محاسبية تمكن صانع القرار من تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة خلال الفترات المتعلقة بمختلف البدائل الاستثمارية وذلك بعد تقدير الإيرادات والتكاليف المتوقعة من هذه الأخيرة.[1]

إن التزام المراجع الخارجي بإجراءات المراجعة الخارجية يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

❖ إن استعمال المراجع الخارجي للإجراءات التحليلية في فحص وتدقيق حسابات المؤسسة يمكن أن يفيد المؤسسة في معرفة حجم الاحتياجات المالية الضرورية لتمويل استثماراتها؛

❖ قيام المراجع الخارجي بدراسة البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع تساعد المؤسسة في تحديد مدي تطور واستقرار المشروع وكيفية التعامل مع عناصر هذه البيئة.

2- دور المراجعة الخارجية في اتخاذ قرارات التمويل

يمكن ابراز دور المراجعة الخارجية في اتخاذ قرار التمويل من خلال النقاط التالية:

❖ قيام المراجع الخارجي بفحص النظام الضريبي للمؤسسة يمكن أن يوفر معلومات عن الوضع الضريبي للمؤسسة مما يفيدها في اتخاذ قرار التمويل من خلال معرفة التأثيرات الضريبية على هذا القرار وأخدها بعين

[1] علي حامدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 114- 117. (بتصرف)

الاعتبار؛

❖ يوفر تقرير المراجع الخارجي معلومات موثوقة حول المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وحقيقة أرباحها مما يفيدها في تحديد البدائل التمويلية الملائمة لها ومدى قدرتها على اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية؛

❖ اعتماد المراجع الخارجي على الإجراءات التحليلية يوفر معلومات دقيقة حول الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة وهذا من شأنه أن يساهم في اتخاذ قرار التمويل من خلال معرفة حجم الاحتياجات المالية الفعلية؛

❖ يوفر تقرير المراجعة معلومات عن مدى عدالة القوائم المالية في التعبير عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وهذا له تأثير كبير على اتخاذ قرار التمويل ، حيث أن تأكيد المراجع الخارجي على صحة وسلامة القوائم المالية من خلال المصادقة عليها من شأنه أن يعزز الوضع الائتماني للمؤسسة ويسهل عليها اللجوء إلى التمويل الخارجي عند الحاجة إلى ذلك.

3-دور المراجعة الخارجية في اتخاذ قرار توزيع الأرباح

يظهر دور المراجعة الخارجية في اتخاذ قرار توزيع الأرباح من خلال ما يلي:

❖ توفر المراجعة الخارجية معلومات عن مدى قدرة المؤسسة على اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية، وهذا يمكن أن يؤثر في اتخاذ قرار التوزيع ، حيث أن توفر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة يعطي حرية أكبر للمؤسسة في توزيع أرباحها؛

❖ توفر المراجعة الخارجية معلومات موثوقة عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ونتائج أعمالها وهذا من شأنه أن يؤثر على سياسة التوزيع المتبعة من طرف المؤسسة؛

❖ يمكن للمراجع الخارجي في إطار الاتصالات الأولية التي يجريها مع المؤسسة محل المراجعة ومن خلال دراسته للبيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع أن يوفر معلومات تساهم في تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسة مما يؤثر على قرارها بخصوص توزيع الأرباح.

من خلال الطرح السابق نجد أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا هاما في عملية اتخاذ القرار المالي من حيث كونها تؤدي إلى زيادة المعرفة لدى متخذ القرار المالي من ناحية، وتقلل من حالة عدم التأكد التي تقيد عملية اتخاذ القرار من ناحية أخرى. كما أنه لا يكفي فقط احتواء المعلومات المحاسبية على الخصائص النوعية التي نصت عليها المعايير المحاسبية حتى تكون موثوقة وصالحة لاتخاذ القرار، وإنما لا بد من توافر جهة مستقلة ومحايدة تعبر بصدق عن مدى تمثيل هذه المعلومات لحقيقة المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، والتي تتجسد في شخص المراجع الخارجي.

إن المراجعة الخارجية تساهم في اتخاذ القرارات المالية من خلال المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، باعتبارها المصدر الأساسي لعملية اتخاذ القرار عن طريق التزام المراجع الخارجي بالإجراءات والمعايير المتعارف عليها، وقواعد السلوك المهني في فحص وتدقيق هذه المعلومات بما يرفع من درجة الثقة فيها باعتبار أن سمعة المراجع الخارجي ومدى جودة خدماته، وكذا درجة استقلاليته ومدى خبرته واهتمامه بالعناية المهنية الكافية، تعد من أهم العوامل التي تؤثر في جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية

المتضمنة في القوائم المالية المدققة، كما أن مصادقة المراجع الخارجي على القوائم المالية يزيد من مصداقية وموثوقية المعلومات المتضمنة فيها، مما يرفع من درجة الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات.

المطلب الثاني: مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاد القرارات المالية

لقد تزايد الاهتمام بالمراجعة الداخلية في الوقت الحاضر باعتبارها أصبحت أداة مهمة لتبادل المعلومات بين مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة، فحاجة هذه المستويات الإدارية لمعلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات المختلفة، زاد من اللجوء إلى أعمال المراجعة الداخلية كمساعد للوصول إلى ذلك، مما جعل من المراجعين الداخلين بمثابة مستشارين تلجأ إليهم المؤسسة عند الإقبال على اتخاذ قراراتها، خاصة الاستراتيجية منها.

أولا: طبيعة دور المراجعة الداخلية داخل المؤسسة

تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما داخل المؤسسة فتعمل على مساعدتها في التحكم الداخلي للعمليات وتحسينها، حيث يمس هذا الدور جميع مستويات نشاط المؤسسة. ويتلخص دور المراجعة الداخلية داخل المؤسسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): طبيعة دور المراجعة الداخلية

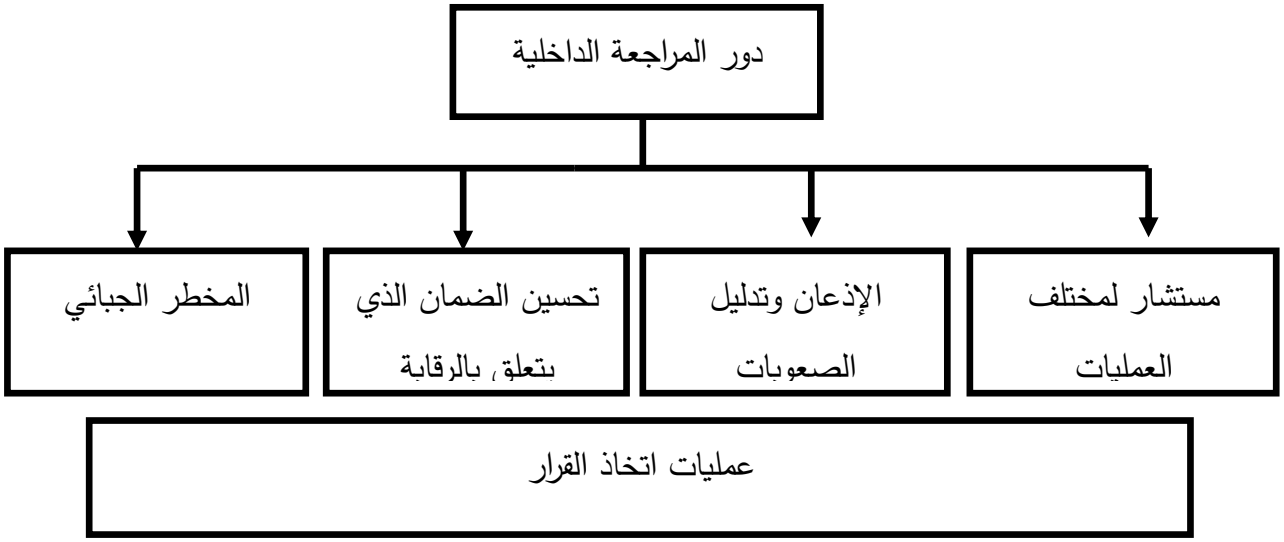

المصدر: محمد عبيرات، أحمد نقار، **المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار-دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية(صيدال- saaidal)**-، على الموقع: **www.raod.net/news-636-html**، 2016/03/29، 16:46.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن جميع المجالات التي يمكن أن يكون للمراجعة الداخلية دور فيها تتخللها عملية اتخاذ قرارات، ومن ثم فإن هناك مساهمة للمراجعة الداخلية في عملية صنع القرار السليم. والحقيقة أنه لا يمكن الحكم تماما على سلامة وجودة القرار دون توفر ما يسمى بالنظرة الخلفية، هذا يعني أنه بعد وضوح نتائج القرار يتم طرح التساؤل التالي: لو عدنا إلى الوراء لوجدنا أن القرار الذي اتخذ كان

الأفضل في ضوء المتغيرات التي كانت قائمة، إذا فهذا القرار يكون جيدا، وعلى العكس من ذلك إذا قيل لو اخذ قرار آخر كانت النتيجة ستكون أفضل، عندئذ يكون القرار إما سيئا أو على الأقل لم يكن أفضل القرارات، والطريقة الأخرى للحكم على جودة القرار تتمثل في الحكم ليس على القرار نفسه بل على الكيفية التي صدر بها، وطبقا لهذه الطريقة فإن القرار الجيد هو القرار الذي يتخذ على أساس رشيد، وبطريقة منهجية.[1]

إن المراجعة الخارجية لها دورة حياة يكون آخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الإدارية كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): دورة حياة المراجعة الداخلية

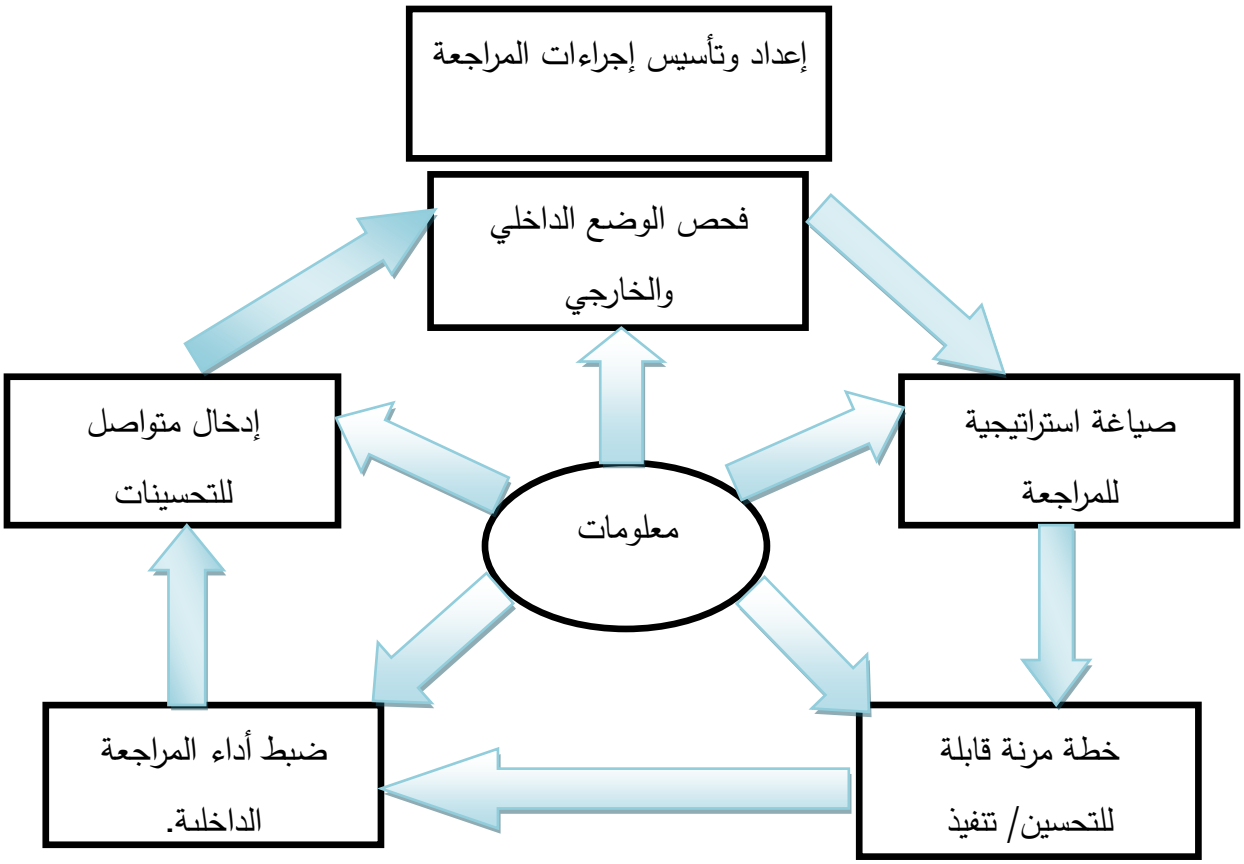

المصدر: محمد عبيرات، أحمد نقار، **المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار- دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية (صيدال- saaidal)**، على الموقع: **www.raod.net/news-636-html** ، 2016/03/29، 16:46.

تبدأ عملية المراجعة بإعطاء نظرة حول موضوع العملية وإعداد إجراءات المراجعة المناسبة لذلك الموضوع فمن خلال هذه النظرة يتم تشخيص الوضع المحيط بالموضوع داخليا وخارجيا وتحديد درجة الخطر

[1] محمد عبيرات، أحمد نقار، **المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار- دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية(صيدال- saaidal)**، على الموقع: **www.raod.net/news-636-html**، 2016/03/29، 16:46، ص: 15.

الناجم ومن ثم وضع استراتيجية للقيام بعملية المراجعة، لتليها وضع الخطة اللازمة لذلك، بحيث يجب أن تتسم بالمرونة والقابلية للتحسين ليبدأ المراجع بتنفيذ خطة عمله، مع العمل في كل مرة على ضبط للأداء ويتم ذلك من قبل المدير المسؤول على إدارة المراجعة الداخلية، مع القيام بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص وهكذا دواليك في كل مرة يتم إعداد تقرير حول ما تم ملاحظته وتقديم الاقتراحات المناسبة، فينتج بذلك ومن خلال كل هذه الخطوات معلومات مؤهلة لاتخاذ القرار، وتسهم بذلك في إعداد قرارات ذات جودة وفعالية، ويتم المساهمة في عملية اتخاذ القرار من خلال هذه الدورة حسب كل مرحلة، حيث أن المعلومة التي قد تم تأهيلها والتوصل إليها هي إما اكتشاف مشكل أو تحديد مجموعة من البدائل أو المساعدة على اختيار أفضلها، هذا يعني أن هناك مساهمة للمراجعة الداخلية في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرار.[1]

ثانيا: أثر المراجعة الداخلية في سير عملية اتخاذ القرار المالي

تلعب المراجعة الداخلية أدوار مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرار، بحيث تساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية، ليتم استعمالها في عملية اتخاذ القرار للحصول على قرارات ذات جودة وفعالية، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:[2]

1- تحديد المشكلة: هناك دور للمراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات، وهذا من خلال المساعدة في اكتشاف المشاكل المحيطة والمتواجدة في المؤسسة حتى يتسنى لها مواجهتها قبل التفاجؤ بها، بمعنى أن المراجعة الداخلية تساعد المؤسسة في تحديد الأخطار التي من الممكن مواجهتها مهما كان نوعها ومن أي جهة كانت من الخارج أو من الداخل، كما أنها تحدد طريقة التصرف مع كل خطر حسب نوعه، ويتركز دور وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة في مواجهة خطر ما (مشكل ما) حسب درجة الأثر الذي يمكن أن يخلفه هذا الخطر من جهة، واحتمال وقوعه من جهة أخرى. بمعنى أن دور المراجعة الداخلية في مواجهة الخطر في المؤسسة يزيد حسب عاملين أساسيين هما: درجة احتمال وقوع هذا الخطر، ودرجة الأثر الذي يخلفه هذا الخطر إذا وقع، فإذا كان هناك احتمال قوي لوقوعه مع أثر بالغ يمكن أن يخلفه فإن دور المراجعة الداخلية يكون كبير وهذا من خلال تكثيف مهمة المراجعة.

2- إيجاد البدائل: تعد الحلول والبدائل مجموع الوسائل والإمكانات المتاحة لمتخذ القرار، والملائمة بدرجات متفاوتة فيما بينها لحل المشكلة محل القرار، وهذه الحلول أو البدائل لا تأتي من فراغ وإنما هي نتيجة التمحيص والتحليل للمعلومات، فتضمن بذلك المراجعة الداخلية التوريد المتواني والسليم لهذه المعلومات، وهذا

[1] المرجع السابق، ص: 16.

[2] المرجع السابق، ص ص: 16- 20.

من خلال طبيعة عمل المراجعة الداخلية وأنظمة المعلومات، فتحديد البدائل الممكنة لا يمكن أن يكون دون دراسة شاملة وتشخيص مستمر للحالة الجديدة – المشكل – وما هي الوسائل والإمكانات المتاحة لحل مثل هذا المشكل داخل المؤسسة، ومساهمة المراجعة الداخلية في إيجاد مجموعة البدائل يكون في شكل الاقتراحات المقدمة في التقرير النهائي بعد تحديد المشكلة.

3- تقييم البدائل: إن الهدف الأخير لصانع القرار هو إحداث تغيير ما في جذور المشكلة المطروحة فالحل الذي تم بعد تقييم البدائل يبرز أهمية دور الخبراء والمستشارين والمعاونين في عملية بحث ودراسة البدائل المطروحة، ويبرز دور المراجعة الداخلية في هذه الخطوة في أنها تعمل على تقديم واقتراح البدائل التي تراها مناسبة في التقرير النهائي وهذا بعد دراسة المشكل.

4- اختيار البديل أو الحل الأفضل: تعتبر هذه المرحلة أدق المراحل جميعها لأن الاختيار يعني في حقيقة الأمر حسم الموقف والوصول إلى المحصلة النهائية للجهد المبذول في المراحل السابقة، وهذا الأمر يحتاج إلى قدر كبير من الكفاءة والحنكة والخبرة والقدرة الذاتية لمتخذ القرار على الاختيار السليم، وهنا يزيد دور المراجعة الداخلية وهذا من خلال الإقناعات المستمرة على اختيار البديل المقترح في التقرير هذا لأنه تم دراسته من جميع النواحي، وأن متخذ القرار في العادة يستشير المراجع الداخلي حول البديل الذي يكون أكثر موضوعية وأفضل حال.

إن صانع القرار لا يستطيع الإلمام بكل البدائل، ولا بالنتائج المترتبة على كل بديل من تلك البدائل، يعني هذا أن اختيار البديل الأمثل يبقى مسألة نظرية بحثه، فيكون بذلك هدف متخذ القرار من العملية هو الاقتراب بأقصى ما يمكن من الأمثلية لذا كان لزاما على متخذ القرار في المؤسسة الرجوع في كل مرة إلى ما تراه المراجعة الداخلية حول مشكل ما، على الأقل تعمل على توجيهه وبقناعة إلى البديل الأفضل.

5- تنفيذ القرار: إن القرار إذا لم يتم تنفيذه على الوجه المطلوب، لا يتعدى كونه قرار على ورق فقط، لذلك يجب تنفيذ ذلك القرار حتى يتسنى تحقيق الأهداف التي من أجلها تم صنعه، وقد يكون القرار المتخذ جيدا أو هو الأفضل إلا أن الطريقة التي نفذ بها كانت غير ملائمة، مما يؤدي إلى الحكم الأولي حول القرار المتخذ بأنه غير جيد وأن البديل الذي تم اختياره غير سليم، بينما يعود السبب في ذلك إلى الطريقة التي نفذ بها، لذا يجب مراعاة الطريقة التي ينفذ بها القرار، ومن الممكن أن يكون ذلك بمساعدة قسم المراجعة الداخلية وهذا بحكم طبيعة نشاطها وتعاملها مع جميع المستويات في المؤسسة.

6- المتابعة والتقويم: في هذه الخطوة بالذات يزداد دور المراجعة الداخلية وهذا بحكم طبيعة عملها الرقابي، بحيث تعمل على تتبع تنفيذ القرارات المتخذة وتعمل على تقييم تنفيذ القرارات المتخذة لترفع نتائج هذا التقييم

في شكل تقرير نهائي هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبحكم مشاركة المراجعة الداخلية في جميع المراحل أو الخطوات السابقة، من شأنه أن يجعل قسم المراجعة الداخلية يسهر على التطبيق الجيد لهذا القرار.

من خلال ما سبق نجد أن المراجعة الداخلية ورغم أنها تتمتع بالاستقلالية الجزئية إلا أنها متغلغلة في جميع المستويات الإدارية في المؤسسة باعتبار أن دورة حياة المراجعة الداخلية موازية مع خطوات اتخاذ القرارات فهي تساهم في كل خطوة من خلال المعلومات التي توفرها.

ثالثا: دور المراجع الداخلي في مصداقية المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات المالية

تعد المعلومات المحاسبية المفيدة وذات الجودة الأكثر فاعلية في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة وقد جاء دور المراجع الداخلي وعلى الرغم من استقلاليته الجزئية باعتباره موظفا في المؤسسة، ليلعب دورا هاما وكبيرا في إضفاء الثقة والمصداقية لهذه المعلومات قبل أن تكون مخرجات نهائية يستند عليها في اتخاذ القرارات المالية، لأن التلاعب في أرقام وبيانات القوائم المالية يعد بمثابة غمس وتدليس، ومنه فكفاءة وخبرة المراجع الداخلي والتزامه بقواعد السر المهني يجعل من القوائم المالية بعد المصادقة عليها ضمن تقاريره المختلفة بمثابة وسيلة رئيسية وفعالة لأجل الحكم على أداء المؤسسة ومنه اتخاذ القرارات، ومنه يتمثل دور المراجع الداخلي في تقديم التسهيلات للمؤسسة والمستخدمين الخارجين للقوائم المالية لتكون ذات أهمية مما يسهل عملية اتخاذ القرار. كما تكتسب التقارير التي يعدها المراجع الداخلي أهمية بالغة سواء للإدارة العليا في المؤسسة أو للأطراف الخارجية الذين يهمهم الوقوف على حقيقة القوائم المالية التي قام المراجع بتدقيقها لأجل إضفاء الثقة والمصداقية عليها، فتقرير المراجع وإثباته لمصداقية القوائم المالية من حيث أنها تعبر فعلا عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وتم إعدادها طبقا للقواعد والمعايير المتعارف عليها، يعتبر كأداة لاتخاذ القرارات المالية سواء للمؤسسة أو المستخدمين الخارجيين.[1]

وعليه نجد أن المراجع الداخلي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال فحص وتدقيق القوائم المالية والمصادق عليها، وإعداد تقارير دورية حول مدى سلامة وصدق المعلومات المتضمنة في هذه القوائم، مما يجعله مرجعا موثوقا تستند إليه الإدارة عند اتخاذ قراراتها المختلفة.

رابعا: دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية

من خلال ما تم تناوله سابقا حول إجراءات المراجعة الداخلية من جهة، والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات المالية من جهة أخرى، تم التوصل إلى مجموعة من النقاط التي يمكن أن تبرز دور المراجعة الداخلية في المساعدة على اتخاذ وترشيد القرارات المالية ويمكن توضيحها فيما يلي:

[1] عزيز لوجاني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 134- 148.

1- دور المراجعة الداخلية في اتخاذ قرار الاستثمار

تلعب المراجعة الداخلية دور بالغ الأهمية في ترشيد القرارات المالية بصفة عامة وقرارات الاستثمار بصفة خاصة، حيث تقوم المراجعة الداخلية بهذا الدور من خلال تقارير المراجعة الداخلية والتي توضح النتائج التي توصل إليها المراجع الداخلي جراء الفحص الشامل الذي قام به، حيث يتبين لأصحاب المشروع وكذلك للمستثمرين مدى كفاءة وفعالية الإدارة في تحقيق الأهداف التي قام من أجلها المشروع، كذلك يبين التقرير نواحي القوة والضعف في الأداء المالي والإداري وتحديد اتجاهات الأداء في المستقبل، ويمكن أن نلاحظ الدور المهم والفعال لتقارير المراجعة الداخلية كأداة لترشيد القرارات الاستثمارية وذلك من خلال:[1]

❖ إبداء الرأي فيما إذا كانت الإدارة قد استخدمت الموارد البشرية والمادية المتاحة بكفاءة، وبتحقيق النتائج وفقا لأهداف الشركة المحددة مسبقا، وإبراز نواحي الضياع وعدم الكفاءة في كافة الأنشطة والعمليات والتغلب عليها وعلاجها، وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة؛

❖ مساعدة الإدارة في ترشيد القرارات الاستثمارية، وذلك باكتشاف مواطن القصور والأخطاء واقتراح وسائل التصحيح الملائمة، و إمداد الإدارة بالمعلومات بهدف مساعدتها في تحسين كفاءة أدائها بالمستقبل؛

❖ تقييم نظام الرقابة الداخلية للتحقق من مدى كفاءته في تحقيق الأهداف والخطط وتوجيه الإدارة لمواطن الضعف والقوة في النظم المحاسبية والرقابية؛

❖ إبراز المعوقات ومواطن الاختناقات في تنفيذ العمليات ومسبباتها بهدف الوصول لأقصى كفاءة ممكنة.

كما أن التزام المراجع الداخلي بإجراءات المراجعة الداخلي من شأنه أن يساهم في اتخاذ قرار الاستثمار ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

❖ قيام المراجع الداخلي بتقييم المخاطر في المؤسسة يساعد المؤسسة في معرفة درجة الخطر الذي تتعرض له التدفقات النقدية في المستقبل وطبيعة هذه المخاطر ومدى ارتباط الاستثمار المقترح بالمشاريع الأخرى ودرجة استقلاليته عنها وتأثير كل ذلك على درجة الخطر الكلية للمشروع؛

❖ يساهم المراجع الداخلي في اتخاذ قرارات الاستثمار من خلال اقتراح البدائل الاستثمارية الملائمة لاستراتيجية المشروع في تحقيق معدلات النمو المطلوبة؛

❖ تساهم المراجعة الداخلية في التنبؤ بحجم الايرادات المتوقع الحصول عليها، ومدى تغطيتها للالتزامات المالية المترتبة عن تنفيذ الاستثمار وتحقيق العائد المطلوب.

---

[1] حسام سعيد أبو وطفة، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

2- مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ قرار التمويل

يظهر دور المراجعة الداخلية في اتخاذ قرار التمويل من خلال النقاط التالية:

❖ إن قيام المراجع الداخلي بتقييم المخاطر داخل المؤسسة يساهم في توفير معلومات مفيدة يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها في اتخاذ قرار التمويل من خلال الموازنة بين المخاطر والعائد لكل مصدر تمويلي؛

❖ قيام المراجع الداخلي بالفحص المستمر للوضع الداخلي والخارجي للمؤسسة يساهم في تحديد حجم احتياجاتها المالية مما يمكنها من اتخاد قرار التمويل؛

❖ تعمل المراجعة الداخلية على حماية مردودية المؤسسة الحالية والمستقبلية وذلك بالسهر على نوعية المعلومات التي تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ قراراتها من خلال مساعدتها على التنبؤ بمعدلات النمو المتوقعة في المبيعات وبالتالي تمكينها من تحديد حجم التمويل المطلوب لتمويل هذا التوسع في النشاط؛

❖ تساهم المراجعة الداخلية في المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسة من خلال تقييم المخاطر بالنسبة لكل بديل؛

❖ توفر المراجعة الداخلية معلومات بشأن كثافة رأس المال المستثمر مما يفيد المؤسسة في تحديد حجم التمويل اللازم لتمويل استثماراتها؛

❖ يوفر تقرير المراجعة الداخلية معلومات دقيقة حول المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وأرباحها الفعلية وهذا بإمكانه أن يساهم في تحديد حجم الأموال المطلوبة من مصادر خارجية؛

❖ تساهم المعلومات التي يوفرها تقرير المراجعة الداخلية في المفاضلة بين مصادر التمويل الطويلة الأجل والقصيرة الأجل.

3- دور المراجعة الداخلية في اتخاذ قرار توزيع الأرباح

يمكن ابراز دور المراجعة الداخلية في اتخاذ قرار توزيع الأرباح من خلال النقاط التالية:

❖ إن قيام المراجع الداخلي بدراسة بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية يوفر معلومات حول مدى توافر الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسة وهذا من شأنه أن يؤثر في قرار توزيع الأرباح، وذلك أن توفر الفرص الاستثمارية يشجع المؤسسة على استثمار هذه الأرباح بدلا من توزيعها، والعكس بالعكس؛

❖ توفر المراجعة الداخلية معلومات عن حجم نشاط المؤسسة والمرحلة التي تمر بها وهذا قد يساعد المؤسسة على تحديد سياسة التوزيع واتخاذ القرار الذي يتلاءم مع هذه المرحلة؛

❖ توفر المراجعة الداخلية معلومات دقيقة حول حجم الأرباح المحققة ومعدلات النمو المتوقعة فيها، وكذا الاحتياجات المالية للمؤسسة وهذا من شأنه أن يؤثر على قرار التوزيع.

من خلال الطرح السابق نجد أن المراجعة الداخلية تمثل نشاط استشاري يهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها من خلال تزويد الإدارة بالتوجيهات والنصائح المتعلقة بالأداء والنظام الداخلي ومختلف المعلومات الضرورية لتحديد وتقييم واختيار البدائل ومن تم تنفيذها ومتابعتها، كما أن الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية يتمثل في مساعدة جميع أعضاء المؤسسة على تأدية مسؤولياتهم بفعالية، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرار، وذلك من خلال تزويدهم بالتحليلات والتوصيات والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها. وتظهر أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة من خلال الخدمات التي تقدمها والتي تساهم بدرجة كبيرة في عمليات المؤسسة وتحقيق أهدافها، فالمراجعة الداخلية تلعب دورا تقييميا من خلال قياس وتقييم مدى فعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية وفحص الأنشطة والعمليات المختلفة، ودور رقابي وعلاجي لمختلف عناصر النظام بالإضافة إلى تقديم الاستشارات لمساعدة الإدارة على اتخاذ مختلف قراراتها من خلال توفير معلومات ذات جودة ومؤهلة لذلك، وقد جاءت المراجعة الخارجية لتعزيز عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات من خلال تقديم نظرة انتقاديه حول القوائم المالية الختامية وإبداء رأي فني محايد حول مدى دلالة هذه القوائم على حقيقة المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وهذا ما يضمن توفير معلومات موثوقة وذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

يعتبر التكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي الغاية الأساسية الممكنة من تحقيق الكفاءة الإدارية عن طريق الضخ المتواني للمعلومات ذات المصداقية للإدارة بغية اتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين، وتحقيق مستويات أعلى من الرشادة في القرارات المتخذة من قبل مستعملي المعلومة المصادق عليها، كما يعتبر التكامل أحد الآليات الممكنة من تحسين مستويات أداء المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على حد سواء، ومن ثمة تحسين الخدمة المقدمة من هؤلاء المراجعين سواء للإدارة أو الأطراف الخارجية.[1]

بناءا على ما سبق نجد أن كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تساهم في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة من خلال توفير معلومات محاسبية ذات جودة يمكن الاعتماد عليها في تحديد وتقييم البدائل المتاحة واختيار أفضلها، فرغم كون المراجع الخارجي شخص مستقل ومحايد مما لا يعطيه الحق في التدخل في شؤون التسيير داخل المؤسسة والتي أهمها اتخاذ القرارات المالية، إلا أنه ومن خلال قيامه بأعمال المراجعة، ومصادقته على القوائم المالية للمؤسسة، وإبداء رأيه الفني المحايد من خلال تقرير المراجعة، فإنه يوفر للمؤسسة مصدر موثوق لتعزيز وتدعيم قراراتها المختلفة، كما أن المراجع الداخلي باعتباره القائم على

[1] مسعود صديقي، محمد براق، **انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09-مارس، 2005، ص ص: 28، 29.

عملية المراجعة الداخلية وبحكم تواجده المستمر داخل المؤسسة فإنه يعمل باستمرار على توفير المعلومات المفيدة والتي يحتاجها متخذ القرار خلال مختلف مراحل عملية اتخاذ القرار. ولا شك أن التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي سيعزز ويرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة ويحقق مستويات أعلى من الرشادة في اتخاذ القرار من خلال إضفاء المزيد من المصداقية والموثوقية على المعلومات المحاسبية، أي أن تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية سيعود بالفائدة على المؤسسة من كافة النواحي ولا سيما من ناحية اتخاذ القرارات المالية.

الخلاصة

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل يمكن القول إن اتخاذ القرار هو عملية تمارس على مستوى مختلف المستويات الإدارية داخل المؤسسة، وتعتبر من أهم وأصعب العمليات الإدارية في المؤسسة لأن نجاح أعمالها يتوقف على مدى كفاءة وفعالية القرارات المتخذة بصفة عامة والقرارات المالية بصفة خاصة.

إن عملية اتخاذ القرار هي عملية مفاضلة واختيار بديل من بين مجموعة من البدائل المتاحة على أساس معيار أو مجموعة من المعايير وفق سلسلة خطوات، وباعتماد مجموعة من الطرق والأساليب المختلفة.

وتعتبر القرارات المالية من أهم القرارات في المؤسسة فهي تتغلغل في جميع أوجه نشاط المؤسسة، وهي تشمل قرار الاستثمار الذي يعني كيفية استخدام المؤسسة لأموالها، وقرار التمويل الذي يتضمن تحديد واختيار حجم ونوع التمويل الملائم لتغطية الاحتياجات المالية لمختلف استثماراتها، إضافة إلى قرار توزيع الأرباح والذي يتعلق بسياسة توزيع الأرباح داخل المؤسسة، وتهدف القرارات المالية في مجملها إلى تعظيم قيمة المؤسسة.

تساهم المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال فحص وتدقيق القوائم المالية والمصادقة عليها، مما يجعلها مؤهلة لاتخاذ القرارات المالية كما تساهم المراجعة الداخلية في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرار المالي بما توفره من معلومات موثوقة ومستمرة تزامنا ومراحل اتخاذ القرار. وبالإضافة إلى ذلك فإن تكامل المراجعة الخارجية مع المراجعة الداخلية من شأنه أن يعزز من كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرار لما ينتج عنه من معلومات مفيدة تساهم وتساعد في اتخاذ القرارات بصفة عامة والقرارات المالية بصفة خاصة.

الفصل الثالث: واقع مساهمة العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاد القرارات المالية

تمهيد

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الاحصائية المعتمدة

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق

خلاصة

تمهيد

بعد استيفائنا للجانب النظري من البحث، والذي تطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة سنحاول في هذا الفصل معاينة الواقع العملي من خلال إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع بهدف معالجة واختبار مدى أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية، من الناحية العملية، وذلك من خلال اجراء دراسة ميدانية بالمؤسسات الاقتصادية من جهة، ومكاتب المراجعة والتدقيق من جهة أخرى، معتمدين في ذلك على الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بتصميم استبانتين، الأولى موجهة للمراجعين الداخليين ومختلف الإطارات الإدارية، المالية، والمحاسبية داخل المؤسسات الاقتصادية، والثانية تخص المراجعين الخارجيين، وذلك بهدف تقصي وجهات النظر من داخل وخارج المؤسسة، وبالتالي التمكن من الحكم على الموضوع محل الدراسة والتوصل إلى نتائج أكثر موضوعية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية؛

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة؛

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة

نستعرض من خلال هذا المبحث أهم الخطوات والإجراءات التي تم الاعتماد عليها من خلال توضيح منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة ومختلف الأدوات الإحصائية المستعملة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء موضوع الدراسة، وقد تم استخدام منهج دراسة الحالة لدراسة "أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية".

أولا: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الداخليين وإطارات إدارية ومالية في المؤسسات الاقتصادية والذين يمثلون عينة مستهدفة ممثلة للمراجعة الداخلية واتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، وكذلك الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الذين يمثلون عينة مستهدفة تمثل المراجعة الخارجية، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة في ولاية جيجل تم اللجوء إلى ولاية البليدة حتى تكون هذه الدراسة شاملة نوعا ما وذات مصداقية أكبر يمكن الحكم من خلالها على موضوع الدراسة.

ثانيا: عينة الدراسة

في دراستنا هذه تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تتكون من 30 مؤسسة اقتصادية و25 مكتب تدقيق حيث تم توزيع 15 استبانة على المؤسسات الاقتصادية، و16 استبانة على مكاتب التدقيق، على مستوى ولاية جيجل، والباقي تم توزيعه على مستوى ولاية البليدة، لكنها لم تطبق كلها، لأن بعض أفراد العينة الدين تم التوزيع عليهم لم تسترجع منهم الاستبانات، حيث تم استرجاع 28 استبانة من ولاية جيجل منها 13 استبانة خاصة بالمؤسسات الاقتصادية، و15 استبانة خاصة بمكاتب التدقيق، في حين تم استرجاع 16 استبانة من ولاية البليدة، منها 10 استبانات خاصة بالمؤسسات الاقتصادية، و06 خاصة بمكاتب التدقيق. ومن ضمن هذه الاستبانات المسترجعة تم رفض 04 استبانات لعدم صلاحيتها للدراسة، منها 03 استبانات خاصة بالمؤسسات الاقتصادية، واستبانة واحدة خاصة بمكاتب التدقيق، وبذلك فالحجم النهائي لعينة الدراسة يتكون من 22 استبانة خاصة بالمؤسسات الاقتصادية وهي تمثل ما نسبته 73.33% من حجم المجتمع، و18 استبانة خاصة بمكاتب التدقيق والمراجعة أي ما نسبته 72% من حجم مجتمع الدراسة، والجدول الموالي يلخص ذلك:

الجدول رقم(03): الإحصائيات الخاصة بالاستبانة

البيان	إستمارة المراجع الداخلي		إستمارة المراجع الخارجي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الاستمارات الموزعة	30	%100	25	%100
الاستمارات غير المسترجعة	05	%16.67	06	%24
الاستمارات المستبعدة	03	%10	01	%04
عينة الدراسة	22	%73.33	18	%72

المصدر: من إعداد الطالبة

ثالثا: أداة الدراسة

بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية تم الاستعانة بالاستبانة كأداة من أدوات جمع البيانات، وهذا لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة، من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة. وقد تم إعداد استبانتين، الأولى موجهة للمراجعين الداخليين في المؤسسات الاقتصادية، والثانية موجهة للمراجعين الخارجيين، بحيث تتكون كل منهما من جزئين: الجزء الأول خاص بالبيانات الشخصية، والجزء الثاني يتعلق بمحاور الدراسة، وهو بدوره مقسم إلى ثلاثة محاور كما يلي:

1- بالنسبة للاستبانة الخاصة بالمراجع الداخلي:

- **المحور الأول:** مدى التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية؛
- **المحور الثاني:** مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي؛
- **المحور الثالث:** اتخاذ القرارات المالية.

2- بالنسبة للاستبانة الخاصة بالمراجع الخارجي:

- **المحور الأول:** مدى التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية؛
- **المحور الثاني:** مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي؛
- **المحور الثالث:** اتخاذ القرارات المالية.

وقد تم استخدام سلم **لكارث** المتدرج من 5 نقاط، حيث الدرجة "5" تعني موافق بدرجة عالية جدا، والدرجة"1" تعني موافق بدرجة منخفضة جدا. وقمنا بحساب المدى على النحو التالي:

5-1=4؛ حيث تمثل 4 عدد الفئات، بينما تمثل 5 عدد الدرجات، ويحسب المدى أو طول الفئة بقسمة عدد الفئات على عدد الدرجات، وبالتالي فالمدى يساوي 0.8 والجدول الموالي يمثل التوزيع لمقياس لكارث:

الجدول رقم (04): جدول التوزيع لمقياس لكارث

الفئة	]1.80-1]	]2.6-1.80]	]3.40-2.6]	]4.2-3.40]	[5-4.2]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المعتمدة

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) **Statistical package force social sciences**، وتم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التالية:

- ❖ النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة؛
- ❖ معامل ألفا كرونباخ (**Crambach' Alpha**) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة؛
- ❖ اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أم لا؛
- ❖ معامل ارتباط بيرسون (**Pearson Corrélation Coeffient**) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة؛
- ❖ اختبار T في حالة عينة واحدة (**T-Test**) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي "3"، أو زادت أو قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة؛
- ❖ اختبار تحليل التباين الأحادي ذو الاتجاه الواحد (**One Way Analysis of ANOVA (variance**) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات؛
- ❖ اختبار T (**T-Test**) للعينة المستقلة لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين للإجابة.
- ❖ نموذج الانحدار: وقد تم استخدامه في اختبار فرضيات الأثر.
- ❖ معامل الارتباط: وقد تم استخدامه في دراسة الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة والانحدار.
- ❖ برنامج Excel: وتم استعماله في إعداد التمثيل البياني للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة.

المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبانة

أولا: صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1- صدق المحكمين: عرضت أداة الدراسة على مجموعة من الأساتذة المحكمين (05 أساتذة) بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، متخصصين في المحاسبة والمالية، وبناءا على الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون تم تعديل الاستبيان وإخراجه في شكله النهائي.

2-صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه، وقد تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للفرع والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

❖ **صدق الاتساق الداخلي لاستبانة المراجع الداخلي:**

✓ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية**

▪ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول: التخطيط وتقييم المخاطر**

الجدول رقم (05): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (التخطيط وتقييم المخاطر)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط لمهمة المراجعة من خلال دراسة المراجع ذات العلاقة بنشاط المراجعة.	0.539	0.010
02	يتم التخطيط للمراجعة الداخلية عن طريق اختيار فريق المراجعة والموارد الأخرى.	0.679	0.001
03	يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط لعملية المراجعة من خلال إجراء مسح أولي للنشاط الخاضع للمراجعة بهدف الحصول على فهم للعمليات والمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة به.	0.563	0.006
04	تتم عملية التخطيط للمراجعة الداخلية عن طريق الاتصال والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.	0.086	0.703
05	يقوم المراجع الداخلي بتقييم كافة مواقع المخاطر والأهمية النسبية للمخاطر داخل المؤسسة.	0.711	0.000
06	يقوم المراجع الداخلي بتحديد المواقع الأكثر مخاطرة والتي هي بحاجة للمراجعة أكثر من غيرها.	0.866	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول رقم (05) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الأول من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لأغلب الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه، باستثناء الفقرة رقم (04) فهي غير صادقة لما وضعت لقياسه.

▪ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية**

الجدول رقم(06): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المراجع الداخلي بفهم هيكل نظام الرقابة الداخلية.	0.517	0.014
02	يقوم المراجع الداخلي بتحديد مخاطر الرقابة.	0.682	0.000
03	يجري المراجع الداخلي اختبارات الالتزام.	0.399	0.066
04	يقوم المراجع الداخلي بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية.	0.383	0.079
05	يستخدم المراجع الداخلي أسلوب الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية.	0.452	0.035
06	يستخدم المراجع الداخلي المذكرة المكتوبة (التقرير الوصفي) لوصف وفهم نظام الرقابة الداخلية.	0.571	0.006
07	يستخدم المراجع الداخلي خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية.	0.273	0.219

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول رقم (06) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثاني من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه، باستثناء الفقرات (03، 04، 07) فهي غير صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث: فحص الحسابات وإيصال النتائج**

الجدول رقم (07): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (فحص الحسابات وإيصال النتائج)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يفحص المراجع الداخلي الحسابات انطلاقا من نتائج تقييمه لنظام الرقابة الداخلية.	0.310	0.161
02	تتم عملية فحص الحسابات عن طريق تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.	0.354	0.106
03	يتم فحص الحسابات عن طريق اختبارات التطابق والتجانس.	0.369	0.091
04	يتم فحص الحسابات عن طريق اختبارات الاستمرارية، وكذا الملاحظة المادية.	0.567	0.006
05	يلتزم المراجع الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير النهائية لكل الأطراف المعنية.	0.381	0.080
06	يبدي المراجع الداخلي رأيه بصفة موضوعية حول حسابات المؤسسة ومدى تمثيلها لحقيقة أعمال المؤسسة محل المراجعة.	0.558	0.007
07	يشير المراجع الداخلي في تقريره إلى نتيجة تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، ونقاط القوة والضعف، وسبل تحسينها.	0.313	0.156

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول رقم (07) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثالث من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط للفقرات(04،06) المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لها أقل من 0.05 مما يدل على أنها صادقة لما وضعت لقياسه، أما بالنسبة للفقرات(01، 02،03،05،07) فهي غير صادقة لما وضعت لقياسه حيث أن القيم الاحتمالية لها أكبر من 0.05.

- **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع: متابعة التوصيات**

الجدول رقم (08): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع (متابعة التوصيات)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يبدي المراجع الداخلي في تقريره التوصيات اللازمة لتصحيح و تحسين أداء المؤسسة	0.451	0.040
02	يتابع المراجع الداخلي مدى الالتزام بتنفيذ التوصيات المقدمة في تقريره.	0.480	0.024
03	يتأكد المراجع الداخلي من مدى فعالية الإجراءات التصحيحية المتخذة.	0.562	0.006
04	تنتهي مرحلة متابعة التوصيات عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها المؤسسة.	0.622	0.002

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول رقم (08) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الرابع من المحور الأول مع المعدل الكلي

لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الاتساق البنائي لفروع المحور الأول: مدى التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية**

الجدول رقم (09):

الاتساق البنائي لفروع المحور الأول (مدى التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية)

الرقم	الفرع	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	التخطيط وتقييم المخاطر.	0.838	0.000
02	تقييم نظام الرقابة الداخلية.	0.889	0.000
03	فحص الحسابات وإيصال النتائج.	0.710	0.000
04	متابعة التوصيات.	0.698	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول رقم (09) أن معاملات الارتباط بين معدلات كل فرع من فروع المحور الأول مع المعدل الكلي للمحور دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لمعدلات كل الفروع أقل من 0.05 مما يدل على أن فروع المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي**

- **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول: مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي**

الجدول رقم (10):الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يستفيد المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي عند التخطيط لمهمته.	0.716	0.000
02	يقوم المراجع الداخلي بمهام محددة معاونة للمراجع الخارجي.	0.337	0.125
03	يحتاج المراجع الخارجي إلى إحاطته بتقارير المراجعة الداخلية و إعلامه بأية أمور قد تؤثر على عمله.	0.429	0.047
04	تعتبر تقارير المراجعة الداخلية مصدرا مفيدا للمراجع الخراجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية.	0.748	0.000
05	وجود نظام سليم و قوي للمراجعة الداخلية يزيد من ثقة المراجع الخارجي في درجة متانة نظام الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تقليص مدى إجراءات المراجعة الخارجية.	0.678	0.001
06	يحصل المراجع الخارجي على الإيضاحات الكاملة من المراجع الداخلي لتوافر الخبرة والدراية لديه بعمليات المؤسسة.	0.559	0.007
07	يساعد المراجع الداخلي، المراجع الخارجي في عمليات الجرد خصوصا في المؤسسات ذات الفروع.	0.568	0.006

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول رقم (10) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الأول من المحور الثاني مع المعدل الكلي

لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لأغلب الفقرات أقل من 0.05 مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه ما عدا الفقرة رقم(02) فكانت غير صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني: مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي**

الجدول رقم (11):

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يبلغ المراجع الخارجي، المراجع الداخلي بأية معلومات مهمة قد تؤثر على عملية المراجعة الداخلية.	0.732	0.000
02	يستفيد المراجع الداخلي من علاقته مع المراجع الخارجي عند إعداد خططه ومناقشة نتائج أعماله.	0.682	0.000
03	يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي.	0.806	0.000
04	قيام المراجع الخارجي بتقييم أعمال المراجعة الداخلية يفيد المراجع الداخلي في تطوير وتحسين عمله باستمرار.	0.650	0.001
05	يعتمد المراجع الداخلي على المراجع الخارجي كمرجع لمساعدته في حل أي مشكلة قد تواجهه.	0.736	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول رقم (11) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثاني من المحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني: مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي**

الجدول رقم (12):

الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني (مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي)

الرقم	الفرع	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي	0.805	0.000
02	مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي	0.697	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يوضح هذا الجدول معاملات الارتباط بين معدلات كل فرع من فروع المحور الثاني مع المعدل الكلي للمحور والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فرع تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن فروع هذا المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: اتخاذ القرارات المالية**

▪ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول: قرار الاستثمار**

الجدول رقم (13): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قرار الاستثمار)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار نوعية الاستثمار الملائم لاستراتيجية المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.611	0.003
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى تحقيق معدلات النمو المطلوبة عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.589	0.004
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة و مصادر تمويلها عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.213	0.341
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة الخطر الذي تتعرض له التدفقات النقدية في المستقبل و طبيعة هذه المخاطر عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.626	0.002
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها مستقبلا عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.797	0.000
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار دراسة البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.675	0.001
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى امكانية تطور و استقرار المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.693	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول رقم (13) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الأول من المحور الثالث مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لأغلب الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه، باستثناء الفقرة رقم(03) فهي غير صادقة لما وضعت لقياسه.

▪ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني: قرار التمويل**

الجدول رقم (14): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (قرار التمويل)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدل النمو المتوقع في المبيعات عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	0.670	0.001
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسة توزيع الأرباح عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	0.821	0.000
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار كثافة رأس المال عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	0.177	0.430
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسات تسعير المنتج عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	0.876	0.000
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى الملائمة بين طبيعة المصدر التمويلي وطبيعة الاستخدام عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	0.546	0.009
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الدخل المحقق (ناتج مقارنة تكلفة التمويل مع العائد المحقق على الموجودات) عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	0.864	0.000

07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة المخاطرة عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	0.382	0.079
08	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى القدرة على تعديل أموال التمويل (المرونة) عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	0.536	0.010
09	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التوقيت المناسب عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	0.722	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول رقم (14) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثاني من المحور الثالث مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لأغلب الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه، باستثناء الفقرات(03،07) فهي غير صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح**

الجدول رقم (15): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (قرار توزيع الأرباح)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر الفرص الاستثمارية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.224	0.317
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار المرحلة التي تمر بها في حياتها عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.860	0.000
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر النقدية (السيولة) عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.441	0.040
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.879	0.000
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.778	0.000
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة التمويل للملكية الخارجية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.717	0.000
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى استقرار توزيعات الأرباح السابقة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.533	0.011

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول أن معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثالث من المحور الثالث مع المعدل الكلي لفقراته دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لأغلب الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه، ما عدا الفقرة رقم(01) فكانت غير صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الاتساق البنائي لفروع المحور الثالث: اتخاذ القرارات المالية**

الجدول رقم (16): الاتساق البنائي لفروع المحور الثالث (اتخاذ القرارات المالية)

الرقم	الفرع	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	قرار الاستثمار.	0.751	0.000
02	قرار التمويل.	0.933	0.000
03	قرار توزيع الأرباح.	0.868	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يوضح الجدول أن معاملات الارتباط بين معدلات كل فرع من فروع المحور الثالث مع المعدل الكلي للمحور دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فرع تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن فروع المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

يعتبر صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة أحد مقاييس صدق الأداة، حيث يبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (17): صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

المحور	العنوان	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية.	0.704	0.000
الثاني	مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.	0.090	0.690
الثالث	اتخاذ القرارات المالية.	0.725	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الجدول يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط لكل من المحور الأول والمحور الثالث دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أقل من 0.05 أما القيمة الاحتمالية للمحور الثاني فهي أكبر من 0.05.

❖ **صدق الاتساق الداخلي لاستبانة المراجع الخارجي**

✓ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية**

▪ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة**

الجدول رقم (18): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يتحقق المراجع الخارجي من صحة تعيينه.	0.533	0.023
02	يتصل المراجع الخارجي بالمراجع السابق.	0.535	0.022
03	يتأكد المراجع الخارجي من نطاق عملية المراجعة.	0.402	0.098
04	يجري المراجع الخارجي اتصالات أولية مع المؤسسة محل المراجعة.	0.426	0.078
05	يقوم المراجع الخارجي بفحص وتقييم النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة.	0.737	0.000
06	يقوم المراجع الخارجي بالاطلاع على التقارير والقوائم المالية للسنوات السابقة.	0.511	0.030
07	يقوم المراجع الخارجي بفحص التنظيم الإداري للمؤسسة	0.569	0.014
08	يقوم المراجع الخارجي بفحص النظام الضريبي للمؤسسة محل المراجعة.	0.847	0.000
09	يقوم المراجع الخارجي بعد قبول المهمة بوضع خطة عمل له ولمساعديه.	0.576	0.012
10	يقوم المراجع الخارجي بتقسيم أعمال المراجعة على أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه.	0.378	0.121

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الأول من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته

والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لأغلب الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه، باستثناء الفقرات(03،04) فهي غير صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية**

الجدول رقم(19): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المراجع الخارجي بجمع إجراءات الرقابة الداخلية.	0.641	0.004
02	يجري المراجع الخارجي اختبارات الفهم والتطابق لتقييم مدى فهمه لنظام الرقابة الداخلية.	0.804	0.000
03	يقوم المراجع الخارجي بتقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية.	0.762	0.000
04	يقوم المراجع الخارجي باختبارات الاستمرارية لنقاط القوة المتوصل إليها من خلال التقييم الأولي.	0.633	0.005
05	يقوم المراجع الخارجي بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية.	0.733	0.001
06	يستخدم المراجع الخارجي أسلوب الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية.	0.665	0.003
07	يستخدم المراجع الخارجي المذكرة المكتوبة (التقرير الوصفي) لوصف و فهم نظام الرقابة الداخلية.	0.769	0.000
08	يستخدم المراجع الخارجي خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية.	0.721	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثاني من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث: جمع أدلة الإثبات**

الجدول رقم (20): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (جمع أدلة الإثبات)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يستخدم المراجع الخارجي الوجود المادي للأصل عن طريق الجرد للتأكد من صحة رصيد الحسابات التي يقوم بفحصها وتدقيقها.	0.207	0.409
02	يستخدم المراجع الخارجي المستندات للتحقق من صحة أرصدة الحسابات التي يراجعها.	0.408	0.093
03	يستخدم المراجع الخارجي المصادقات للتحقق من صحة أرصدة العملاء.	0.437	0.070
04	يعتمد المراجع الخارجي على الإجراءات التحليلية (التحليل المالي) لفحص وتدقيق الحسابات.	0.573	0.013
05	يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية السليم كدليل على صحة الدفاتر والسجلات المحاسبية وخلوها من الأخطاء و التلاعب.	0.661	0.003
06	يعتمد المراجع الخارجي على صحة الأرصدة من الناحية الحسابية كدليل على صحة وانتظام الدفاتر	0.835	0.000
07	يستخدم المراجع الخارجي الاستفسارات التي يحصل عليها من العميل كدليل للتحقق من صحة الدفاتر والسجلات المحاسبية.	0.329	0.183

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثالث من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته

والذي يبين أن معاملات الارتباط للفقرات(04،05،06) دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لها أقل من 0.05 مما يدل على أنها صادقة لما وضعت لقياسه، أما الفقرات(01،02،03،07) فهي غير صادقة لما وضعت لقياسه حيث أن القيم الاحتمالية لها أكبر من 0.05.

- **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع: إعداد التقرير**

الجدول رقم (21): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع (إعداد التقرير)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى مدى توافق القوائم المالية محل المراجعة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	0.695	0.001
02	يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	0.536	0.022
03	يلتزم المراجع الخارجي في تقريره بالإفصاح الكافي.	0.750	0.000
04	يلتزم المراجع الخارجي في تقريره بإبداء رأيه في القوائم المالية، كوحدة واحدة.	0.638	0.004
05	يلتزم المراجع الخارجي في حالة امتناعه عن إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة بذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك.	0.636	0.005

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول رقم (21) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الرابع من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

الاتساق البنائي لفروع المحور الأول: مدى التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية

الجدول رقم (22)

الاتساق البنائي لفروع المحور الأول (مدى التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية)

الرقم	الفرع	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة.	0.824	0.000
02	تقييم نظام الرقابة الداخلية.	0.799	0.000
03	جمع أدلة الإثبات.	0.457	0.057
04	إعداد التقرير.	0.713	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين معدلات كل فرع من فروع المحور الأول مع المعدل الكلي للمحور والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية للفروع أقل من 0.05 مما يدل على أنها صادقة لما وضعت لقياسه، باستثناء الفرع الثالث فهو غير صادق لما وضع لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي**

▪ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول: مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي**

الجدول رقم (23)الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يستفيد المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي عند التخطيط لمهمته.	0.794	0.000
02	يقوم المراجع الداخلي بمهام محددة معاونة للمراجع الخارجي.	0.577	0.012
03	يحتاج المراجع الخارجي إلى إحاطته بتقارير المراجعة الداخلية و إعلامه بأية أمور قد تؤثر على عمله.	0.779	0.000
04	تعتبر تقارير المراجعة الداخلية مصدرا مفيدا للمراجع الخراجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية.	0.786	0.000
05	وجود نظام سليم و قوي للمراجعة الداخلية يزيد من ثقة المراجع الخارجي في درجة متانة نظام الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تقليص مدى إجراءات المراجعة الخارجية.	0.742	0.000
06	يحصل المراجع الخارجي على الإيضاحات الكاملة من المراجع الداخلي لتوافر الخبرة و الدراية لديه بعمليات المؤسسة.	0.789	0.000
07	يساعد المراجع الداخلي، المراجع الخارجي في عمليات الجرد خصوصا في المؤسسات ذات الفروع.	0.525	0.025

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الأول من المحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

▪ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني: مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي**

الجدول رقم (24):الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يبلغ المراجع الخارجي، المراجع الداخلي بأية معلومات مهمة قد تؤثر على عملية المراجعة الداخلية.	0.821	0.000
02	يستفيد المراجع الداخلي من علاقته مع المراجع الخارجي عند إعداد خططه ومناقشة نتائج أعماله.	0.681	0.002
03	يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي.	0.634	0.005
04	قيام المراجع الخارجي بتقييم أعمال المراجعة الداخلية يفيد المراجع الداخلي في تطوير وتحسين عمله باستمرار.	0.583	0.011
05	يعتمد المراجع الداخلي على المراجع الخارجي كمرجع لمساعدته في حل أي مشكلة قد تواجهه.	0.555	0.017

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثاني من المحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته

والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني: مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

الجدول رقم (25)

الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني (مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي)

الرقم	الفرع	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي.	0.934	0.000
02	مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي.	0.795	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين معدلات كل فرع من فروع المحور الثاني مع المعدل الكلي للمحور والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لكل الفروع أقل من 0.05 مما يدل على أن فروع المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: اتخاذ القرارات المالية**

- **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول: قرار الاستثمار**

الجدول رقم (26): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قرار الاستثمار)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار نوعية الاستثمار الملائم لاستراتيجية المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.723	0.001
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى تحقيق معدلات النمو المطلوبة عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.766	0.000
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة و مصادر تمويلها عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.765	0.000
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة الخطر الذي تتعرض له التدفقات النقدية في المستقبل و طبيعة هذه المخاطر عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.828	0.000
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها مستقبلا عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.868	0.000
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار دراسة البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.868	0.000
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى امكانية تطور و استقرار المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.900	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الأول من المحور الثالث مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لكل الفروع أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني: قرار التمويل**

الجدول رقم (27): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (قرار التمويل)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدل النمو المتوقع في المبيعات عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	0.784	0.000
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسة توزيع الأرباح عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	0.612	0.007
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار كثافة رأس المال عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	0.734	0.001
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسات تسعير المنتج عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	0.689	0.002
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى الملائمة بين طبيعة المصدر التمويلي وطبيعة الاستخدام عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	0.550	0.018
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الدخل المحقق (ناتج مقارنة تكلفة التمويل مع العائد المحقق على الموجودات) عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	0.691	0.002
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة المخاطرة عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	0.709	0.001
08	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى القدرة على تعديل أموال التمويل (المرونة) عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	0.728	0.001
09	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التوقيت المناسب عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	0.715	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثاني من المحور الثالث مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط بين فقرات هذا الفرع والمعدل الكلي لفقراته دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على الصدق الداخلي لفقرات هذا الفرع.

- **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح**

الجدول رقم (28): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (قرار توزيع الأرباح)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر الفرص الاستثمارية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.681	0.002
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار المرحلة التي تمر بها في حياتها عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.581	0.011
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر النقدية (السيولة) عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.731	0.001
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.764	0.000
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.737	0.000
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة التمويل للملكية الخارجية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.804	0.000
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى استقرار توزيعات الأرباح السابقة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.641	0.004

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثالث من المحور الثالث مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لكل الفقرات

أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

الاتساق البنائي لفروع المحور الثالث: اتخاذ القرارات المالية

الجدول رقم (29): الاتساق البنائي لفروع المحور الثالث (اتخاذ القرارات المالية)

الرقم	الفرع	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	قرار الاستثمار.	0.886	0.000
02	قرار التمويل.	0.920	0.000
03	قرار توزيع الأرباح.	0.712	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين معدلات كل فرع من فروع المحور الثالث مع المعدل الكلي للمحور والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيم الاحتمالية لكل الفروع أقل من 0.05 مما يدل على أن فروع المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

الجدول رقم (30):معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	العنوان	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية.	0.781	0.000
الثاني	مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.	0.759	0.000
الثالث	اتخاذ القرارات المالية.	0.864	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الجدول يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل المحاور أقل من 0.05.

ثانيا: ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان الاستقرار في نتائجه، وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة على أفراد العينة خلال فترة زمنية معينة تحت نفس الظروف والشروط، وهناك عدة طرق لاختبار الثبات من أهمها معامل ألفا كرونباخ (**Alpha crombachs**)، هذا المعامل يكون مقبولا كلما كان أكبر أو يساوي 0.60، ويمكن توضيح نتائج اختبار الثبات لهذا الاستبيان وفقا لطريقة ألفا كرونباخ، كما يلي:

1- ثبات الاستبانة الخاصة بالمراجع الداخلي

يبين الجدول التالي معاملات الثبات الخاصة بكل محور وكذا معامل الثبات الخاص بجميع المحاور:

الجدول رقم (31): معامل الثبات (ألفا كرونباخ) الخاص باستبانة المراجع الداخلي

المحور	العنوان	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية.	0.776
الثاني	مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.	0.681
الثالث	اتخاذ القرارات المالية.	0.893
جميع المحاور		0.798

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من خلال الجدول أن معاملات الثبات الخاصة بكل محور من محاور الاستبيان تتراوح ما بين **0.681** و**0.893** كما أن معامل الثبات لجميع المحاور يساوي 0.798 وهي تفوق النسبة الأدنى المقبولة 0.60، مما يدل على ثبات الاستبيان وبالتالي فهو قابل للدراسة والتحليل.

2- ثبات الاستبانة الخاصة بالمراجع الخارجي

يوضح الجدول الموالي معاملات الثبات لكل محور إضافة إلى معامل الثبات لجميع المحاور:

الجدول رقم (32): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) الخاص باستبانة المراجع الخارجي

المحور	العنوان	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية.	0.838
الثاني	مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.	0.836
الثالث	اتخاذ القرارات المالية.	0.922
جميع المحاور		0.926

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الجدول يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أقل من 0.05.

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة

يتضمن هذا المبحث عرضا لتحليل البيانات والوقوف على متغيرات الدراسة، وخصائص العينة، واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي يتم الوصول إليها من خلال تحليل فقراتها.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

يتضمن الجزء الأول من الاستبيان بيانات، نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفة، وسيتم التطرق إليها وتحليلها.

أولا: تحليل البيانات الشخصية الخاصة بعينة المراجع الداخلي

1- الجنس

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس وفق ما يوضحه الجدول والشكل الموالييين:

الجدول رقم (33): توزيع أفراد العينة حسبة الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	18	%81.8
أنثى	4	%18.2
المجموع	22	%100

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسبة الجنس

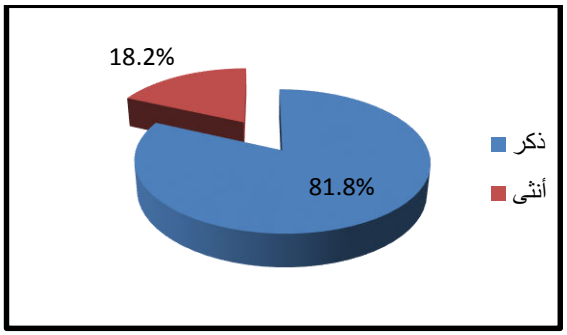

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss** وبرنامج **Excel**

نلاحظ من الجدول والشكل أن النسبة العالية من أفراد العينة هي من الذكور حيث بلغ عددهم 18 ذكرا أي ما يعادل 82 %، في حين بلغ عدد الإناث 04 وبنسبة مقدارها 18%.

2- العمر

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث السن وفق ما يوضحه الجدول والشكل الموالييين:

الجدول رقم (34): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 30 سنة	7	%31.8
من 30 إلى 40 سنة	11	%50.0
من41 إلى 50 سنة	–	–
أكثر من 51 سنة	4	%18.2
المجموع	22	%100

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب العمر

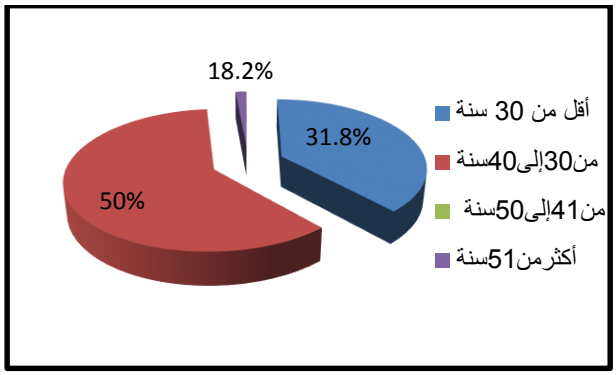

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss** وبرنامج **Excel**

نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة حيث بلغ عددهم 11 فردا وبنسبة مقدارها50%، ثم تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة بتكرار 07 أفراد وبنسبة 31.8%، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية أكثر من 51 سنة بتكرار 4 أفراد أي بنسبة 18.2%.

3- الوظيفة

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة وفق ما يوضحه الجدول والشكل الموالين:

الجدول رقم (35): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
مدير المؤسسة	1	%4.5
مدير مالي	3	%13.6
رئيس قسم المحاسبة	14	%63.6
مدقق داخلي	4	%18.2
المجموع	**22**	**%100**

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

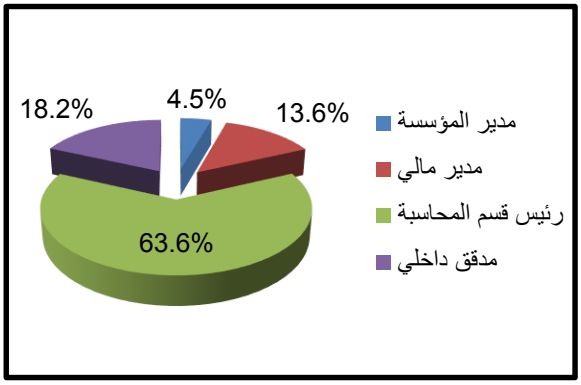

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss** وبرنامج **Excel**

نلاحظ أن أغلب أفراد العينة يشغلون وظيفة رئيس قسم المحاسبة حيث بلغ عددهم 14 محاسب وبنسبة مقدارها 63.6%، ثم تليها وظيفة مدقق داخلي البالغ عددهم 04 مدققين داخليين وبنسبة مقدارها 18.2% في حين جاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة وظيفة مدير مالي حيث قدر عددهم بـ 03 مدراء أي بنسبة 13.6%، أما في المرتبة الأخيرة نجد وظيفة مدير مؤسسة بتكرار فرد واحد أي ما نسبته 4.5%.

4- عدد سنوات الخبرة المهنية

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة وفق الجدول والشكل الموالين:

الجدول رقم (36): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	6	%27.3
من 5 إلى 10 سنوات	9	%40.9
من 10 إلى 15 سنة	2	%9.1
أكثر من 15 سنة	5	%22.7
المجموع	**22**	**%100**

الشكل رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

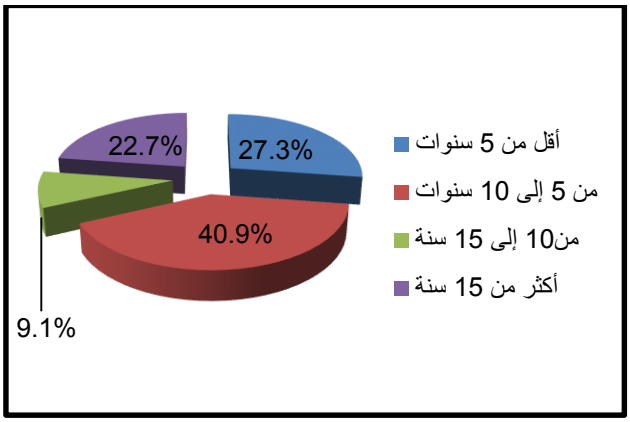

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss** وبرنامج **Excel**

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات، حيث بلغ عددهم **09** أفراد بنسبة 40.9%، ثم تليها المدة أقل من 5 سنوات بتكرار 06 أفراد وبنسبة 27.3%، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة نجد 05 أفراد لديهم خبرة تفوق 15 سنة أي بنسبة 22.7%، أما المدة من 10 إلى 15 سنة فقد احتلت المرتبة الأخيرة بتكرار فردين وهو ما يعادل نسبة 9.1%.

5- المؤهل العلمي

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي وفق ما يلي:

الجدول رقم (37): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية%
شهادة أخرى	4	%18.2
ليسانس	16	%72.7
ماجستير	2	%9.1
دكتوراه	_	_
المجموع	22	%100

الشكل رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

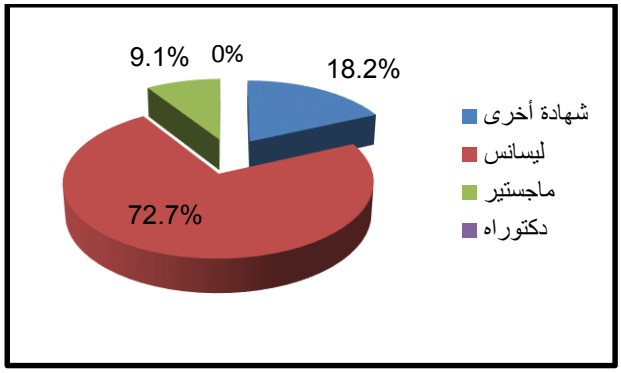

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss** وبرنامج **Excel**

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من فئة المؤهل العلمي ليسانس حيث بلغ عددهم 16 فردا وبنسبة 72.7%، ثم تليها فئة المؤهل العلمي شهادة أخرى البالغ عددهم 4 أفراد وبنسبة 18.2%، في الأخير نجد فئة المؤهل العلمي ماجستير بتكرار فردين أي بنسبة 9.1 %.

ثانيا: تحليل البيانات الشخصية الخاصة بعينة المراجع الخارجي

1- الجنس

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (38): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية%
ذكر	16	%88.9
أنثى	2	%11.1
المجموع	18	%100

الشكل رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

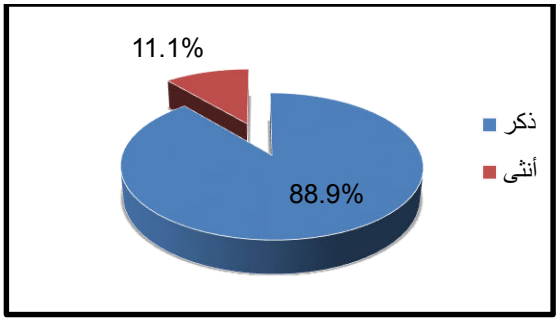

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss** وبرنامج **Excel**

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلبية أفراد العينة هم من فئة الذكور حيث بلغ عددهم 16 ذكر أي ما يعادل 88.9%، أما فئة الإناث فتأتي في المرتبة الأخيرة بتكرار أنثيين وبنسبة 11.1%.

2- العمر

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث السن وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (39): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 30 سنة	1	%05.6
من 30 إلى 40 سنة	3	%16,7
من 41 إلى 51 سنة	3	%16,7
أكثر من 51 سنة	11	%61,1
المجموع	18	%100

الشكل رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب العمر

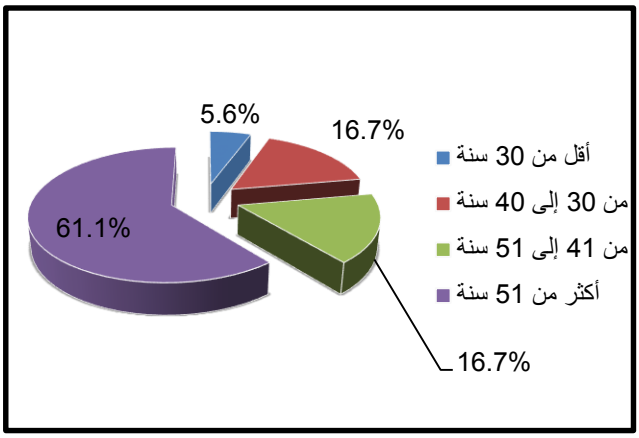

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss** وبرنامج **Excel**

نلاحظ أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية أكثر من 51 سنة حيث بلغ عددهم 11 فردا وبنسبة مقدارها 61.1%، ثم تليها الفئتين العمريتين من30 إلى 40 سنة ومن 41 إلى 51 سنة بتكرار 3 أفراد وبمعدل 16.7% لكل فئة، وفي الأخير نجد الفئة أقل من 30 سنة بتكرار فرد واحد أي بنسبة 5.6%.

3- الوظيفة

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (40): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
خبير حسابات	05	%27.8
محافظ حسابات	13	%72.2
المجموع	**18**	**%100**

الشكل رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

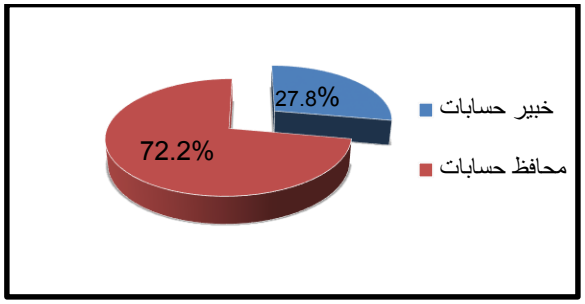

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss** وبرنامج **Excel**

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من محافظي الحسابات بتكرار 13 فرد وبنسبة 72.2%، تليها فئة الخبراء المحاسبين ممثلة بـ 5 خبراء محاسبين أي بمعدل 27.8%.

4- عدد سنوات الخبرة المهنية

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة وفق الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (41): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	1	%5.6
من 5 إلى 10 سنوات	6	%33.3
من 11 إلى 15 سنة	1	%5.6
أكثر من 15 سنة	10	%55.6
المجموع	**18**	**%100**

الشكل رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

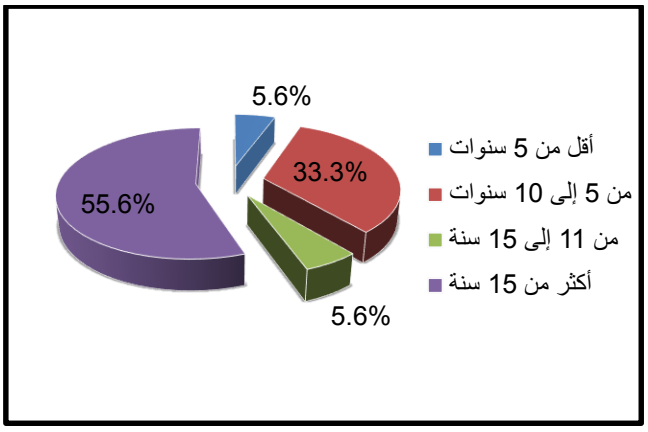

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss** وبرنامج **Excel**

نلاحظ أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة مهنية لأكثر من 15 سنة، بتكرار 10 أفراد وبنسبة 55.6%، ثم تليها فئة ذوي الخبرة من 5 إلى 10 سنوات بتكرار 6 أفراد أي بنسبة 33.3%، أما الفئة أقل من 5 سنوات، والفئة من 11 إلى 15 سنة فتأتيان في المرتبة الأخيرة بتكرار فرد واحد وهو ما يعادل 5.6%.

5- المؤهل العلمي

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي وفق الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (42): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية%
شهادة أخرى	4	%22,2
ليسانس	12	%66.7
ماجستير	2	%11.1
دكتوراه	–	–
المجموع	**18**	**%100**

الشكل رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

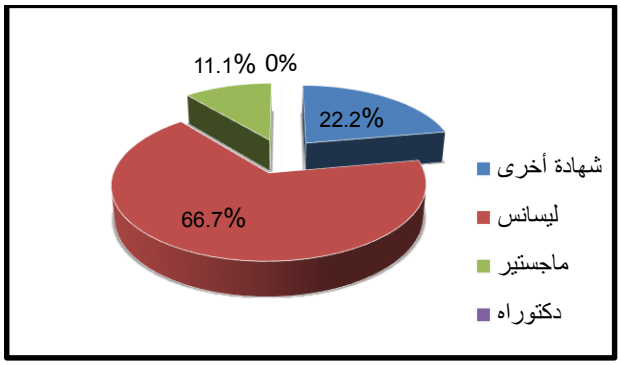

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss** وبرنامج **Excel**

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من فئة المؤهل العلمي ليسانس حيث بلغ عددهم 12 فردا وبنسبة 66.7%، ثم تليها فئة المؤهل العلمي شهادة أخرى بتكرار 4 أفراد وبنسبة 22.2%، ثم فئة المؤهل العلمي ماجستير بتكرار فردين أي بنسبة 11.1 %.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة:

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

تشترط معظم الاختبارات المعلمية أن يكون التوزيع طبيعيا للبيانات، وسنستعرض اختبار **(اختبار كولمجروف– سمرنوف)** لمعرفة هل البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أم لا، كما يلي:

1– اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المراجع الداخلي

الجدول رقم(43): اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المراجع الداخلي

المحاور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية (sig)
جميع محاور الدراسة	**0.133**	**0.200**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية لمجموع محاور الدراسة تساوي 0.2 وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية.

2– اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المراجع الخارجي

الجدول رقم(44): اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المراجع الخارجي

المحاور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية (sig)
جميع محاور الدراسة	**0.194**	**0.072**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية لمجموع محاور الدراسة تساوي 0.072 وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية.

ثانيا: تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل البيانات تم استخدام اختبارT، وهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة، حيث سنقوم بداية بتحديد المتوسط الحسابي للفقرة، ثم قيمة t المحسوبة ومقارنتها مع قيمة t الجدولية، إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، والقيمة الاحتمالية أصغر من 0.05 نقبل الفقرة، أما في حالة العكس فهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تؤول نحو الرفض. ويتم تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، أما إذا كان المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال المتوسط، فإن القرار النهائي يتم أخذه على أساس قيمة t المحسوبة والقيمة الاحتمالية.

1- تحليل فقرات الاستبيان الخاص بالمراجع الداخلي

❖ **تحليل فقرات المحور الأول: مدى التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية**

✓ **تحليل فقرات الفرع الأول: التخطيط وتقييم المخاطر**

الجدول رقم(45) تحليل فقرات الفرع الأول(التخطيط وتقييم المخاطر)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط لمهمة المراجعة من خلال دراسة المراجع ذات العلاقة بنشاط المراجعة.	4.14	0.640	8.333	0.000
02	يتم التخطيط للمراجعة الداخلية عن طريق اختيار فريق المراجعة والموارد الأخرى.	3.86	1.037	3.906	0.001
03	يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط لعملية المراجعة من خلال إجراء مسح أولى للنشاط الخاضع للمراجعة بهدف الحصول على فهم للعمليات والمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة به.	4.23	0.922	6.241	0.000
04	تتم عملية التخطيط للمراجعة الداخلية عن طريق الاتصال والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.	4.09	0.610	8.386	0.000
05	يقوم المراجع الداخلي بتقييم كافة مواقع المخاطر والأهمية النسبية للمخاطر داخل المؤسسة.	4.36	1.002	6.382	0.000
06	يقوم المراجع الداخلي بتحديد المواقع الأكثر مخاطرة والتي هي بحاجة للمراجعة أكثر من غيرها.	4.09	0.921	5.555	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.14 وهي تنتمي إلى المجال

[3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 8.333 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يقوم بالتخطيط لمهمة المراجعة من خلال دراسة المراجع ذات العلاقة بنشاط المراجعة، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.86 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.906 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، أما القيمة الاحتمالية فهي تساوي0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم التخطيط للمراجعة الداخلية عن طريق اختيار فريق المراجعة والموارد الأخرى، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.23 وهي تنتمي إلى المجال [**4.2**-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.241 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، أما القيمة الاحتمالية فهي تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يقوم بالتخطيط لعملية المراجعة من خلال إجراء مسح أولى للنشاط الخاضع للمراجعة بهدف الحصول على فهم للعمليات والمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة به، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.09 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 8.386 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تتم عملية التخطيط للمراجعة الداخلية عن طريق الاتصال والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.36 وهي تنتمي إلى المجال [**4.2**-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.382 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن يقوم المراجع الداخلي يقوم بتقييم كافة مواقع المخاطر والأهمية النسبية للمخاطر داخل المؤسسة، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.09 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.555 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يقوم بتحديد المواقع الأكثر مخاطرة والتي هي بحاجة للمراجعة أكثر من غيرها، بدرجة موافقة عالية.

✓ **تحليل فقرات الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية**

الجدول رقم (46): تحليل فقرات الفرع الثاني(تقييم نظام الرقابة الداخلية)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المراجع الداخلي بفهم هيكل نظام الرقابة الداخلية.	4.27	0.985	6.062	0,000
02	يقوم المراجع الداخلي بتحديد مخاطر الرقابة.	3.55	0.858	2.982	0.007
03	يجري المراجع الداخلي اختبارات الالتزام.	3.55	0.858	2.982	0.007
04	يقوم المراجع الداخلي بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية.	4.36	0.581	11.007	0.000
05	يستخدم المراجع الداخلي أسلوب الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية.	3.82	0.733	5.238	0,000
06	يستخدم المراجع الداخلي المذكرة المكتوبة (التقرير الوصفي) لوصف وفهم نظام الرقابة الداخلية.	3.77	0.922	3.930	0.001
07	يستخدم المراجع الداخلي خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية.	3.95	0.844	5.306	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.27 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.062 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يقوم بفهم هيكل نظام الرقابة الداخلية بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.55 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.982 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي0.007 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يقوم بتحديد مخاطر الرقابة بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.55 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.982 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي0.007 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يجري اختبارات الالتزام بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.36 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 11.007 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يقوم بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.82 وهي تنتمي إلى المجال

[3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.238 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يستخدم أسلوب الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.77 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.930 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يستخدم خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.95 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.306 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يستخدم خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

✓ **تحليل فقرات الفرع الثالث: فحص الحسابات وإيصال النتائج**

الجدول رقم (47) تحليل فقرات الفرع الثالث(فحص الحسابات وإيصال النتائج)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يفحص المراجع الداخلي الحسابات انطلاقا من نتائج تقييمه لنظام الرقابة الداخلية.	4.18	0.733	7.566	0.000
02	تتم عملية فحص الحسابات عن طريق تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.	3.91	0.610	6.988	0,000
03	يتم فحص الحسابات عن طريق اختبارات التطابق والتجانس.	3.68	1.129	2.832	0.010
04	يتم فحص الحسابات عن طريق اختبارات الاستمرارية، وكذا الملاحظة المادية.	3.86	0.889	4.557	0.000
05	يلتزم المراجع الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير النهائية لكل الأطراف المعنية.	4.41	0.908	7.278	0,000
06	يبدي المراجع الداخلي رأيه بصفة موضوعية حول حسابات المؤسسة ومدى تمثيلها لحقيقة أعمال المؤسسة محل المراجعة.	4.05	0.844	5.811	0.000
07	يشير المراجع الداخلي في تقريره إلى نتيجة تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، ونقاط القوة والضعف، وسبل تحسينها.	4.32	0.646	9.566	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.18 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 7.566 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يفحص الحسابات انطلاقا من نتائج تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.91 وهي تنتمي للمجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.988 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تتم عملية فحص الحسابات عن طريق تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.68 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.832 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.010 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم فحص الحسابات عن طريق اختبارات التطابق والتجانس، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.86 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.557 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم فحص الحسابات عن طريق اختبارات الاستمرارية، وكذا الملاحظة المادية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.41 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 7.278 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يلتزم بإيصال النتائج من خلال التقارير النهائية لكل الأطراف المعنية، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.05 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.811 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يبدي رأيه بصفة موضوعية حول حسابات المؤسسة ومدى تمثيلها لحقيقة أعمال المؤسسة محل المراجعة بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.32 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 9.566 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يشير في تقريره إلى نتيجة تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، ونقاط القوة والضعف، وسبل تحسينها، بدرجة موافقة عالية جدا.

✓ **تحليل فقرات الفرع الرابع: متابعة التوصيات**

الجدول رقم (48) تحليل فقرات الفرع الرابع(متابعة التوصيات)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يبدي المراجع الداخلي في تقريره التوصيات اللازمة لتصحيح وتحسين أداء المؤسسة.	4.62	0.498	14.910	0,000
02	يتابع المراجع الداخلي مدى الالتزام بتنفيذ التوصيات المقدمة في تقريره.	4.36	0.902	7.090	0,000
03	يتأكد المراجع الداخلي من مدى فعالية الإجراءات التصحيحية المتخذة.	4.27	0.456	13.096	0,000
04	تنتهي مرحلة متابعة التوصيات عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها المؤسسة.	3.86	1.037	3.906	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.62 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 14.910 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يبدي في تقريره التوصيات اللازمة لتصحيح وتحسين أداء المؤسسة، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.36 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 7.090 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يتابع مدى الالتزام بتنفيذ التوصيات المقدمة في تقريره، بدرجة موافق عالية جدا.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.27 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 13.096 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يتأكد من مدى فعالية الإجراءات التصحيحية المتخذة، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.86 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.906 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تنتهي مرحلة متابعة التوصيات عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها المؤسسة، بدرجة موافقة عالية.

❖ **تحليل فقرات المحور الثاني: مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي**

✓ **تحليل فقرات الفرع الأول: مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي**

الجدول رقم (49): تحليل فقرات الفرع الأول (مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يستفيد المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي عند التخطيط لمهمته.	3.82	0.907	4.321	0.000
02	يقوم المراجع الداخلي بمهام محددة معاونة للمراجع الخارجي.	3.86	0.834	4.860	0.000
03	يحتاج المراجع الخارجي إلى إحاطته بتقارير المراجعة الداخلية و إعلامه بأية أمور قد تؤثر على عمله.	3.68	0.839	3.813	0.001
04	تعتبر تقارير المراجعة الداخلية مصدرا مفيدا للمراجع الخراجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية.	4.00	0.816	5.745	0.000
05	وجود نظام سليم و قوي للمراجعة الداخلية يزيد من ثقة المراجع الخارجي في درجة متانة نظام الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تقليص مدى إجراءات المراجعة الخارجية.	3.82	0.958	4.006	0.001
06	يحصل المراجع الخارجي على الإيضاحات الكاملة من المراجع الداخلي لتوافر الخبرة والدراية لديه بعمليات المؤسسة.	3.77	0.869	4.170	0.000
07	يساعد المراجع الداخلي، المراجع الخارجي في عمليات الجرد خصوصا في المؤسسات ذات الفروع.	3.77	0.973	3.727	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.82 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.231 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يستفيد المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي عند التخطيط لمهمته، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.86 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.860 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي يقوم بمهام محددة معاونة للمراجع الخارجي، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.68 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2] وبلغت قيمة t المحسوبة 3.813 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يحتاج إلى إحاطته بتقارير المراجعة الداخلية وإعلامه بأية أمور قد تؤثر على عمله، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.00 وهي تنتمي إلى المجال

[3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.745 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تعتبر تقارير المراجعة الداخلية مصدرا مفيدا للمراجع الخارجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.82 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.006 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن وجود نظام سليم وقوي للمراجعة الداخلية يزيد من ثقة المراجع الخارجي في درجة متانة نظام الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تقليص مدى إجراءات المراجعة الخارجية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.77 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.170 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يحصل على الإيضاحات الكاملة من المراجع الداخلي لتوافر الخبرة والدراية لديه بعمليات المؤسسة، بدرجة موافق عالية.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.77 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.727 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يساعد المراجع الداخلي، المراجع الخارجي في عمليات الجرد خصوصا في المؤسسات ذات الفروع، بدرجة موافقة عالية.

✓ **تحليل فقرات الفرع الثاني: مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي**

الجدول رقم (50): تحليل فقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يبلغ المراجع الخارجي، المراجع الداخلي بأية معلومات مهمة قد تؤثر على عملية المراجعة الداخلية.	4.05	0.722	6.789	0.000
02	يستفيد المراجع الداخلي من علاقته مع المراجع الخارجي عند إعداد خططه ومناقشة نتائج أعماله.	3.77	0.922	3.930	0.001
03	يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي.	4.14	0.834	6.394	0.000
04	قيام المراجع الخارجي بتقييم أعمال المراجعة الداخلية يفيد المراجع الداخلي في تطوير وتحسين عمله باستمرار.	4.23	0.685	8.399	0.000
05	يعتمد المراجع الداخلي على المراجع الخارجي كمرجع لمساعدته في حل أي مشكلة قد تواجهه.	3.86	0.941	4.305	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.05 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.789 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796

والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يبلغ المراجع الداخلي بأية معلومات مهمة قد تؤثر على عملية المراجعة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.77 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.930 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يستفيد المراجع الداخلي من علاقته مع المراجع الخارجي عند إعداد خططه ومناقشة نتائج أعماله، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.14 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.394 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أنه يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.23 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 8.399 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن قيام المراجع الخارجي بتقييم أعمال المراجعة الداخلية يفيد المراجع الداخلي في تطوير وتحسين عمله باستمرار، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.86 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.305 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يعتمد المراجع الداخلي على المراجع الخارجي كمرجع لمساعدته في حل أي مشكلة قد تواجهه، بدرجة موافق عالية.

❖ **تحليل فقرات المحور الثالث: اتخاذ القرارات المالية**

✓ **تحليل فقرات الفرع الأول: قرار الاستثمار**

الجدول رقم (51): تحليل فقرات الفرع الأول(قرار الاستثمار)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار نوعية الاستثمار الملائم لاستراتيجية المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.50	0.673	10.460	0.000
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى تحقيق معدلات النمو المطلوبة عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.18	0.733	7.566	0.000
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة و مصادر تمويلها عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.64	0.492	15.588	0.000
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة الخطر الذي تتعرض له التدفقات النقدية في المستقبل و طبيعة هذه المخاطر عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.27	0.631	9.459	0.036

05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها مستقبلا عند اتخاذ قرار الاستثمار.	3.64	1.329	2.246	0.000
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار دراسة البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	3.95	0.950	4.713	0.000
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى امكانية تطور واستقرار المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.18	0.795	6.973	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.50 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 10.460 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار نوعية الاستثمار الملائم لاستراتيجية المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.18 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 7.566 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق معدلات النمو المطلوبة عند اتخاذ قرار الاستثمار، عالية بدرجة موافق.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.64 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 15.588 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة ومصادر تمويلها عند اتخاذ قرار الاستثمار، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.27 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 9.459 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار درجة الخطر الذي تتعرض له التدفقات النقدية في المستقبل وطبيعة هذه المخاطر عند اتخاذ قرار الاستثمار، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.64 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.246 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.036 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها مستقبلا عند اتخاذ قرار الاستثمار، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.95 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.713 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796

والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار دراسة البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.18 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.973 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى امكانية تطور واستقرار المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار، بدرجة موافقة عالية.

✓ **تحليل فقرات الفرع الثاني: قرار التمويل**

الجدول رقم (52) تحليل فقرات الفرع الثاني(قرار التمويل)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدل النمو المتوقع في المبيعات عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	4.00	0.816	5.745	0.000
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسة توزيع الأرباح عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	3.68	1.129	2.832	0.010
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار كثافة رأس المال عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	3.82	0.733	5.238	0.000
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسات تسعير المنتج عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	3.50	0.964	2.434	0.024
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى الملائمة بين طبيعة المصدر التمويلي وطبيعة الاستخدام عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	3.73	0.883	3.864	0.001
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الدخل المحقق (ناتج مقارنة تكلفة التمويل مع العائد المحقق على الموجودات) عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	3.77	0.922	3.930	0.001
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة المخاطرة عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	4.23	0.752	7.659	0.000
08	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى القدرة على تعديل أموال التمويل (المرونة) عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	3.82	0.795	4.827	0.000
09	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التوقيت المناسب عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	3.45	0.963	2.215	0.038

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.00 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.745 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل النمو المتوقع في المبيعات عند تحديد حجم التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.68 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.832 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.010 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار سياسة توزيع الأرباح عند تحديد حجم التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.82 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.238 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار كثافة رأس المال عند تحديد حجم التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.50 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.434 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.024 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار سياسات تسعير المنتج عند تحديد حجم التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.73 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.864 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى الملائمة بين طبيعة المصدر التمويلي وطبيعة الاستخدام عند تحديد نوع التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.77 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.930 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار الدخل المحقق (ناتج مقارنة تكلفة التمويل مع العائد المحقق على الموجودات) عند تحديد نوع التمويل المطلوب بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.23 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 7.659 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطرة عند تحديد نوع التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الثامنة: في الفقرة رقم (08) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.82 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.827 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى القدرة على تعديل أموال التمويل (المرونة) عند تحديد نوع التمويل، المطلوب بدرجة موافقة عالية.

الفقرة التاسعة: في الفقرة رقم (09) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.45 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.215 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.038 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار التوقيت المناسب عند تحديد نوع التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية.

✓ **تحليل فقرات الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح**

الجدول رقم (53): تحليل فقرات الفرع الثالث(قرار توزيع الأرباح)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةt	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر الفرص الاستثمارية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	4.00	0.535	8.775	0.000
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار المرحلة التي تمر بها في حياتها عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.86	0.834	4.860	0.000
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر النقدية (السيولة) عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	4.05	0.722	6.789	0.000
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.45	0.800	2.664	0.015
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.50	0.802	2.925	0.008
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة التمويل للملكية الخارجية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.14	0.889	0.720	0.480
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى استقرار توزيعات الأرباح السابقة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.00	0.873	0.000	1.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.00 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 8.775 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى توافر الفرص الاستثمارية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.86 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.860 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار المرحلة التي تمر بها في حياتها عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.05 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.789 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى توافر النقدية (السيولة) عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.45 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.664 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.015 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى توافر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.50 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.925 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.008 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.14 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.720 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.480 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار تكلفة التمويل للملكية الخارجية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.00 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.000 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0796 والقيمة الاحتمالية تساوي 1.000 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة لا تأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار توزيعات الأرباح السابقة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

2- تحليل فقرات الاستبيان الخاص بالمراجع الخارجي

❖ تحليل فقرات المحور الأول: مدى التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية

✓ تحليل فقرات الفرع الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة

الجدول رقم(54) تحليل فقرات الفرع الأول(قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يتحقق المراجع الخارجي من صحة تعيينه.	4.39	0.698	8.444	0.000
02	يتصل المراجع الخارجي بالمراجع السابق.	3.56	1.149	2.051	0.056
03	يتأكد المراجع الخارجي من نطاق عملية المراجعة.	4.28	0.575	9.436	0.000
04	يجري المراجع الخارجي اتصالات أولية مع المؤسسة محل المراجعة.	4.11	1.231	3.828	0.001
05	يقوم المراجع الخارجي بفحص وتقييم النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة.	4.67	0.485	14.577	0.000
06	يقوم المراجع الخارجي بالاطلاع على التقارير والقوائم المالية للسنوات السابقة.	4.61	0.502	13.626	0.000
07	يقوم المراجع الخارجي بفحص التنظيم الإداري للمؤسسة.	4.17	0.857	5.772	0.000
08	يقوم المراجع الخارجي بفحص النظام الضريبي للمؤسسة محل المراجعة.	4.61	0.502	13.626	0.000
09	يقوم المراجع الخارجي بعد قبول المهمة بوضع خطة عمل له ولمساعديه.	4.67	0.594	11.902	0.000
10	يقوم المراجع الخارجي بتقسيم أعمال المراجعة على أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه.	4.33	0.594	9.522	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي **4.39** وهي تنتمي إلى المجال[4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 8.444 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يتحقق من صحة تعيينه، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.56 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.051 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، أما القيمة الاحتمالية فهي تساوي0.056 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي لا يتصل بالمراجع السابق، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (3) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.28 وهي تنتمي إلى المجال [**4.2**-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 9.436 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، أما القيمة الاحتمالية فهي تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يتأكد من نطاق عملية المراجعة، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (4) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.11 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.828 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يجري اتصالات أولية مع المؤسسة محل المراجعة، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.67 وهي تنتمي إلى المجال [**4.2**-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 14.577 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بفحص وتقييم النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.61 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 13.626 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بالاطلاع على التقارير والقوائم المالية للسنوات السابقة، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.17 وهي تنتمي إلى المجال [**3.40**-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.772 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 أما القيمة الاحتمالية فهي تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بفحص التنظيم الإداري للمؤسسة، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثامنة: في الفقرة رقم (08) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.61 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 13.626 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بفحص النظام الضريبي للمؤسسة محل المراجعة، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة التاسعة: في الفقرة رقم (09) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.67 وهي تنتمي إلى المجال [**4.2**-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 11.902 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية

تساوي0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بعد قبول المهمة بوضع خطة عمل له ولمساعديه، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة العاشرة: في الفقرة رقم (10) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.33 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 9.522 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بتقسيم أعمال المراجعة على أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه، بدرجة موافقة عالية جدا.

✓ **تحليل فقرات الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية**

الجدول رقم (55): تحليل فقرات الفرع الثاني(تقييم نظام الرقابة الداخلية)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المراجع الخارجي بجمع إجراءات الرقابة الداخلية.	4.33	0.767	7.376	0.000
02	يجري المراجع الخارجي اختبارات الفهم والتطابق لتقييم مدى فهمه لنظام الرقابة الداخلية.	3.61	0.916	2.829	0.012
03	يقوم المراجع الخارجي بتقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية.	4.06	0.802	5.581	0.000
04	يقوم المراجع الخارجي باختبارات الاستمرارية لنقاط القوة المتوصل إليها من خلال التقييم الأولي للنظام.	3.83	0.857	4.123	0.001
05	يقوم المراجع الخارجي بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية.	3.94	0.725	5.524	0.000
06	يستخدم المراجع الخارجي أسلوب الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية.	3.39	1.195	1.381	0.185
07	يستخدم المراجع الخارجي المذكرة المكتوبة (التقرير الوصفي) لوصف و فهم نظام الرقابة الداخلية.	3.67	1.085	2.608	0.018
08	يستخدم المراجع الخارجي خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية.	3.67	0.840	3.367	0.004

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (1) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.33 وهي تنتمي إلى المجال [**4.2**-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 7.376 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بجمع إجراءات الرقابة الداخلية بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.61 وهي تنتمي إلى المجال

[3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.829 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.012 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يجري اختبارات الفهم والتطابق لتقييم مدى فهمه لنظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.06 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.581 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بتقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.83 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.123 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يقوم باختبارات الاستمرارية لنقاط القوة المتوصل إليها من خلال التقييم الأولي للنظام، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.94 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.524 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.39 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 1.381 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.185 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي لا يستخدم أسلوب الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.67 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.608 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.018 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يستخدم المذكرة المكتوبة (التقرير الوصفي) لوصف وفهم نظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثامنة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.67 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.367 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.004 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يستخدم خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

✓ **تحليل فقرات الفرع الثالث: جمع أدلة الإثبات**

الجدول رقم (56) تحليل فقرات الفرع الثالث(جمع أدلة الإثبات)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يستخدم المراجع الخارجي الوجود المادي للأصل عن طريق الجرد للتأكد من صحة رصيد الحسابات التي يقوم بفحصها وتدقيقها.	4.61	0.502	13.626	0.000
02	يستخدم المراجع الخارجي المستندات للتحقق من صحة أرصدة الحسابات التي يراجعها.	4.67	0.485	14.577	0.000
03	يستخدم المراجع الخارجي المصادقات للتحقق من صحة أرصدة العملاء.	4.44	0.784	7.818	0.000
04	يعتمد المراجع الخارجي على الإجراءات التحليلية (التحليل المالي) لفحص وتدقيق الحسابات.	3.94	0.938	4.274	0.001
05	يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية السليم كدليل على صحة الدفاتر والسجلات المحاسبية وخلوها من الأخطاء والتلاعب.	3.78	1.060	3.112	0.006
06	يعتمد المراجع الخارجي على صحة الأرصدة من الناحية الحسابية كدليل على صحة وانتظام الدفاتر والسجلات.	3.72	1.127	2.718	0.015
07	يستخدم المراجع الخارجي الاستفسارات التي يحصل عليها من العميل كدليل للتحقق من صحة الدفاتر والسجلات المحاسبية.	3.78	1.060	3.112	0.006

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.61 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 13.626 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يستخدم الوجود المادي للأصل عن طريق الجرد للتأكد من صحة رصيد الحسابات التي يقوم بفحصها وتدقيقها، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.67 وهي تنتمي للمجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 14.577 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يستخدم المستندات للتحقق من صحة أرصدة الحسابات التي يراجعها، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.44 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 7.818 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يستخدم المصادقات للتحقق من صحة أرصدة العملاء، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.94 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.274 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يعتمد على الإجراءات التحليلية (التحليل المالي) لفحص وتدقيق الحسابات، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.78 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.112 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.006 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يعتمد على نظام الرقابة الداخلية السليم كدليل على صحة الدفاتر والسجلات المحاسبية وخلوها من الأخطاء والتلاعب، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.72 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.718 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.015 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يعتمد على صحة الأرصدة من الناحية الحسابية كدليل على صحة وانتظام الدفاتر والسجلات، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.78 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.112 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.006 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يستخدم الاستفسارات التي يحصل عليها من العميل كدليل للتحقق من صحة الدفاتر والسجلات المحاسبية، بدرجة موافقة عالية.

✓ **تحليل فقرات الفرع الرابع: إعداد التقرير**

الجدول رقم (57) تحليل فقرات الفرع الرابع (إعداد التقرير)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى مدى توافق القوائم المالية محل المراجعة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	4.50	0.707	9.000	0.000
02	يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	4.22	0.732	7.083	0.000
03	يلتزم المراجع الخارجي في تقريره بالإفصاح الكافي.	4.22	0.732	7.083	0.000
04	يلتزم المراجع الخارجي في تقريره بإبداء رأيه في القوائم المالية، كوحدة واحدة.	4.00	0.840	5.050	0.000
05	يلتزم المراجع الخارجي في حالة امتناعه عن إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة بذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك.	4.17	1.043	4.745	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.50 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 9.000 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يشير في تقريره إلى مدى توافق القوائم المالية محل المراجعة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.22 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 7.083 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يشير في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بدرجة موافق عالية جدا.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.22 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 7.083 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يلتزم في تقريره بالإفصاح الكافي بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.00 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.050 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يلتزم في تقريره بإبداء رأيه في القوائم المالية، كوحدة واحدة، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.17 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.745 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يلتزم في حالة امتناعه عن إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة بذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك، بدرجة موافقة عالية.

❖ تحليل فقرات المحور الثاني: مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

✓ تحليل فقرات الفرع الأول: مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي

الجدول رقم (58): تحليل فقرات الفرع الأول (مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يستفيد المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي عند التخطيط لمهمته.	3.83	1.098	3.220	0.005
02	يقوم المراجع الداخلي بمهام محددة معاونة للمراجع الخارجي.	3.22	1.060	0.889	0.386
03	يحتاج المراجع الخارجي إلى إحاطته بتقارير المراجعة الداخلية وإعلامه بأية أمور قد تؤثر على عمله.	3.78	1.166	2.830	0.012

04	تعتبر تقارير المراجعة الداخلية مصدرا مفيدا للمراجع الخراجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية.	4.17	0.924	5.359	0.000
05	وجود نظام سليم و قوي للمراجعة الداخلية يزيد من ثقة المراجع الخارجي في درجة متانة نظام الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تقليص مدى إجراءات المراجعة الخارجية.	4.06	0.938	4.776	0.000
06	يحصل المراجع الخارجي على الإيضاحات الكاملة من المراجع الداخلي لتوافر الخبرة و الدراية لديه بعمليات المؤسسة.	3.94	0.873	4.592	0.000
07	يساعد المراجع الداخلي، المراجع الخارجي في عمليات الجرد خصوصا في المؤسسات ذات الفروع.	3.17	1.383	0.511	0.616

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.83 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.220 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.005 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يستفيد المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي عند التخطيط لمهمته، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.22 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.889 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.386 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي لا يقوم بمهام محددة معاونة للمراجع الخارجي، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.78 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[وبلغت قيمة t المحسوبة 2.830 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.012 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يحتاج إلى إحاطته بتقارير المراجعة الداخلية وإعلامه بأية أمور قد تؤثر على عمله، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.17 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.359 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تعتبر تقارير المراجعة الداخلية مصدرا مفيدا للمراجع الخراجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.06 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.776 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن وجود نظام سليم وقوي للمراجعة الداخلية يزيد من ثقة المراجع الخارجي في درجة متانة نظام الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تقليص مدى

إجراءات المراجعة الخارجية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.94 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.592 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يحصل على الإيضاحات الكاملة من المراجع الداخلي لتوافر الخبرة والدراية لديه بعمليات المؤسسة، بدرجة موافق عالية.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.17 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.511 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.616 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن المراجع الداخلي لا يساعد المراجع الخارجي في عمليات الجرد خصوصا في المؤسسات ذات الفروع، بدرجة موافقة عالية.

✓ **تحليل فقرات الفرع الثاني: مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي**

الجدول رقم (59): تحليل فقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يبلغ المراجع الخارجي، المراجع الداخلي بأية معلومات مهمة قد تؤثر على عملية المراجعة الداخلية.	3.83	1.295	2.731	0.014
02	يستفيد المراجع الداخلي من علاقته مع المراجع الخارجي عند إعداد خططه ومناقشة نتائج أعماله.	3.83	0.857	4.123	0.001
03	يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي.	4.28	0.669	8.102	0.000
04	قيام المراجع الخارجي بتقييم أعمال المراجعة الداخلية يفيد المراجع الداخلي في تطوير وتحسين عمله باستمرار.	4.28	0.826	6.560	0.000
05	يعتمد المراجع الداخلي على المراجع الخارجي كمرجع لمساعدته في حل أي مشكلة قد تواجهه.	3.94	0.938	4.274	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.83 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.731 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.014 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المراجع الخارجي يبلغ المراجع الداخلي بأية معلومات مهمة قد تؤثر على عملية المراجعة الداخلية، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.83 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.123 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يستفيد المراجع الداخلي من علاقته مع المراجع الخارجي عند إعداد خططه ومناقشة نتائج أعماله، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.28 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 8.102 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.28 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 6.560 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن قيام المراجع الخارجي بتقييم أعمال المراجعة الداخلية يفيد المراجع الداخلي في تطوير وتحسين عمله باستمرار بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.94 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.274 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يعتمد المراجع الداخلي على المراجع الخارجي كمرجع لمساعدته في حل أي مشكلة قد تواجهه، بدرجة موافق عالية.

❖ **تحليل فقرات المحور الثالث: اتخاذ القرارات المالية**

✓ **تحليل فقرات الفرع الأول: قرار الاستثمار**

الجدول رقم (60): تحليل فقرات الفرع الأول(قرار الاستثمار)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار نوعية الاستثمار الملائم لاستراتيجية المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.06	0.873	5.132	0.000
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى تحقيق معدلات النمو المطلوبة عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.17	0.857	5.772	0.000
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة ومصادر تمويلها عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.39	0.698	8.444	0.000
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة الخطر الذي تتعرض له التدفقات النقدية في المستقبل وطبيعة هذه المخاطر عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.39	0.698	8.444	0.000
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها مستقبلا عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.28	0.669	8.102	0.000
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار دراسة البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.28	0.669	8.102	0.000
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى امكانية تطور و استقرار المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.06	0.539	8.304	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.06 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.132 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار نوعية الاستثمار الملائم لاستراتيجية المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.17 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.772 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق معدلات النمو المطلوبة عند اتخاذ قرار الاستثمار، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.39 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 8.444 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة ومصادر تمويلها عند اتخاذ قرار الاستثمار، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.39 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 8.444 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار درجة الخطر الذي تتعرض له التدفقات النقدية في المستقبل وطبيعة هذه المخاطر عند اتخاذ قرار الاستثمار بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.28 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 8.102 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها مستقبلا عند اتخاذ قرار الاستثمار، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.28 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 8.102 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار دراسة البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.06 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 8.304 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى امكانية تطور واستقرار المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار، بدرجة موافقة عالية.

✓ **تحليل فقرات الفرع الثاني: قرار التمويل**

الجدول رقم (61) تحليل فقرات الفرع الثاني(قرار التمويل)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدل النمو المتوقع في المبيعات عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	4.44	0.784	7.818	0.000
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسة توزيع الأرباح عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	3.61	0.916	2.829	0.012
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار كثافة رأس المال عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	3.78	0.943	3.500	0.003
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسات تسعير المنتج عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	3.89	0.963	3.915	0.001
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى الملائمة بين طبيعة المصدر التمويلي و طبيعة الاستخدام عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	4.00	0.840	5.050	0.000
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الدخل المحقق (ناتج مقارنة تكلفة التمويل مع العائد المحقق على الموجودات) عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	3.94	0.639	6.269	0.000
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة المخاطرة عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	4.11	0.676	6.969	0.000
08	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى القدرة على تعديل أموال التمويل (المرونة) عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	3.61	0.850	3.051	0.007
09	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التوقيت المناسب عند تحديد نوع التمويل المطلوب.	3.83	0.786	4.499	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.44 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 7.818 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل النمو المتوقع في المبيعات عند تحديد حجم التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.61 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.829 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.012 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار سياسة توزيع الأرباح عند تحديد حجم التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.78 وهي تنتمي إلى المجال

[3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.500 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.003 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار كثافة رأس المال عند تحديد حجم التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.89 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.915 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار سياسات تسعير المنتج عند تحديد حجم التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.00 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.050 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى الملائمة بين طبيعة المصدر التمويلي وطبيعة الاستخدام عند تحديد نوع التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.94 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.269 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار الدخل المحقق (ناتج مقارنة تكلفة التمويل مع العائد المحقق على الموجودات) عند تحديد نوع التمويل المطلوب بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.11 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.969 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطرة عند تحديد نوع التمويل المطلوب بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثامنة: في الفقرة رقم (08) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.61 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.051 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.007 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى القدرة على تعديل أموال التمويل (المرونة) عند تحديد نوع التمويل المطلوب، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة التاسعة: في الفقرة رقم (09) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.83 وهي تنتمي إلى المجال

[3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.499 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار التوقيت المناسب عند تحديد نوع التمويل المطلوب بدرجة موافقة عالية.

✓ **تحليل فقرات الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح**

الجدول رقم (62): تحليل فقرات الفرع الثالث(قرار توزيع الأرباح)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةt	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر الفرص الاستثمارية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.83	0.857	4.123	0.001
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار المرحلة التي تمر بها في حياتها عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.94	0.539	7.430	0.000
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر النقدية (السيولة) عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	4.17	0.924	5.359	0.000
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.72	0.958	3.198	0.005
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.28	0.958	1.230	0.236
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة التمويل للملكية الخارجية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.56	0.922	2.557	0.020
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى استقرار توزيعات الأرباح السابقة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.39	0.850	1.941	0.069

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.83 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.123 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى توافر الفرص الاستثمارية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.94 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 7.430 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار المرحلة التي تمر بها في حياتها عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.17 وهي تنتمي إلى المجال

[3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.359 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى توافر النقدية (السيولة) عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.72 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.198 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.005 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى توافر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.28 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 1.230 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.236 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة لا تأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.56 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.557 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.020 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار تكلفة التمويل للملكية الخارجية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.39 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 1.941 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.1098 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.069 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن المؤسسة لا تأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار توزيعات الأرباح السابقة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بدرجة موافقة عالية.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق

من أجل القيام باختبار الفرضيات يتعين علينا استخدام اختبار **T** للعينة الواحدة، وسنعتمد على نموذج الانحدار لاختبار فرضيات الأثر، ولربط إجابات الأفراد بخصائصهم ارتأينا ضرورة القيام باختبار **ANOVA**.

المطلب الأول: اختبار الفرضيات

سيتم اختبار الفرضيات باستعمال اختبار **T** للعينة الواحدة (**T_test**)، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية (H_1) وبالتالي الفرضية البديلة (H_0) مرفوضة؛

❖ إذا كانت t المحسوبة أصغر من t الجدولية نرفض الفرضية (H_1) ونقبل الفرضية البديلة (H_0)؛

❖ إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار T للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نقبل الفرضية (H_1)؛

❖ إذا كانت القيمة الاحتمالية(sig) الناتج عن اختبار T للعينة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) نرفض الفرضية (H_1).

أولا- اختبار الفرضية الأولى: المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق الداخلي.

H_0: المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة غير ملتزمين بإجراءات التدقيق الداخلي.

H_1: المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق الداخلي.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة الخاص بالمراجع الداخلي:

الجدول رقم (63): نتائج اختبار T test لاختبار الفرضية الأولى

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**15.253**	**2.0796**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي **15.253** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.0796**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية **H_1**، أي أن: "المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق الداخلي".

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية: المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق الخارجي.

H_0: المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة غير ملتزمين بإجراءات التدقيق الخارجي.

H_1: المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق الخارجي.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار **T** للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثانية والمتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة الخاص بالمراجع الخارجي:

الجدول رقم (64): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الثانية

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**13.590**	**2.1098**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي **13.590** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.1098**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: "المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق الخارجي".

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة: هناك علاقة تعاون وتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين

سنقوم باختبار هذه الفرضية من وجهة نظر المراجعين الداخليين وكذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.

1- اختبار الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الداخليين

H_0: ليس هناك علاقة تعاون وتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

H_1: هناك علاقة تعاون وتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثالثة والمتعلقة بالمحور الثاني من استبانة المراجع الداخلي:

الجدول رقم (65): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الداخليين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**10.195**	**2.0796**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي **10.195**، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.0796**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: "هناك علاقة تعاون وتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين

الخارجيين".

2- اختبار الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

H_0: ليس هناك علاقة تعاون وتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

H_1: هناك علاقة تعاون وتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثالثة والمتعلقة بالمحور الثاني من استبانة المراجع الخارجي:

الجدول رقم (66): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**5.986**	**2.1098**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: α = 0.05				DF=N-1=17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي **5.986**، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.1098**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: " هناك علاقة تعاون وتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين".

وهذه الفرضية تنقسم إلى فرضيتين جزئيتين وسيتم اختبارهما من وجهة نظر كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين كما يلي:

❖ **اختبار الفرضية الجزئية الأولى: المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الداخليين.**

سيتم اختبار هذه الفرضية من وجهة نظر كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين كما يلي:

✓ **اختبار الفرضية الجزئية الأولى من وجهة نظر المراجعين الداخليين**

H_0: المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة لا يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الداخليين.

H_1: المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الداخليين.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الأولى والمتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة الخاص بالمراجع الداخلي:

الجدول رقم (67): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الجزئية الأولى من وجهة نظر المراجعين الداخليين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**7.487**	**2.0796**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي **7.487** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.0796**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: "المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الداخليين".

✓ **اختبار الفرضية الجزئية الأولى من وجهة نظر المراجعين الخارجيين**

H_0: المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة لا يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الداخليين.

H_1: المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الداخليين.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الأولى والمتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة الخاص بالمراجع الخارجي:

الجدول رقم (68): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الجزئية الأولى من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**4.194**	**2.1098**	**0.001**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي **4.194**، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.1098**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: "المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الداخليين".

❖ **اختبار الفرضية الجزئية الثانية: المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الخارجيين.**

سيتم اختبار هذه الفرضية من وجهة نظر كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين كما يلي:

✓ **اختبار الفرضية الجزئية الثانية من وجهة نظر المراجعين الداخليين**

H_0: المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة لا يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الخارجيين.

H_1: المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الخارجيين.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الثانية والمتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة الخاص بالمراجع الداخلي:

الجدول رقم (69): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الثانية من وجهة نظر المراجعين الداخليين

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**7.974**	**2.0796**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي **7.974**، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.0796**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية **H_1**، أي أن: "المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الخارجيين".

✓ **اختبار الفرضية الجزئية الثانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين**

H_0: المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة لا يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الخارجيين.

H_1: المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الخارجيين.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الثانية والمتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة الخاص بالمراجع الخارجي:

الجدول رقم (70): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الثانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**7.134**	**2.1098**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي **7.134** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.1098**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية **H_1**، أي أن: "المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الخارجيين".

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة: القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

لاختبار هذه الفرضية سنقوم بالاعتماد على نتائج اختبار T للعينة والمتعلقة بمتوسط المحور الثالث من الاستبيان الخاص بالمراجع الداخلي للإجابة على الفرضية من وجهة نظر المراجعين الداخليين، بالإضافة إلى الاعتماد على نتائج اختبار T للعينة والمتعلق بمتوسط المحور الثالث من الاستبيان الخاص بالمراجع الخارجي وذلك للإجابة على الفرضية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.

1- اختبار الفرضية الرابعة من وجهة نظر المراجعين الداخليين

H_0: القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لا تمتاز بالرشادة.

H_1: القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرابعة والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة الخاص بالمراجع الداخلي:

الجدول رقم (71): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الرابعة من وجهة نظر المراجعين الداخليين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**8.565**	**2.0796**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي**8.565** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.0796**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: "القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة".

2- اختبار الفرضية الرابعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

H_0: القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لا تمتاز بالرشادة.

H_1: القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرابعة والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة الخاص بالمراجع الخارجي:

الجدول رقم (72): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الرابعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**8.135**	**2.1098**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي**8.135** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.1098**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: "القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة".

وهذه الفرضية تنقسم إلى ثلاث فرضيات جزئية وسيتم اختبارها فيما يلي:

❖ **اختبار الفرضية الجزئية الأولى: قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.**

سيتم اختبار هذه الفرضية الجزئية من وجهة نظر كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين كما يلي:

✓ **اختبار الفرضية الجزئية الأولى من وجهة نظر المراجعين الداخليين**

H_0: قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لا تمتاز بالرشادة.

H_1: قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الأولى والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة الخاص بالمراجع الداخلي:

الجدول رقم (73): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الجزئية الأولى من وجهة نظر المراجعين الداخليين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**10.918**	**2.0796**	**0,000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي**10.918** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.0796**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا

نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: "قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة".

✓ **اختبار الفرضية الجزئية الأولى من وجهة نظر المراجعين الخارجيين**

H_0: قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لا تمتاز بالرشادة.

H_1: قرارات الاستثمار المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الأولى والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة الخاص بالمراجع الخارجي:

الجدول رقم (74): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الجزئية الأولى من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**9.030**	**2.1098**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي**9.030**، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.1098**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: "القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة ".

❖ **اختبار الفرضية الجزئية الثانية: قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.**

سيتم اختبار هذه الفرضية الجزئية من وجهة نظر كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين كما يلي:

✓ **اختبار الفرضية الجزئية الثانية من وجهة نظر المراجعين الداخليين**

H_0: قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لا تمتاز بالرشادة.

H_1: قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الثانية والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة الخاص بالمراجع الداخلي:

الجدول رقم (75): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الجزئية الثانية من وجهة نظر المراجعين الداخليين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**6.392**	**2.0796**	**0,000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي**6.392**، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.0796**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: "قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة ".

✓ **اختبار الفرضية الجزئية الثانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين**

H_0: قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لا تمتاز بالرشادة.

H_1: قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الثانية والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة الخاص بالمراجع الخارجي:

الجدول رقم (76): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الجزئية الثانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**6.848**	**2.1098**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي**6.848** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.1098**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: "قرارات التمويل المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة".

❖ **اختبار الفرضية الجزئية الثالثة: قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.**

سيتم اختبار هذه الفرضية من وجهة نظر كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين كما يلي:

✓ **اختبار الفرضية الجزئية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الداخليين**

H_0: قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لا تمتاز بالرشادة.

H_1: قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الثالثة والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة الخاص بالمراجع الداخلي:

الجدول رقم (77): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الداخليين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**5.232**	**2.0796**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: 0.05 = 21				DF=N-1=α

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي**5.232**، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,02، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: "قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة".

✓ **اختبار الفرضية الجزئية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين**

H_0: قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لا تمتاز بالرشادة.

H_1: قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الثالثة والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة الخاص بالمراجع الخارجي:

الجدول رقم (78): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الجزئية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	**4.828**	**2.1098**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: α = 0.05				DF=N-1= 17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي**4.828**، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي **2.1098**، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن: "قرارات توزيع الأرباح المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة".

خامسا: اختبار فرضيات الأثر(التي سيتم اختبارها عن طريق نموذج الانحدار)

يتم في هذا الجزء اختبار الفرضيات التي تدرس الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابعة والتي

ينتج اختبارها عن طريق نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

1- اختبار الفرضيات الأساسية للانحدار

من المعروف إحصائيا أن الطرق المعلمية تستلزم توفر بعض الشروط، لذا قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة يجب إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي:

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.**

من أجل التحقق من فرضيات التوزيع الطبيعي، تم اللجوء إلى اختبار **كولمجروف- سمرنوف** تمهيدا لاستخدام أسلوب تحليل الانحدار باعتباره أحد الأساليب الإحصائية المعلمية في اختبار الفرضيات، وتشترط الاختبارات المعلمية أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، وقد تم اجراء هذا الاختبار لكلا الاستبيانين، ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار كما يلي:

✓ **اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المراجع الداخلي**

الجدول رقم(79): اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المراجع الداخلي

المحاور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية (sig)
جميع محاور الدراسة	**0.133**	**0.200**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الجدول رقم (79) يختبر الفرضيتين التاليتين:

H_0 : البيانات لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

H_1 : البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.

يتضح من الجدول أن مستوى المعنوية لكل الأبعاد والمحاور أكبر من 0.05، وبذلك يتم قبول الفرضية H_1، وبالتالي فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية.

✓ **اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المراجع الخارجي**

الجدول رقم(80): اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المراجع الخارجي

المحاور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية (sig)
جميع محاور الدراسة	**0.194**	**0.072**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين :

H_0 : البيانات لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

H_1 : البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.

يتضح من الجدول أن مستوى المعنوية لكل الأبعاد والمحاور أكبر من 0.05، وبذلك يتم قبول الفرضية H_1، وبالتالي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية.

✓ **اختبار الملاءمة وخطية العلاقات:**

بعد التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، تم استخدام أسلوب التباين (ANOVA) للتحقق من خطية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي هناك علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تفسرها معادلة الانحدار جيدا، ومن خلال برنامج SPSS تم الحصول على النتائج التالية والخاصة بالعلاقات التي تعكس اختبار فرضيات الدراسة.

اختبار الملاءمة وخطية العلاقة بالنسبة لاستبانة المراجع الداخلي

الجدول رقم (81): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(F)	مستوى المعنوية
اتخاذ القرارات المالية.	التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية	الانحدار SSR	0.99	1	0.100	5.458	0.006
		البواقي SSE	3.473	20	0.218		
		الكلي SST	4.463	21	-		
	علاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.	الانحدار SSR	1.08	1	0.635	5.316	0.004
		البواقي SSE	2.749	20	0.191		
		الكلي SST	4.463	21	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين:

H_0: خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطات.

H_1: خط الانحدار يلائم البيانات المعطات.

يقدم الجدول السابق اختبارا لمدى صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، وتبعا لكون مستوى الدلالة لقيمة **F** أقل من 0.05، ويذل ذلك على كون مستوى معنوية الاختبار **F** أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 في كل العلاقات، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن "خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة "، وهذا يظهر خطية النموذج وكون خط الانحدار يلائم البيانات، وبالتالي نموذج الانحدار معنوي. وبهذا يكون فرض تحليل الانحدار والخاص بخطية العلاقة بين المتغيرات قد تحقق وهذا يمكننا من الانتقال إلى اختبار الفرضيات.

اختبار الملاءمة وخطية العلاقة بالنسبة لاستبانة المراجع الخارجي

الجدول رقم (82): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(F)	مستوى المعنوية
اتخاذ القرارات المالية.	التزام المراجعين الخارجين بإجراءات المراجعة الخارجية.	الانحدارSSR	0.841	1	0.841	4.100	0.040
		البواقيSSE	3.283	16	0.205		
		الكليSST	4.124	17	-		
	علاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.	الانحدارSSR	1.416	1	1.416	8.371	0.011
		البواقيSSE	2.708	16	0.169		
		الكليSST	4.124	17	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

H_0: خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطات.

H_1: خط الانحدار يلائم البيانات المعطات.

يقدم الجدول السابق اختبارا لمدى صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، وتبعا لكون مستوى الدلالة لقيمة **F** أقل من 0,05، ويدل على ذلك كون مستوى معنوية الاختبار **F** أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 في كل العلاقات، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن "خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة "، وهذا يظهر خطية النماذج وكون خط الانحدار يلائم البيانات، وبالتالي نموذج الانحدار معنوي. وبهذا يكون فرض تحليل الانحدار والخاص بخطية العلاقة بين المتغيرات قد تحقق وهذا يمكننا من الانتقال إلى اختبار الفرضيات.

2: اختبار فرضيات الأثر: بعد التأكد من إمكانية تطبيق الاختبارات المعلمية وأسلوب الانحدار سيتم اختبار فرضيات الأثر كما يلي:

❖ اختبار الفرضية الأولى: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لالتزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

تنص الفرضية على أن: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لالتزام المراجعون الداخليون إجراءات المراجعة الداخلية على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي :

H_0: ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لالتزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

H_1: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لالتزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

وقد كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل(التزام المراجعون الداخليون بإجراءات المراجعة الداخلية)، والمتغير التابع(اتخاذ القرارات المالية) متضمنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (83): نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الأولى

معامل الارتباط r	0.471				
معامل التحديد R^2	0.222				
قيمة (F): 5.458	مستوى المعنوية 0.006			عند α=0.05	
المتغير	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة (t)	معنوية t
	B	SEb	بيثاβ		
الثابت constant	2.985	1.270	0.150	2.351	0.029
التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية	0.211	0.311		0.677	0.006

التابع: اتخاذ القرارات المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يظهر من الجدول أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد **(R^2)** قد بلغت قيمته 0.222 وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية) في سلوك المتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) بنسبة 22.2% وأن باقي النسبة والمقدرة بنسبة 77.8% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة 0.471 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين كما تشير قيمة **F** التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 95% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل المتغير المستقل 0.211، مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.006 وهو أقل من 0.05 مما يشير إلى معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 2.985 بمستوى معنوي 0.029 وهي أقل من 0.05 ما يشير إلى معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور معنوية معلمتي الانحدار يشير إلى أهمية هذا المتغير لتفسير التباينات في المتغير التابع. وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لالتزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية على رشادة القرارات المالية.

❖ اختبار الفرضية الثانية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لالتزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

سيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي :

H_0: ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لالتزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

H_1: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لالتزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

وقد كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (لالتزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية)، والمتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) متضمنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (84) نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثانية

معامل الارتباط r				0.452	
معامل التحديد R^2				0.204	
قيمة (F): 4.100		مستوى المعنوية 0.040			عند α=0.05
المتغير	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة (t)	معنوية t
	B	SEb	بيتاβ		
الثابت constant	1.342	1.289	0.452	1.041	0.313
التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية	0.630	0.311		2.025	0.040

التابع: اتخاذ القرارات المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يظهر من الجدول أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته 0.204 وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية) في سلوك المتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) بنسبة 20.4%، وأن باقي النسبة والمقدرة بنسبة 79.6% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة 0.452، مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، كما تشير قيمة **F** التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 95% إلى ملاءمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل المتغير المستقل 0.630، مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.040، وهو أقل من 0.05، مما يشير إلى معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 1.342 بمستوى معنوي 0.313، وهي أكبر من 0.05 ما يشير إلى عدم معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور

معنوية معلمة الميل، وعدم معنوية معلمة التقاطع يشير إلى أهمية هذا المتغير لتفسير التباينات في المتغير التابع. وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي إلى قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لالتزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

❖ **اختبار الفرضية الثالثة: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.**

سيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من وجهة نظر المراجعين الداخليين من جهة، ومن وجهة نظر المراجعين الخارجيين من جهة أخرى كما يلي:

✓ **اختبار الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الداخليين**

تنص هذه الفرضية على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي:

H_0: ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

H_1: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

وقد كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل(علاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي)، والمتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) متضمنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (85): نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الداخليين

معامل الارتباط r				0.491	
معامل التحديد R^2				0.242	
قيمة (F): 5.316	مستوى المعنوية 0.004			عند $\alpha=0.05$	
المتغير	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة (t)	معنوية t
	B	SEb	بيتا β		
الثابت constant	5.483	0.906	-0.377	6.053	0.000
علاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي	-0.421	0.231		-1.821	0.084

التابع: اتخاذ القرارات المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يظهر من الجدول أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته 0.242 وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (علاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي) في سلوك المتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) بنسبة 24.2% وأن باقي النسبة والمقدرة بنسبة 75.8% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير علاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة 0.491 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، كما تشير قيمة F التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 95% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل المتغير المستقل 0.421-، مما يدل على وجود علاقة سالبة (عكسية) بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.084، وهو أكبر من 0.05 مما يشير إلى عدم معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 5.483 بمستوى معنوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ما يشير إلى معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور معنوية معلمة التقاطع وعدم معنوية معلمة الميل يشير إلى عدم أهمية هذا المتغير في تفسير التباينات في المتغير التابع. وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي إلى رفض الفرضية الثالثة التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

✓ **اختبار الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين**

تنص هذه الفرضية على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي:

H_0: ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

H_1: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

وقد كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل(علاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي)، والمتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) متضمنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (86): نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثالثة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

معامل الارتباط r	0.586				
معامل التحديد R^2	0.343				
قيمة (F): 8.371	مستوى المعنوية 0.011				عند α=0.05
المتغير	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة (t)	معنوية t
	B	SEb	بيثاβ		
الثابت constant	2.118	0.639	0.586	3.318	0.004
علاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي	0.473	0.163		2.893	0.011

التابع: اتخاذ القرارات المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

يظهر من الجدول أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته 0.343، وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (علاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي) في سلوك المتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) بنسبة 34.3% وأن باقي النسبة والمقدرة بنسبة 65.7% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير علاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة 0.586 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين. كما تشير قيمة F التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 95% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل المتغير المستقل 0.473، مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.011، وهو أقل من 0.05 مما يشير إلى معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 2.118 بمستوى معنوي 0.004، وهي أقل من 0.05 ما يشير إلى معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور معنوية معلمتي الانحدار يشير إلى أهمية هذا المتغير في تفسير التباينات في المتغير التابع. وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي إلى قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 =α لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: اختبار الفروق

تم استخدام اختبار "تحليل التباين الأحادي One Way Analysis of ANOVA لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول "أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية" تعزى إلى العوامل الديمغرافية عند مستوى دلالة 0.05 =α.

أولا: اختبار الفروق المتعلقة بعينة المراجعين الداخليين

1- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس

بما أن متغير الجنس له خيارين فقط فسوف نقوم باختبار الفروق عن طريق استخدام اختبار t للعينة المستقلة فهو الأنسب في هذه الحالة، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (87): اختبار الفروق بالنسبة للجنس

العنوان	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.	ذكر	18	3.9472	0.21216	0.147	0.921
	أنثى	4	3.9280	0.34635	0.107	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.921 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة 0.05.

2- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر

لفقد تم الاعتماد في هذا الاختبار على تحليل التباين الأحادي والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(88): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.	داخل المجموعات	0.043	2	0.21	0.376	0.692
	بين المجموعات	1.083	19	0.57		
	المجموع	1.126	21	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.692 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0.05.

3- اختبار الفروق بالنسبة للمستوى الدراسي

يوضح الجدول رقم (89) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي:

الجدول رقم(89): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.	داخل المجموعات	0.014	2	0.007	0.120	0.888
	بين المجموعات	1.112	19	0.059		
	المجموع	1.126	21	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.888 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة 0.05.

4- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة

يوضح الجدول رقم (90) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الوظيفة:

الجدول رقم(90): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الوظيفة

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.	داخل المجموعات	0.024	3	0.008	0.129	0.942
	بين المجموعات	1.103	18	0.061		
	المجموع	1.126	21	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.942 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة تعزى لمتغير الوظيفة عند مستوى دلالة 0.05.

5- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة

يوضح الجدول رقم (91) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم(91): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.	داخل المجموعات	0.165	3	0.055	1.032	0.402
	بين المجموعات	0.961	18	0.053		
	المجموع	1.126	21	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.402 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الخبرة عند مستوى دلالة 0.05.

ثانيا: اختبار الفروق المتعلقة بعينة المراجعين الخارجيين

1- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس

يمكن توضيح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (92): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس

العنوان	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.	ذكر	16	3.9933	0.37989	-0.720	0.136
	أنثى	2	4.1923	0.09791	-1.694	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.136 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة 0.05.

2- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر

يوضح الجدول رقم (93) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير العمر:

الجدول رقم(93): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.	داخل المجموعات	0.540	3	0.180	1.477	0.264
	بين المجموعات	1.705	14	0.122		
	المجموع	2.245	17	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.264 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0.05.

3- اختبار الفروق بالنسبة للمستوى الدراسي

يوضح الجدول رقم (94) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي:

الجدول رقم(94): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.	داخل المجموعات	0.109	2	0.055	0.385	0.687
	بين المجموعات	2.135	15	0.142		
	المجموع	2.245	17	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.687 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن المستوى الدراسي لأفراد عينة المراجعين الخارجيين لا تشكل فروق ذات دلالة إحصائية على نتائج الدراسة.

4- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة

يوضح الجدول رقم (95) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الوظيفة باستخدام اختبار t للعينة المستقلة:

الجدول رقم(95): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة

العنوان	الشهادة المهنية	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.	خبير حسابات	5	3.7723	0.37407	-1.888	0.323
	محافظ حسابات	13	4.1089	0.32608	-1.770	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.323 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الوظيفة عند مستوى دلالة 0.05.

5- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة

يوضح الجدول رقم (96) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم(96): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.	داخل المجموعات	0.380	3	0.127	0.952	0.442
	بين المجموعات	1.864	14	0.133		
	المجموع	2.245	17	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **spss**

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.442 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الخبرة عند مستوى دلالة 0.05.

خلاصة:

لقد تم في هذا الفصل معالجة إشكالية الدراسة من الناحية العملية بعدما تم معالجتها في الفصلين السابقين من الناحية النظرية، وبذلك يعد هذا الفصل تدعيما للفصلين السابقين من خلال اختبار نتائج الجانب النظري في الواقع العملي، وفي إطار ذلك قمنا بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة على عينة من المراجعين الداخليين والإطارات الإدارية، المالية، والمحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى عينة من المراجعين الخارجيين. وقد تضمن هذا الفصل وصفا لمجتمع وعينة الدراسة وحدودها المكانية والزمانية، وكذا الأداة المستخدمة في جمع البيانات وصدقها وثباتها، ومختلف الأساليب الإحصائية المعتمدة في تفريغ وتحليل الاستبيان في إطار برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، كما تضمن كذلك اختبار فرضيات الدراسة وتحليل الفروق.

خـــــاتمة

تحاول المؤسسات اليوم بما يتوفر لديها من إمكانيات الوصول إلى تعظيم ربحيتها في ظل وجود المنافسة الشديدة، وفي ظل بيئة معقدة ومتغيرة، تتطلب بدل جهد أكبر للتحكم في مختلف الموارد واستغلال أفضل لها، ولعل أهم مورد يمكن أن يحدث الفارق في عملية اتخاذ القرار في ظل كل هذه التحديات هو المعلومة، لهذا نجد أن اهتمامات أغلب المؤسسات في الوقت الراهن أصبحت تنصب حول تحسين جودة المعلومات التي تعتمد عليها في اتخاذ مختلف قراراتها وخاصة المالية منها، وهذا ما زاد من حاجة المؤسسة إلى ضرورة توافر خدمات كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية على حد سواء.

تعتبر المراجعة الداخلية بالإضافة إلى كونها إحدى أهم الأدوات الرقابية داخل المؤسسة، من بين الوسائل الأكثر فاعلية في توجيه وترشيد قرارات المؤسسة، لما توفره من دعم في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرار، كما تسمح المراجعة الخارجية بترشيد قرارات مختلف الأطراف بما في ذلك المؤسسة، من خلال الرأي الفني المحايد الذي توفره حول صحة ومصداقية القوائم المالية وما تحققه من جودة للمعلومات المعتمدة في عملية اتخاذ القرار.

ومما لا شك فيه أن تكامل النوعين من شأنه أن يساهم في ترشيد القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة، من خلال تعزيز الثقة في المعلومات التي توفرها القوائم المالية المدققة.

ولإبراز أهمية هذا التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في ترشيد القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية، قمنا بإجراء هذه الدراسة والتي مكنتنا من الوصول إلى بعض النتائج واقتراح بعض التوصيات.

❖ النتائج

✓ نتائج الدراسة النظرية:

- للمراجعة الداخلية أهمية كبيرة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات، ومحاولة معالجتها وتصحيحها في الوقت المناسب من خلال تقديم التوصيات والاقتراحات؛
- تتم المراجعة الداخلية وفق منهجية محددة تشمل: التخطيط وتقييم المخاطر، تقييم نظام الرقابة الداخلية، فحص الحسابات وإيصال النتائج، ومتابعة التوصيات المقدمة في التقرير؛
- إن التزام المراجع الداخلي بإجراءات المراجعة الداخلية، والمعايير المقبولة قبولا عاما لمهنة المراجعة يمكنه من إبداء رأي فني صائب بشأن البيانات والمعلومات المتضمنة في القوائم المالية؛
- تهدف المراجعة الخارجية إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة وسلامة القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة ونتائج أعمالها؛

- تعتبر المراجعة الخارجية بمثابة الضمان بالنسبة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة حول سلامة ومصداقية الحسابات والقوائم المالية التي تقدمها؛
- تحكم مهنة المراجعة الخارجية مجموعة من المعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما؛
- يلتزم المراجع الخارجي عند أدائه لمهمة المراجعة بمجموعة من الخطوات والإجراءات تتضمن: قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة، تقييم نظام الرقابة الداخلية، جمع أدلة الإثبات، وإعداد التقرير؛
- مجالات التكامل بين عمل المراجع الداخلي وعمل المراجع الخارجي واسعة؛
- مستوى التكامل بين عمل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يتوقف على نتيجة تقييم كل منهما لعمل الأخر، ودرجة الثقة المتبادلة بينهما؛
- التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يحقق العديد من الفوائد أهمها: منع الازدواجية في العمل، خفض تكلفة المراجعة الخارجية، التغطية الأشمل لأنشطة المؤسسة، تقوية وتعزيز نظام الرقابة الداخلية؛
- إن النسبة الكبيرة من عملية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تكمن فيما تقدمه المراجعة الداخلية من مساعدة للمراجع الخارجي أثناء تأديته لمهمة المراجعة؛
- عملية اتخاذ القرار تمر بعدة مراحل، وتحتاج إلى معلومات ذات جودة؛
- تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها في المؤسسة، وتحظى باهتمام كبير من طرفها؛
- يلعب المراجع الداخلي دورا مهما في اتخاذ القرارات المالية كونه موظف داخل المؤسسة؛
- تساعد المراجعة الداخلية في إيجاد الثغرات واقتراح الحلول الممكنة، كما تساعد على تنفيذ القرارات المتخذة بما يضمن فعالية وكفاءة هذه القرارات؛
- تساهم المراجعة الخارجية في اتخاذ وترشيد القرارات المالية من خلال المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
- يساهم التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تعزيز جودة القوائم المالية ومنه ترشيد القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة.

✓ **نتائج الدراسة التطبيقية**

من خلال دراستنا التطبيقية خلصنا إلى النتائج التالية:

- المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة ملتزمون بالتخطيط وتقييم المخاطر؛
- المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات وأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة ملتزمون بفحص الحسابات وإيصال النتائج؛

- المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة ملتزمون بمتابعة التوصيات.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن: المراجعين الداخليين في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات المراجعة الداخلية.

- المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات قبول المهمة والتخطيط للمراجعة؛
- المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات وأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بجمع أدلة الإثبات؛
- المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بمعايير إعداد التقرير.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن: المراجعين الخارجيين في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات المراجعة الخارجية.

- المراجعون الخارجيون في العينة محل الدراسة يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الداخليين؛
- المراجعون الداخليون في العينة محل الدراسة يستفيدون في عملهم من عمل المراجعين الخارجيين؛

ومنه نثبت صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على أن: هناك علاقة تعاون وتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

- المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار عند اتخاذها لقراراتها الاستثمارية.
- المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في قرار التمويل عند اتخاذها لقراراتها التمويلية.
- المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في قرار توزيع الأرباح عند اتخاذها لقرارات التوزيع.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية التي تنص على أن: القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

- يؤثر التزام المراجعين الداخليين في العينة محل الدراسة بإجراءات المراجعة الداخلية على رشادة القرارات المالية؛

وهذا يثبت صحة الفرضية التي تنص على أن: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لالتزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية على رشادة القرارات المالية.

- يؤثر التزام المراجعين الخارجيين في العينة محل الدراسة بإجراءات المراجعة الخارجية على رشادة القرارات المالية.

وهذا يثبت صحة الفرضية التي تنص على أن: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **α=0.05** لالتزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية على رشادة القرارات المالية.

- تساهم علاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في ترشيد القرارات المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **α=0.05** لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على رشادة القرارات المالية.

- علاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الداخليين لا تساهم في ترشيد القرارات المالية.

وهذا ينفي صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **α=0.05** لعلاقة التعاون والتنسيق في العمل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على رشادة القرارات المالية.

❖ **التوصيات**

✓ على كل مؤسسة مهما كان حجمها ونوعها أن تتبنى مهنة المراجعة الداخلية وأن توفر لها كل المستلزمات الضرورية لممارسة المهنة على أكمل وجه؛

✓ على المراجع الخارجي أن يأخذ في الحسبان العمل المنجز من طرف المراجع الداخلي لتجنب ازدواجية العمل؛

✓ ضرورة مواكبة المراجعين الداخليين والخارجيين للمستجدات في بيئة الأعمال، والتزامهم بالتطوير المهني بامتلاكهم المعرفة الكافية بالمعايير المنظمة للعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية؛

✓ ضرورة إدراك كل من المؤسسة، المراجع الداخلي، والمراجع الخارجي لأهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وفائدته لكل واحد منهم؛

✓ ضرورة تكوين ملف مشترك يتضمن أوراق عمل مشتركة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي؛

✓ ضرورة توعية المؤسسات بأهمية البحث العلمي وإيجاد طرق للتعاون والتنسيق والتواصل بينها وبين الجامعات، بغرض تقديم المساعدة للباحث لإنجاز بحثه؛

✓ ضرورة إدخال المؤسسات للبرمجيات الجديدة واستعمال الأساليب العلمية لاتخاذ القرارات المالية.

❖ آفاق البحث

في الأخير يمكن اعتبار هذا البحث انطلاقة لدراسات وبحوث أخرى، سواء في مجال العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، أو في مجال اتخاذ القرارات المالية، لذا نقترح المواضيع التالية:

- ✓ أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة؛
- ✓ مساهمة العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في تعزيز نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الإقتصادية؛
- ✓ أهمية التنسيق والتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تفعيل الحوكمة؛
- ✓ إسهامات معايير المراجعة في تعزيز التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية؛
- ✓ دور المراجعة التحليلية في رشادة القرارات المالية.

قائمةالمراجع

أولا: الكتب

الكتب باللغة العربية

01- الواردات خلف عبد الله، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

02- الصبان محمد سمير، **نظرية المراجعة وآلية التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

03- المطارنة غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.

04- الكفراوي عوف محمود، **الرقابة المالية -النظرية والتطبيق-**، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

05- الرماحي نواف محمد عباس، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

06- الرمحي عبد الكريم علي، **تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية**، الطبعة الأولى، دار المكتبة الوطنية، عمان، 2002.

07- الخطيب خالد، خليل محمود الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

08- التميمي هادي، **مدخل إلى التدقيق**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

09- الصحن عبد الفتاح محمد وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

10- الفضل مؤيد عبد الحسين، **نظريات اتخاذ القرار -منهج كمي-**، دار المناهج للنشر، عمان، 2004.

11- الفضل مؤيد عبد الحسين، **الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية**، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

12- الراوي حكمت أحمد، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1999.

13- الشرقاوي علي، **العملية الإدارية**، الطبعة الثالثة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

14- العلاق بشير، **القيادة الإدارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

15- الصيرفي محمد، **الإدارة الاستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار الرمقاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008.

16- الصيرفي محمد، **إدارة المال وتحليل هيكله**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

17- العزاوي خليل محمد، **إدارة اتخاذ القرار الإداري**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

18- الجيوسي محمد رسلان، جميلة جاد الله، **الإدارة -علم وتطبيق-**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

19- الزبيدي حمزة محمود، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

20- الحناوي محمد صالح، وآخرون، **الإدارة المالية – التحليل المالي للمشروعات الجديدة-**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

21- الحناوي محمد صالح، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية الاسكندرية، 1999.

22- العامري محمد علي ابراهيم، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

23- النعيمي عدنان تايه، وآخرون، **الإدارة المالية -النظرية والتطبيق-**، الطبعة الرابعة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2011.

24- العلي أسعد حميد، **الإدارة المالية -الأسس العلمية والتطبيقية-**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

25- الدهراوي كمال الدين، **المحاسبة الإدارية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

26- إشتيوي إدريس عبد السلام، **المراجعة**، الطبعة الخامسة، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 2008.

27- ألفين ارنين، جيمس لوبك، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2002.

28- أبو الحسن علي أحمد، **المحاسبة الإدارية المتقدمة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1995.

29- إدريس ثابث عبد الرحمان، **إدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندري، 2005.

30- آل شبيب دريد كامل، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

31- أندراوس عاطف وليام، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

32- أبو حشيش خليل عواد، **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2005.

33- بوتين محمد، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

34- بوراس أحمد، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم، الجزائر، 2008.

35- توماس وليام، أمرسون هنكي، ترجمة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ، السعودية، 1989.

36- تيم فايز، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

37- ثابت عادل، **سيكولوجيا الإدارة المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

38- جمعة أحمد حلمي، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع الأردن، 2005

39- جمعة أحمد حلمي، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان، 2000.

40- جربوع يوسف محمود، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

41- جلدة سليم بطرس، **أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

42- حنفي عبد الغفار، **أساسيات منظمات الأعمال**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

43- حنفي عبد الغفار، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

44- خلاصي رضا، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

45- خليل أحمد، **المراجعة والرقابة والمحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1968.

46- خضير كاظم محمود، موسى سلامة اللوزي، **مبادئ إدارة الأعمال**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

47- زوليف مهدي حسن، أحمد القطامين، **الرقابة الإدارية**، دار حنين للنشر، عمان، 1995.

48- سرايا محمد السيد، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

49- سعيد سهيلة عبد الله، **الأساليب الكمية وبحوث العمليات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

50- طواهري محمد التهامي، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات-الإطار النظري والممارسة التطبيقية-**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

51- طعمة أمل أحمد، **اتخاذ القرار والسلوك القيادي**، ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2010.

52- عبد الله خالد أمين، **علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية والعلمية-**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

53- عبيدات سهيل، **إدارة الوقت وعملية اتخاذ القرارات والاتصال للقيادة الفعّالة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2007.

54- عبد الحميد عبد المطلب، **دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003.

55- عباس علي، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

56- عقل مفلح محمد، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

57- غنيم أحمد محمد، **الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2008.

58- كنعان نواف، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة، عمان، 2006.

59- كنجو عبود كنجو، **الإدارة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997.

60- لطفي أمين السيد أحمد، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة ومراقبة الحسابات**، دار النهضة، القاهرة، 1998.

61- لطفي أمين السيد، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

62- لعويسات جمال الدين، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

63- منصور حامد محمود، وآخرون، **أساسيات المراجعة**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1993.

64- ماهر أحمد، **اتخاذ القرار بين العلم والابتكار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

65- مصطفى نهال فريد، **مبادئ وأساسيات الإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

66- هندي منير ابراهيم، **الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر-**، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2006.

67- وهاب أسعد محمد على، **التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

68- ياسين سعد غالب، **نظم المعلومات**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

الكتب باللغة الأجنبية

69- PICKETT K.H SPENCER, **THE Essential Handbook of Internal Auditing**, 2nd edition, John Wiley and Sons LTD, West Sussex, England, 2005.

70- KHELASSI Réda, **L'audit interne-audit opérationnel**, HOUMA, Alger, 2005.

ثانيا: المذكرات

71- القضاة محمد عبد الرحمان حسن، **فجوة التوقعات و سبل تطبيقها من وجهة نظر المدققين الخارجيين ووحدات الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية-دراسة ميدانية-**، (رسالة ماجستير)، جامعة جرش، الأردن، 2013.

72- المدهون رغدة إبراهيم، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي**، (رسالة ماجستير)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

73- المجهلي ناصر محمد علي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-**،(رسالة ماجستير)،قسم علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2009/2008.

74- العازمي وليد خالد حميد، **أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي**، (رسالة ماجستير)، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012/2011.

75- أبو سرعة عبد السلام عبد الله سعيد، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، (رسالة ماجستير)، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر03، 2010/2009.

76- أحمناش جمال، **أهميته تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة**، (رسالة ماجيستر)، في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2013/2012.

77- أبو هويدي نهاد اسحاق عبد السلام، **دور المعلومات المحاسبة في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة فلسطين-**، (مذكرة ماجستير) كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011.

78- أبو وطفة حسام سعيد، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات المالية -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية-**، (رسالة ماجستير) كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية ، غزة 2009.

79- بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ (2005-2008)**-، (رسالة ماجستير)، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة،بومرداس،الجزائر،2009/2008.

80- بوشوشة محمد، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة**، (رسالة ماجستير)، غير منشورة، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

81- بشير أحمد عبد الهادي، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**،(رسالة ماجستير)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

82- تبر زغود، **محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر**-، (رسالة ماجستير)، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/2008.

83- حبيلز عادل، **ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية**،(رسالة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

84- حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، (رسالة ماجستير) قسم علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011/2010.

85- خلفي إسمهان، **دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات-دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات**- ،(رسالة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2009/2008.

86- ريان علي عبد الرحيم، **الأهمية النسبية للعوامل المحددة لفاعلية التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، (رسالة ماجستير)، في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014/2013.

87- زيد حياة، **دور التحليل الفني في اتخاذ القرار الاستثمار بالأسهم- دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية(الأردن، السعودية، فلسطين)**-، (مذكرة ماجستير)، في العلوم الاقتصادية، تخصص: الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

88- سويسي علي عمر أحمد، **معايير المراجعة الحسابات في اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في ليبيا**، (أطروحة دكتوراه)، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2011.

89- سالمي ياسين، **الطرق الحديثة لحساب التكاليف واتخاذ القرار في المؤسسة-دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع GPL البليدة**-، (رسالة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010/2009.

90- سردوك فاتح، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، - دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم (ALGAL) بالمسيلة-**، (رسالة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، فرع: إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2004/2003.

91- شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة**- دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك الدورة "مبيعات-مقبوضات"-، (رسالة ماجستير) في العلوم الاقتصادية فرع إدارة مالية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

92- شدري سعاد معمر، **التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية-حالة تقرير المراجع حول سونلغاز-**، (أطروحة دكتوراه) ، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

93- عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة- دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة "مبيعات_ مقبوضات"-**، (رسالة ماجستير) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

94- عيادي عبد القادر، **دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل-حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف-** (رسالة ماجستير)، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،2008/2007.

95- لشهب صفاء، **نظام مراقبة التسيير وعلاقته باتخاذ القرار-دراسة حالة مؤسسة إنتاج المياه المعدنية لموزاية**، (رسالة ماجستير)، قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

96- لوجاني عزيز، **دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي- دراسة حالة شركة الرزم المعدني بغزابة EMB-**، (رسالة ماجيستر) قسم علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

97- مازون محمد أمين، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**،(رسالة ماجستير)، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3،الجزائر،2011/2010.

98- محي الدين محمود عمر، **مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية دراسة مقارنة (حالة الجزائر)**، (رسالة ماجستير)، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بالبليدة، الجزائر، 2008/2007.

99- نمري نصر الدين، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري- دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة-** (رسالة ماجستير) قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

100- وجدان علي أحمد، **دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة**، (رسالة ماجستير)، قسم العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010/2009.

ثالثا: المجلات والملتقيات

101- المهايني محمد خالد، **التدقيق الداخلي لمعاملات الموازنة الفيدرالية للعراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 66، 2007.

102- العمري أحمد محمد، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد02، العدد03، 2006.

103- الزبدية رامي محمد، علي عبد القادر الذنيبات، **أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد08، العدد03، 2012.

104- المعتاز احسان بن صالح، **أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها-انهيار شركة انرون والدروس المستفادة-**، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 01، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2008.

105- بن التركي زينب، **الأساليب الكمية في صناعة القرار-أسلوب شجرة القرار نموذجا-**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد: 06 جامعة غرداية، 2009.

106- جربوع يوسف محمود، **مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين)**، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية)، المجلد 05، العدد 02، 2007.

107- دادن عبد الوهاب، حورية بديدة، **تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات المسعرة- حالة مؤشر CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2009**، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

108- زين يونس، **تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية**، مجلة علوم إنسانية، العدد 46، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010.

109- زوهري جليلة، **أثر الاصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر- 2015.

110- صديقي مسعود، محمد براق، **انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، (08-09) مارس، 2005.

رابعا: المواقع الإليكترونية

111- مليكة زغيب، نعيمة غلاب، **تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته**، مداخلة ضمن الملتقى الدوالي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية):

http://iefpedia.com/arab/wpcontentent.

112- الفصل الأول: التمويل - التخطيط والمراقبة المالية:

thesis. univ- biskra.dz / 1071/2.

113- توزيعات الأرباح:

ar.tradimo.com/tradipedia.

114- محمد عبيرات، أحمد نقار، **المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار- دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية(صيدال- saaidal)**-:

www.raod.net/news-636-html.

قائمةالملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي و البحث العلمـــــــي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيـــــجل–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية و جبائيه معمقة

–الاستبيان الخاص بالمراجع الداخلي–

تقوم الطالبة **صراح حيمران**، تحت إشراف الأستاذ **فيصل قميحة**، بإعداد مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان "**أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية**". معتمدين في ذلك على هذا الاستبيان، كأداة للدراسة وجمع المعلومات. لذا نلتمس من سيادتكم العون والمساعدة في إعداد وإنجاح هذه الدراسة، من خلال الإجابة الجادة والموضوعية على هذا الاستبيان.

نحيطكم علما بأن صحة نتائج دراستنا هذه تعتمد على دقة وصدق المعلومات التي تدلون بها، وأننا سنلتزم بالسرية التامة حيال هذه المعلومات، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شكرا لتعاونكم و جزاكم الله عنا كل الخير

ملاحظة: نرجو منكم الإجابة بوضع علامة (×) في المربع الذي يعبر عن رأيكم بصراحة

الجزء الأول: البيانات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة الى 40 سنة ☐

من 41 سنة الى 51 سنة ☐ أكثر من 51 سنة ☐

المستوى الدراسي: ليسانس ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ شهادة أخرى .....

الوظيفة: مدير المؤسسة ☐ مدير مالي ☐

رئيس قسم المحاسبة ☐ مدقق داخلي ☐

عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐

من 11 الى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

الجزء الثاني: البيانات الموضوعية

المحور الأول: مدى التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفرع الأول: التخطيط وتقييم المخاطر						
01	يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط لمهمة المراجعة من خلال دراسة المراجع ذات العلاقة بنشاط المراجعة.					
02	يتم التخطيط للمراجعة الداخلية عن طريق اختيار فريق المراجعة والموارد الأخرى.					
03	يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط لعملية المراجعة من خلال إجراء مسح أولى للنشاط الخاضع للمراجعة بهدف الحصول على فهم للعمليات والمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة به.					
04	تتم عملية التخطيط للمراجعة الداخلية عن طريق الاتصال والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.					
05	يقوم المراجع الداخلي بتقييم كافة مواقع المخاطر والأهمية النسبية للمخاطر داخل المؤسسة.					
06	يقوم المراجع الداخلي بتحديد المواقع الأكثر مخاطرة والتي هي بحاجة للمراجعة أكثر من غيرها.					
الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية						
أولا: مدى الالتزام بإجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية						
01	يقوم المراجع الداخلي بفهم هيكل نظام الرقابة الداخلية.					
02	يقوم المراجع الداخلي بتحديد مخاطر الرقابة.					
03	يجري المراجع الداخلي اختبارات الالتزام.					
04	يقوم المراجع الداخلي بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية.					

ثانيا: مدى استعمال الأساليب المتعارف عليها في تقييم نظام الرقابة الداخلية						
01	**يستخدم المراجع الداخلي أسلوب الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية.**					
02	**يستخدم المراجع الداخلي المذكرة المكتوبة (التقرير الوصفي) لوصف وفهم نظام الرقابة الداخلية.**					
03	**يستخدم المراجع الداخلي خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية.**					
الفرع الثالث: فحص الحسابات وإيصال النتائج						
01	**يفحص المراجع الداخلي الحسابات انطلاقا من نتائج تقييمه لنظام الرقابة الداخلية.**					
02	**تتم عملية فحص الحسابات عن طريق تحديد آثار تقييم نظام الرقابة الداخلية.**					
03	**يتم فحص الحسابات عن طريق اختبارات التطابق والتجانس.**					
04	**يتم فحص الحسابات عن طريق اختبارات الاستمرارية، وكذا الملاحظة المادية.**					
05	**يلتزم المراجع الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير النهائية لكل الأطراف المعنية.**					
06	**يبدي المراجع الداخلي رأيه بصفة موضوعية حول حسابات المؤسسة ومدى تمثيلها لحقيقة أعمال المؤسسة محل المراجعة.**					
07	**يشير المراجع الداخلي في تقريره إلى نتيجة تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، ونقاط القوة والضعف، وسبل تحسينها.**					
الفرع الرابع: متابعة التوصيات						
01	**يبدي المراجع الداخلي في تقريره التوصيات اللازمة لتصحيح و تحسين أداء المؤسسة.**					
02	**يتابع المراجع الداخلي مدى الالتزام بتنفيذ التوصيات المقدمة في تقريره.**					

03	يتأكد المراجع الداخلي من مدى فعالية الإجراءات التصحيحية المتخذة.					
04	تنتهي مرحلة متابعة التوصيات عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها المؤسسة.					

المحور الثاني: مدى التعاون و التنسيق بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي

الفرع الأول: مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي						
01	يستفيد المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي عند التخطيط لمهمته.					
02	يقوم المراجع الداخلي بمهام محددة معاونة للمراجع الخارجي.					
03	يحتاج المراجع الخارجي إلى إحاطته بتقارير المراجعة الداخلية و إعلامه بأية أمور قد تؤثر على عمله.					
04	تعتبر تقارير المراجعة الداخلية مصدرا مفيدا للمراجع الخراجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية.					
05	وجود نظام سليم و قوي للمراجعة الداخلية يزيد من ثقة المراجع الخارجي في درجة متانة نظام الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تقليص مدى إجراءات المراجعة الخارجية.					
06	يحصل المراجع الخارجي على الإيضاحات الكاملة من المراجع الداخلي لتوافر الخبرة و الدراية لديه بعمليات المؤسسة.					
07	يساعد المراجع الداخلي، المراجع الخارجي في عمليات الجرد خصوصا في المؤسسات ذات الفروع.					
الفرع الثاني: مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي						
01	يبلغ المراجع الخارجي، المراجع الداخلي بأية معلومات مهمة قد تؤثر على عملية المراجعة الداخلية.					

02	يستفيد المراجع الداخلي من علاقته مع المراجع الخارجي عند إعداد خططه ومناقشة نتائج أعماله.					
03	يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي.					
04	قيام المراجع الخارجي بتقييم أعمال المراجعة الداخلية يفيد المراجع الداخلي في تطوير وتحسين عمله باستمرار.					
05	يعتمد المراجع الداخلي على المراجع الخارجي كمرجع لمساعدته في حل أي مشكلة قد تواجهه.					

المحور الثالث: اتخاذ القرارات المالية

الفرع الأول: قرار الاستثمار						
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار نوعية الاستثمار الملائم لاستراتيجية المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.					
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى تحقيق معدلات النمو المطلوبة عند اتخاذ قرار الاستثمار.					
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة ومصادر تمويلها عند اتخاذ قرار الاستثمار.					
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة الخطر الذي تتعرض له التدفقات النقدية في المستقبل وطبيعة هذه المخاطر عند اتخاذ قرار الاستثمار.					
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها مستقبلا عند اتخاذ قرار الاستثمار.					
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار دراسة البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.					

07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى امكانية تطور و استقرار المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.					
الفرع الثاني: قرار التمويل						
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدل النمو المتوقع في المبيعات عند تحديد حجم التمويل المطلوب.					
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسة توزيع الأرباح عند تحديد حجم التمويل المطلوب.					
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار كثافة رأس المال عند تحديد حجم التمويل المطلوب.					
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسات تسعير المنتج عند تحديد حجم التمويل المطلوب.					
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى الملائمة بين طبيعة المصدر التمويلي و طبيعة الاستخدام عند تحديد نوع التمويل المطلوب.					
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الدخل المحقق (ناتج مقارنة تكلفة التمويل مع العائد المحقق على الموجودات) عند تحديد نوع التمويل المطلوب.					
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة المخاطرة عند تحديد نوع التمويل المطلوب.					
08	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى القدرة على تعديل أموال التمويل (المرونة) عند تحديد نوع التمويل المطلوب.					
09	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التوقيت المناسب عند تحديد نوع التمويل المطلوب.					
الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح						
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر الفرص الاستثمارية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار المرحلة التي تمر بها في حياتها عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					

03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر النقدية (السيولة) عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة التمويل للملكية الخارجية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى استقرار توزيعات الأرباح السابقة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي و البحث العلمـــــــي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيـــــــجل–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية و جبائيه معمقة

–الاستبيان الخاص بالمراجع الخارجي–

تقوم الطالبة **صراح حيمران**، تحت إشراف الأستاذ **فيصل قميحة**، بإعداد مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان "**أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية**". معتمدين في ذلك على هذا الاستبيان، كأداة للدراسة وجمع المعلومات. لذا نلتمس من سيادتكم العون والمساعدة في إعداد وإنجاح هذه الدراسة، من خلال الإجابة الجادة والموضوعية على هذا الاستبيان.

نحيطكم علما بأن صحة نتائج دراستنا هذه تعتمد على دقة وصدق المعلومات التي تدلون بها، وأننا سنلتزم بالسرية التامة حيال هذه المعلومات، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شكرا لتعاونكم و جزاكم الله عنا كل الخير

ملاحظة: نرجو منكم الإجابة بوضع علامة (×) في المربع الذي يعبر عن رأيكم بصراحة

الجزء الأول: البيانات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة الى 40 سنة ☐

من 41 سنة الى 51 سنة ☐ أكثر من 51 سنة ☐

المستوى الدراسي: ليسانس ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ شهادة أخرى .....

الشهادة المهنية: محافظ حسابات ☐ خبير حسابات ☐

عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐

من 11 الى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

الجزء الثاني: البيانات الموضوعية

المحور الأول: مدى التزام المراجعين الخارجين بإجراءات المراجعة الخارجية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفرع الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة						
01	يتحقق المراجع الخارجي من صحة تعيينه.					
02	يتصل المراجع الخارجي بالمراجع السابق					
03	يتأكد المراجع الخارجي من نطاق عملية المراجعة.					
04	يجري المراجع الخارجي اتصالات أولية مع المؤسسة محل المراجعة.					
05	يقوم المراجع الخارجي بفحص وتقييم النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة.					
06	يقوم المراجع الخارجي بالاطلاع على التقارير والقوائم المالية للسنوات السابقة.					
07	يقوم المراجع الخارجي بفحص التنظيم الإداري للمؤسسة.					
08	يقوم المراجع الخارجي بفحص النظام الضريبي للمؤسسة محل المراجعة.					
09	يقوم المراجع الخارجي بعد قبول المهمة بوضع خطة عمل له ولمساعديه.					
10	يقوم المراجع الخارجي بتقسيم أعمال المراجعة على أعضاء فرقته كل حسب خبرته و كفاءته وتخصصه.					
الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية						
أولا: مدى الالتزام بإجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية						
01	يقوم المراجع الخارجي بجمع إجراءات الرقابة الداخلية.					

02	يجري المراجع الخارجي اختبارات الفهم والتطابق لتقييم مدى فهمه لنظام الرقابة الداخلية.					
03	يقوم المراجع الخارجي بتقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية.					
04	يقوم المراجع الخارجي باختبارات الاستمرارية لنقاط القوة المتوصل إليها من خلال التقييم الأولي للنظام.					
05	يقوم المراجع الخارجي بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية.					
ثانيا: مدى استعمال الأساليب المتعارف عليها في تقييم نظام الرقابة الداخلية						
01	يستخدم المراجع الخارجي أسلوب الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية.					
02	يستخدم المراجع الخارجي المذكرة المكتوبة (التقرير الوصفي) لوصف و فهم نظام الرقابة الداخلية.					
03	يستخدم المراجع الخارجي خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية.					
الفرع الثالث: جمع أدلة الإثبات						
01	يستخدم المراجع الخارجي الوجود المادي للأصل عن طريق الجرد للتأكد من صحة رصيد الحسابات التي يقوم بفحصها و تدقيقها.					
02	يستخدم المراجع الخارجي المستندات للتحقق من صحة أرصدة الحسابات التي يراجعها.					
03	يستخدم المراجع الخارجي المصادقات للتحقق من صحة أرصدة العملاء.					
04	يعتمد المراجع الخارجي على الإجراءات التحليلية (التحليل المالي) لفحص و تدقيق الحسابات.					
05	يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية السليم كدليل على صحة الدفاتر و السجلات المحاسبية و خلوها من الأخطاء و التلاعب.					

06	يعتمد المراجع الخارجي على صحة الأرصدة من الناحية الحسابية كدليل على صحة وانتظام الدفاتر والسجلات.					
07	يستخدم المراجع الخارجي الاستفسارات التي يحصل عليها من العميل كدليل للتحقق من صحة الدفاتر والسجلات المحاسبية.					
الفرع الرابع: إعداد التقرير						
01	يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى مدى توافق القوائم المالية محل المراجعة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.					
02	يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.					
03	يلتزم المراجع الخارجي في تقريره بالإفصاح الكافي.					
04	يلتزم المراجع الخارجي في تقريره بإبداء رأيه في القوائم المالية، كوحدة واحدة.					
05	يلتزم المراجع الخارجي في حالة امتناعه عن إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة بذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك.					

المحور الثاني: مدى التعاون و التنسيق بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي

الفرع الأول: مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي						
01	يستفيد المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي عند التخطيط لمهمته.					
02	يقوم المراجع الداخلي بمهام محددة معاونة للمراجع الخارجي.					
03	يحتاج المراجع الخارجي إلى إحاطته بتقارير المراجعة الداخلية و إعلامه بأية أمور قد تؤثر على عمله.					

04	تعتبر تقارير المراجعة الداخلية مصدرا مفيدا للمراجع الخارجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية.					
05	وجود نظام سليم و قوي للمراجعة الداخلية يزيد من ثقة المراجع الخارجي في درجة متانة نظام الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تقليص مدى إجراءات المراجعة الخارجية.					
06	يحصل المراجع الخارجي على الإيضاحات الكاملة من المراجع الداخلي لتوافر الخبرة و الدراية لديه بعمليات المؤسسة.					
07	يساعد المراجع الداخلي، المراجع الخارجي في عمليات الجرد خصوصا في المؤسسات ذات الفروع.					
الفرع الثاني: مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي						
01	يبلغ المراجع الخارجي، المراجع الداخلي بأية معلومات مهمة قد تؤثر على عملية المراجعة الداخلية.					
02	يستفيد المراجع الداخلي من علاقته مع المراجع الخارجي عند إعداد خططه ومناقشة نتائج أعماله.					
03	يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي.					
04	قيام المراجع الخارجي بتقييم أعمال المراجعة الداخلية يفيد المراجع الداخلي في تطوير وتحسين عمله باستمرار.					
05	يعتمد المراجع الداخلي على المراجع الخارجي كمرجع لمساعدته في حل أي مشكلة قد تواجهه.					

المحور الثالث: اتخاذ القرارات المالية

الفرع الأول: قرار الاستثمار						
01	**تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار نوعية الاستثمار الملائم لاستراتيجية المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.**					
02	**تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى تحقيق معدلات النمو المطلوبة عند اتخاذ قرار الاستثمار.**					
03	**تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة و مصادر تمويلها عند اتخاذ قرار الاستثمار.**					
04	**تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة الخطر الذي تتعرض له التدفقات النقدية في المستقبل وطبيعة هذه المخاطر عند اتخاذ قرار الاستثمار.**					
05	**تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها مستقبلا عند اتخاذ قرار الاستثمار.**					
06	**تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار دراسة البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.**					
07	**تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى امكانية تطور واستقرار المشروع عند اتخاذ قرار الاستثمار.**					
الفرع الثاني: قرار التمويل						
01	**تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدل النمو المتوقع في المبيعات عند تحديد حجم التمويل المطلوب.**					
02	**تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسة توزيع الأرباح عند تحديد حجم التمويل المطلوب.**					
03	**تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار كثافة رأس المال عند تحديد حجم التمويل المطلوب.**					
04	**تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسات تسعير**					

	المنتج عند تحديد حجم التمويل المطلوب.					
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى الملائمة بين طبيعة المصدر التمويلي وطبيعة الاستخدام عند تحديد نوع التمويل المطلوب					
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الدخل المحقق (ناتج مقارنة تكلفة التمويل مع العائد المحقق على الموجودات) عند تحديد نوع التمويل المطلوب.					
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة المخاطرة عند تحديد نوع التمويل المطلوب.					
08	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى القدرة على تعديل أموال التمويل (المرونة) عند تحديد نوع التمويل المطلوب.					
09	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التوقيت المناسب عند تحديد نوع التمويل المطلوب.					
الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح						
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر الفرص الاستثمارية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار المرحلة التي تمر بها في حياتها عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر النقدية (السيولة) عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة عند اتخاذ قرار التوزيع.					
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة التمويل للملكية الخارجية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					
07	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى استقرار توزيعات الأرباح السابقة عند اتخاذ قرار توزيع					

	الأرباح.					

نتائج تحليل الاستبانة الخاصة بالمراجع الداخلي

اختبار الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة عن طريق معامل الارتباط

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول: التخطيط وتقييم المخاطر

Corrélations

		A11	A12	A13	A14	A15	A16	totala1
A11	Corrélation de Pearson	1	,675**	-,297	,211	-,007	,544**	,539**
	Sig. (bilatérale)		,001	,179	,346	,976	,009	,010
	N	22	22	22	22	22	22	22
A12	Corrélation de Pearson	,675**	1	,034	,171	,142	,412	,679**
	Sig. (bilatérale)	,001		,881	,447	,530	,057	,001
	N	22	22	22	22	22	22	22
A13	Corrélation de Pearson	-,297	,034	1	-,292	,782**	,423*	,563**
	Sig. (bilatérale)	,179	,881		,187	,000	,050	,006
	N	22	22	22	22	22	22	22
A14	Corrélation de Pearson	,211	,171	-,292	1	-,368	-,015	,086
	Sig. (bilatérale)	,346	,447	,187		,092	,946	,703
	N	22	22	22	22	22	22	22
A15	Corrélation de Pearson	-,007	,142	,782**	-,368	1	,633**	,711**
	Sig. (bilatérale)	,976	,530	,000	,092		,002	,000
	N	22	22	22	22	22	22	22
A16	Corrélation de Pearson	,544**	,412	,423*	-,015	,633**	1	,866**
	Sig. (bilatérale)	,009	,057	,050	,946	,002		,000
	N	22	22	22	22	22	22	22
totala1	Corrélation de Pearson	,539**	,679**	,563**	,086	,711**	,866**	1
	Sig. (bilatérale)	,010	,001	,006	,703	,000	,000	
	N	22	22	22	22	22	22	22

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

اختبار الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

Corrélations

		A21	A22	A23	A24	A25	A26	A27	totala2
A21	Corrélation de Pearson	1	,492*	-,072	,068	-,126	,439*	-,328	,517*
	Sig. (bilatérale)		,020	,751	,763	,576	,041	,136	,014
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
A22	Corrélation de Pearson	,492*	1	,224	,061	,165	,164	,036	,682**
	Sig. (bilatérale)	,020		,317	,788	,462	,465	,874	,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
A23	Corrélation de Pearson	-,072	,224	1	-,226	,393	,044	-,096	,399
	Sig. (bilatérale)	,751	,317		,312	,071	,847	,672	,066

	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,068	,061	-,226	1	-,061	,428*	,230	,383
A24	Sig. (bilatérale)	,763	,788	,312		,787	,047	,304	,079
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	-,126	,165	,393	-,061	1	-,135	,371	,452*
A25	Sig. (bilatérale)	,576	,462	,071	,787		,551	,089	,035
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,439*	,164	,044	,428*	-,135	1	-,136	,571**
A26	Sig. (bilatérale)	,041	,465	,847	,047	,551		,545	,006
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	-,328	,036	-,096	,230	,371	-,136	1	,273
A27	Sig. (bilatérale)	,136	,874	,672	,304	,089	,545		,219
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,517*	,682**	,399	,383	,452*	,571**	,273	1
totala2	Sig. (bilatérale)	,014	,000	,066	,079	,035	,006	,219	
	N	22	22	22	22	22	22	22	22

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

اختبار الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث: فحص الحسابات وإيصال النتائج

Corrélations

		A31	A32	A33	A34	A35	A36	A37	totala3
	Corrélation de Pearson	1	,571**	-,330	,040	,026	-,091	,073	,310
A31	Sig. (bilatérale)		,005	,134	,860	,908	,687	,746	,161
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,571**	1	,025	-,024	-,102	,101	-,285	,354
A32	Sig. (bilatérale)	,005		,912	,916	,653	,655	,198	,106
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	-,330	,025	1	-,045	,179	-,084	-,116	,369
A33	Sig. (bilatérale)	,134	,912		,841	,424	,710	,608	,091
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,040	-,024	-,045	1	-,046	,453*	,245	,567**
A34	Sig. (bilatérale)	,860	,916	,841		,840	,034	,272	,006
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,026	-,102	,179	-,046	1	-,025	-,151	,381
A35	Sig. (bilatérale)	,908	,653	,424	,840		,911	,502	,080
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	-,091	,101	-,084	,453*	-,025	1	,321	,558**
A36	Sig. (bilatérale)	,687	,655	,710	,034	,911		,145	,007
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,073	-,285	-,116	,245	-,151	,321	1	,313
A37	Sig. (bilatérale)	,746	,198	,608	,272	,502	,145		,156
	N	22	22	22	22	22	22	22	22

total a3	Corrélation de Pearson	,310	,354	,369	,567**	,381	,558**	,313	1
	Sig. (bilatérale)	,161	,106	,091	,006	,080	,007	,156	
	N	22	22	22	22	22	22	22	22

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

اختبار الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع: متابعة التوصيات

Corrélations

		A41	A42	A43	A44	totala4
A41	Corrélation de Pearson	1	,114	,279	-,014	,451*
	Sig. (bilatérale)		,622	,221	,954	,040
	N	21	21	21	21	21
A42	Corrélation de Pearson	,114	1	-,021	-,199	,480*
	Sig. (bilatérale)	,622		,926	,375	,024
	N	21	22	22	22	22
A43	Corrélation de Pearson	,279	-,021	1	,284	,562**
	Sig. (bilatérale)	,221	,926		,200	,006
	N	21	22	22	22	22
A44	Corrélation de Pearson	-,014	-,199	,284	1	,622**
	Sig. (bilatérale)	,954	,375	,200		,002
	N	21	22	22	22	22
totala4	Corrélation de Pearson	,451*	,480*	,562**	,622**	1
	Sig. (bilatérale)	,040	,024	,006	,002	
	N	21	22	22	22	22

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الاتساق البنائي لفروع المحور الأول: (مدى التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية)

Corrélations

		totala1	totala2	totala3	totala4	totala
totala1	Corrélation de Pearson	1	,750**	,345	,363	,838**
	Sig. (bilatérale)		,000	,116	,097	,000
	N	22	22	22	22	22
totala2	Corrélation de Pearson	,750**	1	,448*	,524*	,889**
	Sig. (bilatérale)	,000		,037	,012	,000
	N	22	22	22	22	22
totala3	Corrélation de Pearson	,345	,448*	1	,562**	,710**
	Sig. (bilatérale)	,116	,037		,006	,000
	N	22	22	22	22	22
totala4	Corrélation de Pearson	,363	,524*	,562**	1	,698**
	Sig. (bilatérale)	,097	,012	,006		,000
	N	22	22	22	22	22
totala	Corrélation de Pearson	,838**	,889**	,710**	,698**	1

	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	22	22	22	22	22

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول: (مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي)

Corrélations

		B11	B12	B13	B14	B15	B16	B17	totalb1
B11	Corrélation de Pearson	1	,092	-,142	,386	,563**	,610**	,329	,716**
	Sig. (bilatérale)		,685	,528	,076	,006	,003	,135	,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
B12	Corrélation de Pearson	,092	1	,344	,280	-,211	-,242	,195	,337
	Sig. (bilatérale)	,685		,117	,207	,345	,278	,385	,125
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
B13	Corrélation de Pearson	-,142	,344	1	,417	,162	-,039	,082	,429*
	Sig. (bilatérale)	,528	,117		,053	,472	,865	,716	,047
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
B14	Corrélation de Pearson	,386	,280	,417	1	,426*	,201	,360	,748**
	Sig. (bilatérale)	,076	,207	,053		,048	,369	,100	,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
B15	Corrélation de Pearson	,563**	-,211	,162	,426*	1	,577**	,158	,678**
	Sig. (bilatérale)	,006	,345	,472	,048		,005	,483	,001
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
B16	Corrélation de Pearson	,610**	-,242	-,039	,201	,577**	1	,105	,559**
	Sig. (bilatérale)	,003	,278	,865	,369	,005		,642	,007
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
B17	Corrélation de Pearson	,329	,195	,082	,360	,158	,105	1	,568**
	Sig. (bilatérale)	,135	,385	,716	,100	,483	,642		,006
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
totalb1	Corrélation de Pearson	,716**	,337	,429*	,748**	,678**	,559**	,568**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,125	,047	,000	,001	,007	,006	
	N	22	22	22	22	22	22	22	22

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي)

Corrélations

		B21	B22	B23	B24	B25	totalb2
B21	Corrélation de Pearson	1	,445*	,464*	,171	,570**	,732**
	Sig. (bilatérale)		,038	,030	,448	,006	,000
	N	22	22	22	22	22	22
B22	Corrélation de Pearson	,445*	1	,538**	,312	,127	,682**
	Sig. (bilatérale)	,038		,010	,158	,573	,000

	N	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,464*	,538**	1	,443*	,450*	,806**
B23	Sig. (bilatérale)	,030	,010		,039	,036	,000
	N	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,171	,312	,443*	1	,493*	,650**
B24	Sig. (bilatérale)	,448	,158	,039		,020	,001
	N	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,570**	,127	,450*	,493*	1	,736**
B25	Sig. (bilatérale)	,006	,573	,036	,020		,000
	N	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,732**	,682**	,806**	,650**	,736**	1
totalb2	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,001	,000	
	N	22	22	22	22	22	22

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني

(مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي)

Corrélations

		totalb1	totalb2	totalb
	Corrélation de Pearson	1	,135	,805**
totalb1	Sig. (bilatérale)		,548	,000
	N	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,135	1	,697**
totalb2	Sig. (bilatérale)	,548		,000
	N	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,805**	,697**	1
totalb	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	22	22	22

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قرار الاستثمار)

Corrélations

		C11	C12	C13	C14	C15	C16	C17	totalc1
	Corrélation de Pearson	1	,290	,000	,224	,426*	,261	,445*	,611**
C11	Sig. (bilatérale)		,191	1,000	,315	,048	,241	,038	,003
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,290	1	,324	,506*	,316	,012	,349	,589**
C12	Sig. (bilatérale)	,191		,141	,016	,152	,956	,111	,004
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,000	,324	1	,028	-,212	,065	,299	,213
C13	Sig. (bilatérale)	1,000	,141		,902	,344	,775	,177	,341
	N	22	22	22	22	22	22	22	22

	Corrélation de Pearson	,224	,506*	,028	1	,408	,339	,276	,626**
C14	Sig. (bilatérale)	,315	,016	,902		,060	,122	,214	,002
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,426*	,316	-,212	,408	1	,590**	,381	,797**
C15	Sig. (bilatérale)	,048	,152	,344	,060		,004	,080	,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,261	,012	,065	,339	,590**	1	,327	,675**
C16	Sig. (bilatérale)	,241	,956	,775	,122	,004		,138	,001
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,445*	,349	,299	,276	,381	,327	1	,693**
C17	Sig. (bilatérale)	,038	,111	,177	,214	,080	,138		,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,611**	,589**	,213	,626**	,797**	,675**	,693**	1
totalc1	Sig. (bilatérale)	,003	,004	,341	,002	,000	,001	,000	
	N	22	22	22	22	22	22	22	22

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (قرار التمويل)

Corrélations

		C21	C22	C23	C24	C25	C26	C27	C28	C29	totalc2
	Corrélation de Pearson	1	,413	,239	,726**	,330	,632**	-,078	-,073	,545**	,670**
C21	Sig. (bilatérale)		,056	,284	,000	,133	,002	,731	,746	,009	,001
	N	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,413	1	,099	,635**	,291	,750**	,482*	,516*	,359	,821**
C22	Sig. (bilatérale)	,056		,660	,002	,189	,000	,023	,014	,101	,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,239	,099	1	,270	-,375	,006	-,008	-,223	,123	,177
C23	Sig. (bilatérale)	,284	,660		,225	,086	,977	,972	,319	,586	,430
	N	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,726**	,635**	,270	1	,448*	,830**	-,033	,249	,719**	,876**
C24	Sig. (bilatérale)	,000	,002	,225		,037	,000	,885	,265	,000	,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,330	,291	-,375	,448*	1	,447*	,313	,265	,321	,546**
C25	Sig. (bilatérale)	,133	,189	,086	,037		,037	,156	,233	,145	,009
	N	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,632**	,750**	,006	,830**	,447*	1	,215	,331	,551**	,864**
C26	Sig. (bilatérale)	,002	,000	,977	,000	,037		,336	,133	,008	,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	-,078	,482*	-,008	-,033	,313	,215	1	,471*	-,084	,382
C27	Sig. (bilatérale)	,731	,023	,972	,885	,156	,336		,027	,711	,079
	N	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
C28	Corrélation de Pearson	-,073	,516*	-,223	,249	,265	,331	,471*	1	,487*	,536*

	Sig. (bilatérale)	,746	,014	,319	,265	,233	,133	,027		,022	,010
	N	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,545**	,359	,123	,719**	,321	,551**	-,084	,487*	1	,722**
C29	Sig. (bilatérale)	,009	,101	,586	,000	,145	,008	,711	,022		,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,670**	,821**	,177	,876**	,546**	,864**	,382	,536*	,722**	1
total c2	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,430	,000	,009	,000	,079	,010	,000	
	N	22	22	22	22	22	22	22	22	22	22

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (قرار توزيع الأرباح)

Corrélations

		C31	C32	C33	C34	C35	C36	C37	totalc3
	Corrélation de Pearson	1	,000	,493*	-,111	,222	-,200	,000	,224
C31	Sig. (bilatérale)		1,000	,020	,622	,320	,371	1,000	,317
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,000	1	,169	,811**	,606**	,669**	,458*	,860**
C32	Sig. (bilatérale)	1,000		,452	,000	,003	,001	,032	,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,493*	,169	1	,210	,288	,138	-,076	,441*
C33	Sig. (bilatérale)	,020	,452		,349	,194	,540	,738	,040
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	-,111	,811**	,210	1	,668**	,712**	,477*	,879**
C34	Sig. (bilatérale)	,622	,000	,349		,001	,000	,025	,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,222	,606**	,288	,668**	1	,501*	,204	,778**
C35	Sig. (bilatérale)	,320	,003	,194	,001		,018	,362	,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	-,200	,669**	,138	,712**	,501*	1	,184	,717**
C36	Sig. (bilatérale)	,371	,001	,540	,000	,018		,412	,000
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,000	,458*	-,076	,477*	,204	,184	1	,533*
C37	Sig. (bilatérale)	1,000	,032	,738	,025	,362	,412		,011
	N	22	22	22	22	22	22	22	22
	Corrélation de Pearson	,224	,860**	,441*	,879**	,778**	,717**	,533*	1
totalc3	Sig. (bilatérale)	,317	,000	,040	,000	,000	,000	,011	
	N	22	22	22	22	22	22	22	22

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الاتساق البنائي لفروع المحور الثالث (اتخاذ القرارات المالية)

Corrélations

		totalc1	totalc2	totalc3	totalc
totalc1	Corrélation de Pearson	1	,542**	,444*	,751**
	Sig. (bilatérale)		,009	,039	,000
	N	22	22	22	22
totalc2	Corrélation de Pearson	,542**	1	,783**	,933**
	Sig. (bilatérale)	,009		,000	,000
	N	22	22	22	22
totalc3	Corrélation de Pearson	,444*	,783**	1	,868**
	Sig. (bilatérale)	,039	,000		,000
	N	22	22	22	22
totalc	Corrélation de Pearson	,751**	,933**	,868**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	22	22	22	22

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

Corrélations

		totala	totalb	totalc	totalt
totala	Corrélation de Pearson	1	,373	,452	,781**
	Sig. (bilatérale)		,127	,060	,000
	N	18	18	18	18
totalb	Corrélation de Pearson	,373	1	,586*	,759**
	Sig. (bilatérale)	,127		,011	,000
	N	18	18	18	18
totalc	Corrélation de Pearson	,452	,586*	1	,864**
	Sig. (bilatérale)	,060	,011		,000
	N	18	18	18	18
totalt	Corrélation de Pearson	,781**	,759**	,864**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	18	18	18	18

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الثبات ألفا كرومباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,681	11

معامل الثبات ألفا كرومباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,776	24

معامل الثبات ألفا كرومباخ للمحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,893	23

معامل الثبات ألفا كرومباخ لجميع المحاور

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,798	59

نتائج تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	18	81,8	81,8	81,8
	أنثى	4	18,2	18,2	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة30 من أقل	7	31,8	31,8	31,8
	سنة 40 إلى سنة30من	11	50,0	50,0	81,8
	سنة 51 من أكثر	4	18,2	18,2	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

المستوى

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أخرى شهادة	4	18,2	18,2	18,2
	ليسانس	16	72,7	72,7	90,9
	ماجستير	2	9,1	9,1	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	المؤسسة مدير	1	4,5	4,5	4,5
	مالي مدير	3	13,6	13,6	18,2
	المحاسبة قسم رئيس	14	63,6	63,6	81,8
	داخلي مدقق	4	18,2	18,2	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	6	27,3	27,3	27,3
	سنوات 10 إلى 5 من	9	40,9	40,9	68,2
	سنة 15 إلى 11 من	2	9,1	9,1	77,3
	سنة 15 من أكثر	5	22,7	22,7	100,0
	Total	22	100,0	100,0	

اختبار التوزيع الطبيعي (معامل الثبات ألفا كرومباخ)

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
totalt	,133	22	,200*	,957	22	,435

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

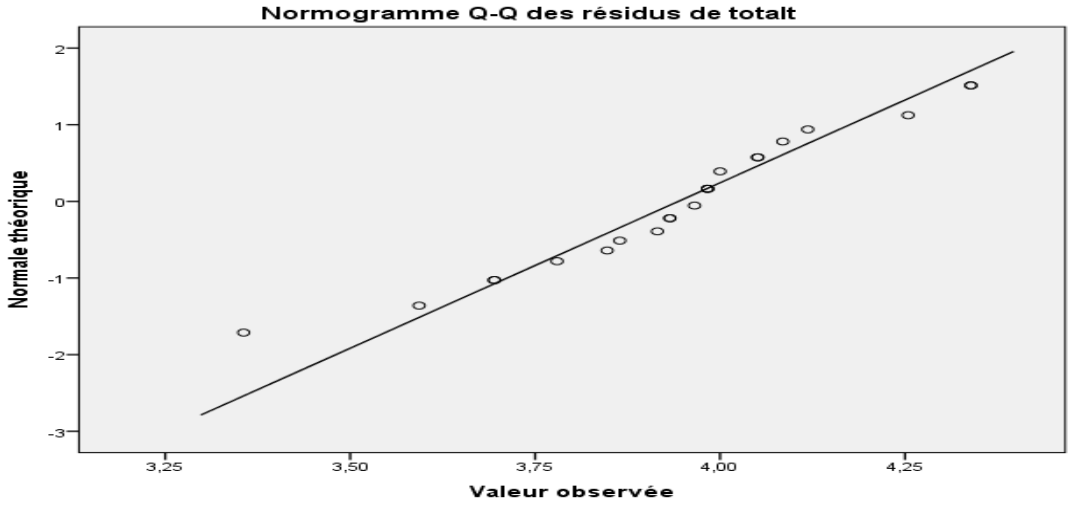

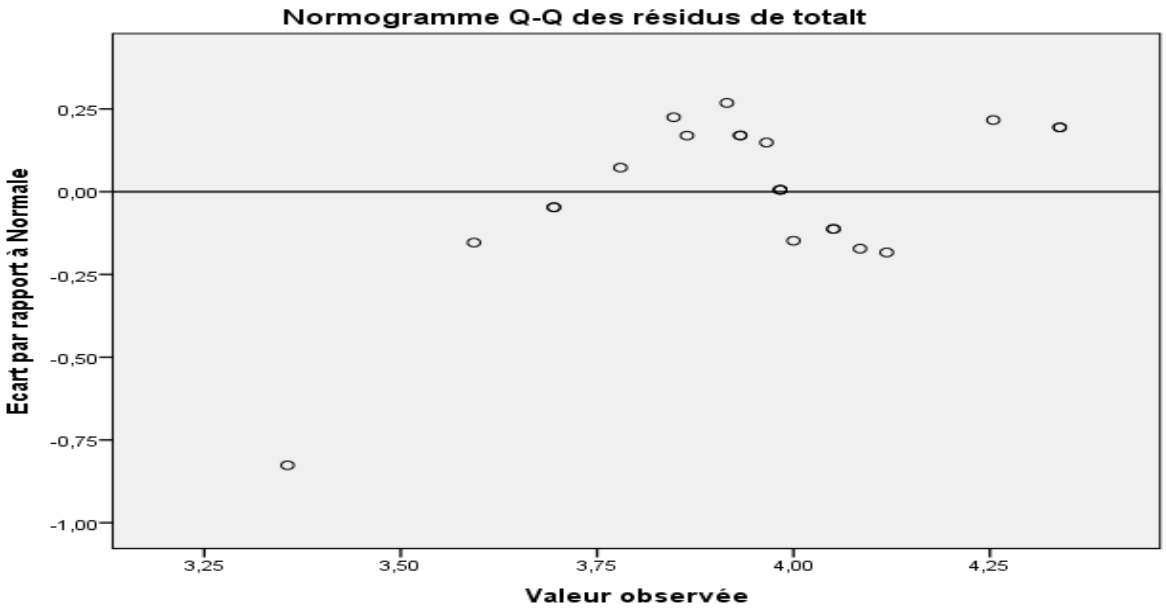

تحليل فقرات الاستبانة (اختبار T)

تحليل فقرات المحور الأول:

مدى التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A11	22	4,14	,640	,136
A12	22	3,86	1,037	,221
A13	22	4,23	,922	,197
A14	22	4,09	,610	,130
A15	22	4,36	1,002	,214
A16	22	4,09	,921	,196
A21	22	4,27	,985	,210
A22	22	3,55	,858	,183
A23	22	3,55	,858	,183
A24	22	4,36	,581	,124
A25	22	3,82	,733	,156
A26	22	3,77	,922	,197
A27	22	3,95	,844	,180
A31	22	4,18	,733	,156
A32	22	3,91	,610	,130
A33	22	3,68	1,129	,241
A34	22	3,86	,889	,190
A35	22	4,41	,908	,194
A36	22	4,05	,844	,180
A37	22	4,32	,646	,138
A41	21	4,62	,498	,109
A42	22	4,36	,902	,192
A43	22	4,27	,456	,097
A44	22	3,86	1,037	,221

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A11	8,333	21	,000	1,136	,85	1,42
A12	3,906	21	,001	,864	,40	1,32
A13	6,241	21	,000	1,227	,82	1,64
A14	8,386	21	,000	1,091	,82	1,36
A15	6,382	21	,000	1,364	,92	1,81

A16	5,555	21	,000	1,091	,68	1,50
A21	6,062	21	,000	1,273	,84	1,71
A22	2,982	21	,007	,545	,17	,93
A23	2,982	21	,007	,545	,17	,93
A24	11,007	21	,000	1,364	1,11	1,62
A25	5,238	21	,000	,818	,49	1,14
A26	3,930	21	,001	,773	,36	1,18
A27	5,306	21	,000	,955	,58	1,33
A31	7,566	21	,000	1,182	,86	1,51
A32	6,988	21	,000	,909	,64	1,18
A33	2,832	21	,010	,682	,18	1,18
A34	4,557	21	,000	,864	,47	1,26
A35	7,278	21	,000	1,409	1,01	1,81
A36	5,811	21	,000	1,045	,67	1,42
A37	9,566	21	,000	1,318	1,03	1,60
A41	14,910	20	,000	1,619	1,39	1,85
A42	7,090	21	,000	1,364	,96	1,76
A43	13,096	21	,000	1,273	1,07	1,47
A44	3,906	21	,001	,864	,40	1,32

تحليل فقرات المحور الثاني:

مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B11	22	3,82	,907	,193
B12	22	3,86	,834	,178
B13	22	3,68	,839	,179
B14	22	4,00	,816	,174
B15	22	3,82	,958	,204
B16	22	3,77	,869	,185
B17	22	3,77	,973	,207
B21	22	4,05	,722	,154
B22	22	3,77	,922	,197
B23	22	4,14	,834	,178
B24	22	4,23	,685	,146
B25	22	3,86	,941	,201

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B11	4,231	21	,000	,818	,42	1,22
B12	4,860	21	,000	,864	,49	1,23
B13	3,813	21	,001	,682	,31	1,05
B14	5,745	21	,000	1,000	,64	1,36
B15	4,006	21	,001	,818	,39	1,24
B16	4,170	21	,000	,773	,39	1,16
B17	3,727	21	,001	,773	,34	1,20
B21	6,789	21	,000	1,045	,73	1,37
B22	3,930	21	,001	,773	,36	1,18
B23	6,394	21	,000	1,136	,77	1,51
B24	8,399	21	,000	1,227	,92	1,53
B25	4,305	21	,000	,864	,45	1,28

تحليل فقرات المحور الثالث: القرارات المالية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
C11	22	4,50	,673	,143
C12	22	4,18	,733	,156
C13	22	4,64	,492	,105
C14	22	4,27	,631	,135
C15	22	3,64	1,329	,283
C16	22	3,95	,950	,203
C17	22	4,18	,795	,169
C21	22	4,00	,816	,174
C22	22	3,68	1,129	,241
C23	22	3,82	,733	,156
C24	22	3,50	,964	,205
C25	22	3,73	,883	,188
C26	22	3,77	,922	,197
C27	22	4,23	,752	,160
C28	22	3,82	,795	,169
C29	22	3,45	,963	,205
C31	22	4,00	,535	,114
C32	22	3,86	,834	,178
C33	22	4,05	,722	,154
C34	22	3,45	,800	,171
C35	22	3,50	,802	,171

C36	22	3,14	,889	,190
C37	22	3,00	,873	,186

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
C11	10,460	21	,000	1,500	1,20	1,80
C12	7,566	21	,000	1,182	,86	1,51
C13	15,588	21	,000	1,636	1,42	1,85
C14	9,459	21	,000	1,273	,99	1,55
C15	2,246	21	,036	,636	,05	1,23
C16	4,713	21	,000	,955	,53	1,38
C17	6,973	21	,000	1,182	,83	1,53
C21	5,745	21	,000	1,000	,64	1,36
C22	2,832	21	,010	,682	,18	1,18
C23	5,238	21	,000	,818	,49	1,14
C24	2,434	21	,024	,500	,07	,93
C25	3,864	21	,001	,727	,34	1,12
C26	3,930	21	,001	,773	,36	1,18
C27	7,659	21	,000	1,227	,89	1,56
C28	4,827	21	,000	,818	,47	1,17
C29	2,215	21	,038	,455	,03	,88
C31	8,775	21	,000	1,000	,76	1,24
C32	4,860	21	,000	,864	,49	1,23
C33	6,789	21	,000	1,045	,73	1,37
C34	2,664	21	,015	,455	,10	,81
C35	2,925	21	,008	,500	,14	,86
C36	,720	21	,480	,136	-,26	,53
C37	,000	21	1,000	,000	-,39	,39

اختبار الفرضيات الرئيسية (T-TEST)

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
totala	22	4,0643	,32729	,06978
totalb	22	3,8977	,41303	,08806
totalc	22	3,8419	,46102	,09829

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
totala	15,253	21	,000	1,06431	,9192	1,2094
totalb	10,195	21	,000	,89773	,7146	1,0809
totalc	8,565	21	,000	,84190	,6375	1,0463

اختبار الفرضية الجزئية الأولى من المحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
totalb1	22	3,8182	,51259	,10928

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
totalb1	7,487	21	,000	,81818	,5909	1,0454

اختبار الفرضية الجزئية الثانية من المحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
totalb2	22	4,0091	,59354	,12654

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
totalb2	7,974	21	,000	1,00909	,7459	1,2723

اختبار الفرضيات الجزئية للمحور الثالث (اتخاذ القرارات المالية)

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
totalc1	22	4,1948	,51327	,10943
totalc2	22	3,7778	,57069	,12167
totalc3	22	3,5714	,51224	,10921

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
totalc1	10,918	21	,000	1,19481	,9672	1,4224
totalc2	6,392	21	,000	,77778	,5247	1,0308
totalc3	5,232	21	,000	,57143	,3443	,7985

نتائج اختبار فرضيات الأثر (نتائج نموذج الانحدار)

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,471[a]	,222	-,026	,46708

a. Valeurs prédites : (constantes), totala

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,99	1	,100	5,458	,006[b]
	Résidu	3,473	20	,218		
	Total	4,463	21			

a. Variable dépendante : totalc

b. Valeurs prédites : (constantes), totala

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,985	1,270		2,351	,029
	totala	,211	,311	,150	,677	,006

a. Variable dépendante : totalc

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,491[a]	,242	,099	,43753

a. Valeurs prédites : (constantes), totalb

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1,08	1	,635	5,316	,004[b]
	Résidu	2,749	20	,191		
	Total	4,463	21			

a. Variable dépendante : totalc

b. Valeurs prédites : (constantes), totalb

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	5,483	,906		6,053	,000
	totalb	-,421	,231	-,377	-1,821	,084

a. Variable dépendante : totalc

اختبار الفروق عن طريق اختبار T للعينة المستقلة و اختبار ANOVA

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للجنس

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
totalt	ذكر	18	3,9472	,21216	,05001
	أنثى	4	3,9280	,34635	,17318

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
									Inférieure	Supérieure
totalt	Hypothèse de variances égales	3,016	,098	,147	20	,885	,01927	,13111	-,25421	,29275
	Hypothèse de variances inégales			,107	3,517	,921	,01927	,18025	-,50951	,54805

نتائج اختبار الفروق بالنسبة العمر

ANOVA à 1 facteur

totalt

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,043	2	,021	,376	,692
Intra-groupes	1,083	19	,057		
Total	1,126	21			

نتائج اختبار الفروق بالنسبة المستوى الدراسي

ANOVA à 1 facteur

Totalt

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,014	2	,007	,120	,888
Intra-groupes	1,112	19	,059		
Total	1,126	21			

نتائج اختبار الفروق بالنسبة الوظيفة

ANOVA à 1 facteur

totalt

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,024	3	,008	,129	,942
Intra-groupes	1,103	18	,061		
Total	1,126	21			

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للخبرة

ANOVA à 1 facteur

totalt

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,165	3	,055	1,032	,402
Intra-groupes	,961	18	,053		
Total	1,126	21			

نتائج تحليل الاستبانة الخاصة بالمراجع الخارجي

اختبار الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة عن طريق معامل الارتباط

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة)

Corrélations

		A11	A12	A13	A14	A15	A16	A17	A18	A19	A110	total a1
A11	Corrélation de Pearson	1	,155	,302	,015	,232	,121	,279	,289	,331	,378	,533*
	Sig. (bilatérale)		,539	,224	,952	,355	,631	,263	,244	,180	,122	,023
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A12	Corrélation de Pearson	,155	1	,020	-,088	,457	,193	,259	,295	,460	-,115	,535*
	Sig. (bilatérale)	,539		,938	,729	,056	,443	,300	,235	,055	,650	,022
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A13	Corrélation de Pearson	,302	,020	1	,370	,141	,397	-,100	,397	-,230	,057	,402
	Sig. (bilatérale)	,224	,938		,131	,578	,103	,694	,103	,359	,821	,098
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A14	Corrélation de Pearson	,015	-,088	,370	1	,263	,265	-,130	,550*	-,188	-,054	,426
	Sig. (bilatérale)	,952	,729	,131		,292	,289	,607	,018	,456	,833	,078
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A15	Corrélation de Pearson	,232	,457	,141	,263	1	,403	,424	,645**	,408	,204	,737**
	Sig. (bilatérale)	,355	,056	,578	,292		,097	,079	,004	,093	,417	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A16	Corrélation de Pearson	,121	,193	,397	,265	,403	1	,296	,532*	-,066	-,132	,511*
	Sig. (bilatérale)	,631	,443	,103	,289	,097		,233	,023	,795	,603	,030

	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A17	Corrélation de Pearson	,279	,259	-,100	-,130	,424	,296	1	,433	,577*	,231	,569*
	Sig. (bilatérale)	,263	,300	,694	,607	,079	,233		,073	,012	,357	,014
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A18	Corrélation de Pearson	,289	,295	,397	,550*	,645**	,532*	,433	1	,329	,263	,847**
	Sig. (bilatérale)	,244	,235	,103	,018	,004	,023	,073		,183	,291	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A19	Corrélation de Pearson	,331	,460	-,230	-,188	,408	-,066	,577*	,329	1	,667**	,576*
	Sig. (bilatérale)	,180	,055	,359	,456	,093	,795	,012	,183		,003	,012
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A110	Corrélation de Pearson	,378	-,115	,057	-,054	,204	-,132	,231	,263	,667**	1	,378
	Sig. (bilatérale)	,122	,650	,821	,833	,417	,603	,357	,291	,003		,121
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
total a1	Corrélation de Pearson	,533*	,535*	,402	,426	,737**	,511*	,569*	,847**	,576*	,378	1
	Sig. (bilatérale)	,023	,022	,098	,078	,000	,030	,014	,000	,012	,121	
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)

Corrélations

		A21	A22	A23	A24	A25	A26	A27	A28	totala2
A21	Corrélation de Pearson	1	,530*	,637**	,179	,458	,107	,424	,548*	,641**
	Sig. (bilatérale)		,024	,004	,478	,056	,673	,079	,019	,004
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A22	Corrélation de Pearson	,530*	1	,431	,437	,497*	,468*	,690**	,509*	,804**
	Sig. (bilatérale)	,024		,074	,070	,036	,050	,002	,031	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A23	Corrélation de Pearson	,637**	,431	1	,527*	,612**	,344	,360	,640**	,762**
	Sig. (bilatérale)	,004	,074		,025	,007	,162	,142	,004	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A24	Corrélation de Pearson	,179	,437	,527*	1	,268	,584*	,253	,327	,633**
	Sig. (bilatérale)	,478	,070	,025		,282	,011	,311	,186	,005
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A25	Corrélation de Pearson	,458	,497*	,612**	,268	1	,230	,573*	,740**	,733**
	Sig. (bilatérale)	,056	,036	,007	,282		,359	,013	,000	,001
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18
A26	Corrélation de Pearson	,107	,468*	,344	,584*	,230	1	,560*	,195	,665**

	Sig. (bilatérale)	,673	,050	,162	,011	,359		,016	,437	,003
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,424	,690**	,360	,253	,573*	,560*	1	,387	,769**
A27	Sig. (bilatérale)	,079	,002	,142	,311	,013	,016		,112	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,548*	,509*	,640**	,327	,740**	,195	,387	1	,721**
A28	Sig. (bilatérale)	,019	,031	,004	,186	,000	,437	,112		,001
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,641**	,804**	,762**	,633**	,733**	,665**	,769**	,721**	1
totala2	Sig. (bilatérale)	,004	,000	,000	,005	,001	,003	,000	,001	
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (جمع أدلة الإثبات)

Corrélations

		A31	A32	A33	A34	A35	A36	A37	totala3
	Corrélation de Pearson	1	,645**	,017	,327	-,283	,006	-,172	,207
A31	Sig. (bilatérale)		,004	,948	,186	,256	,982	,495	,409
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,645**	1	,103	,345	,076	,143	-,152	,408
A32	Sig. (bilatérale)	,004		,684	,161	,764	,570	,546	,093
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,017	,103	1	-,205	-,087	,281	,480*	,437
A33	Sig. (bilatérale)	,948	,684		,416	,733	,259	,044	,070
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,327	,345	-,205	1	,519*	,541*	-,427	,573*
A34	Sig. (bilatérale)	,186	,161	,416		,027	,020	,077	,013
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	-,283	,076	-,087	,519*	1	,585*	,058	,661**
A35	Sig. (bilatérale)	,256	,764	,733	,027		,011	,819	,003
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,006	,143	,281	,541*	,585*	1	,093	,835**
A36	Sig. (bilatérale)	,982	,570	,259	,020	,011		,714	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	-,172	-,152	,480*	-,427	,058	,093	1	,329
A37	Sig. (bilatérale)	,495	,546	,044	,077	,819	,714		,183
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,207	,408	,437	,573*	,661**	,835**	,329	1
totala3	Sig. (bilatérale)	,409	,093	,070	,013	,003	,000	,183	
	N	18	18	18	18	18	18	18	18

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع (إعداد التقرير)

Corrélations

		A41	A42	A43	A44	A45	totala4
A41	Corrélation de Pearson	1	,795**	,341	,297	,040	,695**
	Sig. (bilatérale)		,000	,166	,231	,875	,001
	N	18	18	18	18	18	18
A42	Corrélation de Pearson	,795**	1	,341	,000	-,128	,536*
	Sig. (bilatérale)	,000		,166	1,000	,612	,022
	N	18	18	18	18	18	18
A43	Corrélation de Pearson	,341	,341	1	,287	,488*	,750**
	Sig. (bilatérale)	,166	,166		,248	,040	,000
	N	18	18	18	18	18	18
A44	Corrélation de Pearson	,297	,000	,287	1	,403	,638**
	Sig. (bilatérale)	,231	1,000	,248		,098	,004
	N	18	18	18	18	18	18
A45	Corrélation de Pearson	,040	-,128	,488*	,403	1	,636**
	Sig. (bilatérale)	,875	,612	,040	,098		,005
	N	18	18	18	18	18	18
totala4	Corrélation de Pearson	,695**	,536*	,750**	,638**	,636**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,022	,000	,004	,005	
	N	18	18	18	18	18	18

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الاتساق البنائي لفروع المحور الأول(مدى التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية)

Corrélations

		totala1	totala2	totala3	totala4	totala
totala1	Corrélation de Pearson	1	,526*	,355	,403	,824**
	Sig. (bilatérale)		,025	,149	,097	,000
	N	18	18	18	18	18
totala2	Corrélation de Pearson	,526*	1	-,038	,538*	,799**
	Sig. (bilatérale)	,025		,882	,021	,000
	N	18	18	18	18	18
totala3	Corrélation de Pearson	,355	-,038	1	,191	,457
	Sig. (bilatérale)	,149	,882		,448	,057
	N	18	18	18	18	18
totala4	Corrélation de Pearson	,403	,538*	,191	1	,713**
	Sig. (bilatérale)	,097	,021	,448		,001
	N	18	18	18	18	18
totala	Corrélation de Pearson	,824**	,799**	,457	,713**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,057	,001	

N	18	18	18	18	18

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي)

Corrélations

		B11	B12	B13	B14	B15	B16	B17	totalb1
B11	Corrélation de Pearson	1	,135	,704**	,667**	,638**	,849**	,097	,794**
	Sig. (bilatérale)		,594	,001	,002	,004	,000	,702	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
B12	Corrélation de Pearson	,135	1	,233	,260	,342	,205	,575*	,577*
	Sig. (bilatérale)	,594		,353	,297	,165	,415	,013	,012
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
B13	Corrélation de Pearson	,704**	,233	1	,801**	,335	,739**	,134	,779**
	Sig. (bilatérale)	,001	,353		,000	,174	,000	,597	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
B14	Corrélation de Pearson	,667**	,260	,801**	1	,464	,742**	,115	,786**
	Sig. (bilatérale)	,002	,297	,000		,052	,000	,649	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
B15	Corrélation de Pearson	,638**	,342	,335	,464	1	,579*	,401	,742**
	Sig. (bilatérale)	,004	,165	,174	,052		,012	,099	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
B16	Corrélation de Pearson	,849**	,205	,739**	,742**	,579*	1	,008	,789**
	Sig. (bilatérale)	,000	,415	,000	,000	,012		,974	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
B17	Corrélation de Pearson	,097	,575*	,134	,115	,401	,008	1	,525*
	Sig. (bilatérale)	,702	,013	,597	,649	,099	,974		,025
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
totalb1	Corrélation de Pearson	,794**	,577*	,779**	,786**	,742**	,789**	,525*	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,012	,000	,000	,000	,000	,025	
	N	18	18	18	18	18	18	18	18

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (مدى اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي)

Corrélations

		B21	B22	B23	B24	B25	totalb2
B21	Corrélation de Pearson	1	,450	,532*	,321	,234	,821**
	Sig. (bilatérale)		,061	,023	,194	,350	,000
	N	18	18	18	18	18	18
B22	Corrélation de Pearson	,450	1	,598**	,069	,207	,681**
	Sig. (bilatérale)	,061		,009	,785	,409	,002
	N	18	18	18	18	18	18

	Corrélation de Pearson	,532*	,598**	1	,171	-,068	,634**
B23	Sig. (bilatérale)	,023	,009		,497	,789	,005
	N	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,321	,069	,171	1	,401	,583*
B24	Sig. (bilatérale)	,194	,785	,497		,099	,011
	N	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,234	,207	-,068	,401	1	,555*
B25	Sig. (bilatérale)	,350	,409	,789	,099		,017
	N	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,821**	,681**	,634**	,583*	,555*	1
totalb2	Sig. (bilatérale)	,000	,002	,005	,011	,017	
	N	18	18	18	18	18	18

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني

(مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي)

Corrélations

		totalb1	totalb2	totalb
	Corrélation de Pearson	1	,526*	,934**
totalb1	Sig. (bilatérale)		,025	,000
	N	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,526*	1	,795**
totalb2	Sig. (bilatérale)	,025		,000
	N	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,934**	,795**	1
totalb	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	18	18	18

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قرار الاستثمار)

Corrélations

		C11	C12	C13	C14	C15	C16	C17	totalc1
	Corrélation de Pearson	1	,459	,252	,445	,677**	,576*	,618**	,723**
C11	Sig. (bilatérale)		,056	,313	,064	,002	,012	,006	,001
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,459	1	,672**	,573*	,427	,530*	,615**	,766**
C12	Sig. (bilatérale)	,056		,002	,013	,077	,024	,007	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,252	,672**	1	,638**	,511*	,637**	,721**	,765**
C13	Sig. (bilatérale)	,313	,002		,004	,030	,004	,001	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18

C14	Corrélation de Pearson	,445	,573*	,638**	1	,763**	,637**	,721**	,828**
	Sig. (bilatérale)	,064	,013	,004		,000	,004	,001	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
C15	Corrélation de Pearson	,677**	,427	,511*	,763**	1	,869**	,770**	,868**
	Sig. (bilatérale)	,002	,077	,030	,000		,000	,000	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
C16	Corrélation de Pearson	,576*	,530*	,637**	,637**	,869**	1	,770**	,868**
	Sig. (bilatérale)	,012	,024	,004	,004	,000		,000	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
C17	Corrélation de Pearson	,618**	,615**	,721**	,721**	,770**	,770**	1	,900**
	Sig. (bilatérale)	,006	,007	,001	,001	,000	,000		,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
total c1	Corrélation de Pearson	,723**	,766**	,765**	,828**	,868**	,868**	,900**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	18	18	18	18	18	18	18	18

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (قرار التمويل)

Corrélations

		C21	C22	C23	C24	C25	C26	C27	C28	C29	total c2
C21	Corrélation de Pearson	1	,419	,619**	,537*	,357	,404	,678**	,451	,414	,784**
	Sig. (bilatérale)		,084	,006	,022	,146	,096	,002	,060	,088	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
C22	Corrélation de Pearson	,419	1	,575*	,015	,229	,363	,074	,550*	,476*	,612**
	Sig. (bilatérale)	,084		,013	,954	,360	,139	,771	,018	,046	,007
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
C23	Corrélation de Pearson	,619**	,575*	1	,425	,149	,271	,410	,620**	,344	,734**
	Sig. (bilatérale)	,006	,013		,079	,556	,276	,091	,006	,162	,001
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
C24	Corrélation de Pearson	,537*	,015	,425	1	,363	,467	,652**	,447	,363	,689**
	Sig. (bilatérale)	,022	,954	,079		,138	,051	,003	,063	,139	,002
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
C25	Corrélation de Pearson	,357	,229	,149	,363	1	,657**	,207	,165	,356	,550*
	Sig. (bilatérale)	,146	,360	,556	,138		,003	,410	,514	,147	,018
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
C26	Corrélation de Pearson	,404	,363	,271	,467	,657**	1	,423	,174	,683**	,691**

	Sig. (bilatérale)	,096	,139	,276	,051	,003		,080	,489	,002	,002
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
C27	Corrélation de Pearson	,678**	,074	,410	,652**	,207	,423	1	,591**	,480*	,709**
	Sig. (bilatérale)	,002	,771	,091	,003	,410	,080		,010	,044	,001
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
C28	Corrélation de Pearson	,451	,550*	,620**	,447	,165	,174	,591**	1	,426	,728**
	Sig. (bilatérale)	,060	,018	,006	,063	,514	,489	,010		,078	,001
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
C29	Corrélation de Pearson	,414	,476*	,344	,363	,356	,683**	,480*	,426	1	,715**
	Sig. (bilatérale)	,088	,046	,162	,139	,147	,002	,044	,078		,001
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
total c2	Corrélation de Pearson	,784**	,612**	,734**	,689**	,550*	,691**	,709**	,728**	,715**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,007	,001	,002	,018	,002	,001	,001	,001	
	N	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (قرار توزيع الأرباح)

Corrélations

		C31	C32	C33	C34	C35	C36	C37	totalc3
C31	Corrélation de Pearson	1	,615**	,409	,370	,346	,422	,336	,681**
	Sig. (bilatérale)		,007	,092	,131	,160	,081	,172	,002
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
C32	Corrélation de Pearson	,615**	1	,492*	,424	,145	,184	,307	,581*
	Sig. (bilatérale)	,007		,038	,080	,565	,465	,216	,011
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
C33	Corrélation de Pearson	,409	,492*	1	,654**	,277	,576*	,212	,731**
	Sig. (bilatérale)	,092	,038		,003	,266	,012	,398	,001
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
C34	Corrélation de Pearson	,370	,424	,654**	1	,473*	,518*	,285	,764**
	Sig. (bilatérale)	,131	,080	,003		,047	,028	,252	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
C35	Corrélation de Pearson	,346	,145	,277	,473*	1	,681**	,582*	,737**
	Sig. (bilatérale)	,160	,565	,266	,047		,002	,011	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18

C36	Corrélation de Pearson	,422	,184	,576*	,518*	,681**	1	,459	,804**
	Sig. (bilatérale)	,081	,465	,012	,028	,002		,055	,000
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
C37	Corrélation de Pearson	,336	,307	,212	,285	,582*	,459	1	,641**
	Sig. (bilatérale)	,172	,216	,398	,252	,011	,055		,004
	N	18	18	18	18	18	18	18	18
totalc3	Corrélation de Pearson	,681**	,581*	,731**	,764**	,737**	,804**	,641**	1
	Sig. (bilatérale)	,002	,011	,001	,000	,000	,000	,004	
	N	18	18	18	18	18	18	18	18

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الاتساق البنائي لفروع المحور الثالث (اتخاذ القرارات المالية)

Corrélations

		totalc1	totalc2	totalc3	totalc
totalc1	Corrélation de Pearson	1	,852**	,383	,886**
	Sig. (bilatérale)		,000	,117	,000
	N	18	18	18	18
totalc2	Corrélation de Pearson	,852**	1	,437	,920**
	Sig. (bilatérale)	,000		,070	,000
	N	18	18	18	18
totalc3	Corrélation de Pearson	,383	,437	1	,712**
	Sig. (bilatérale)	,117	,070		,001
	N	18	18	18	18
totalc	Corrélation de Pearson	,886**	,920**	,712**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,001	
	N	18	18	18	18

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

Corrélations

		totala	totalb	totalc	totalt
totala	Corrélation de Pearson	1	,373	,452	,781**
	Sig. (bilatérale)		,127	,060	,000
	N	18	18	18	18
totalb	Corrélation de Pearson	,373	1	,586*	,759**
	Sig. (bilatérale)	,127		,011	,000
	N	18	18	18	18
totalc	Corrélation de Pearson	,452	,586*	1	,864**
	Sig. (bilatérale)	,060	,011		,000

	N	18	18	18	18
	Corrélation de Pearson	,781**	,759**	,864**	1
totalt	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	18	18	18	18

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,838	30

معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع المحاور

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,926	65

معامل الثبات ألفا كرومباخ للمحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,922	23

معامل الثبات ألفا كرومباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,836	12

نتائج تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	16	88,9	88,9	88,9
	أنثى	2	11,1	11,1	100,0
	Total	18	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	1	5,6	5,6	5,6
	سنة 40 إلى 30 من	3	16,7	16,7	22,2
	سنة 51 إلى 41 من	3	16,7	16,7	38,9
	سنة 51 من أكثر	11	61,1	61,1	100,0
	Total	18	100,0	100,0	

المستوى

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أخرى شهادة	4	22,2	22,2	22,2
	ليسانس	12	66,7	66,7	88,9
	ماجستير	2	11,1	11,1	100,0
	Total	18	100,0	100,0	

الشهادة					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حسابات خبير	5	27,8	27,8	27,8
	حسابات محافظ	13	72,2	72,2	100,0
	Total	18	100,0	100,0	

الخبرة					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	1	5,6	5,6	5,6
	سنوات 10 إلى 5 من	6	33,3	33,3	38,9
	سنة 15 إلى 11 من	1	5,6	5,6	44,4
	سنة 15 من أكثر	10	55,6	55,6	100,0
	Total	18	100,0	100,0	

اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
totalt	,194	18	,072	,887	18	,034

a. Correction de signification de Lilliefors

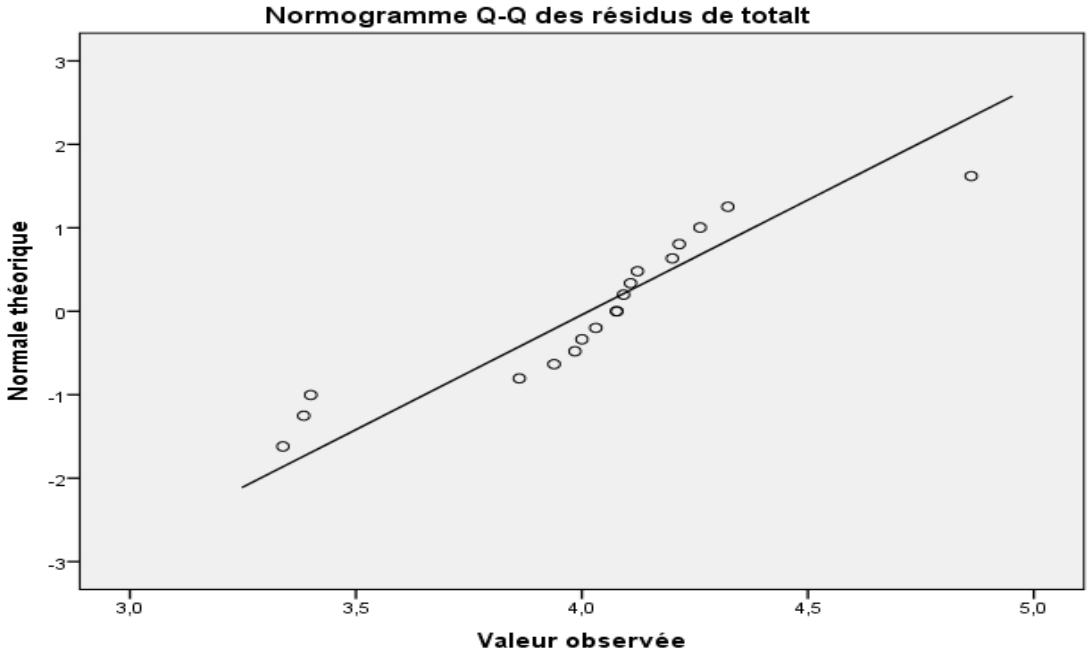

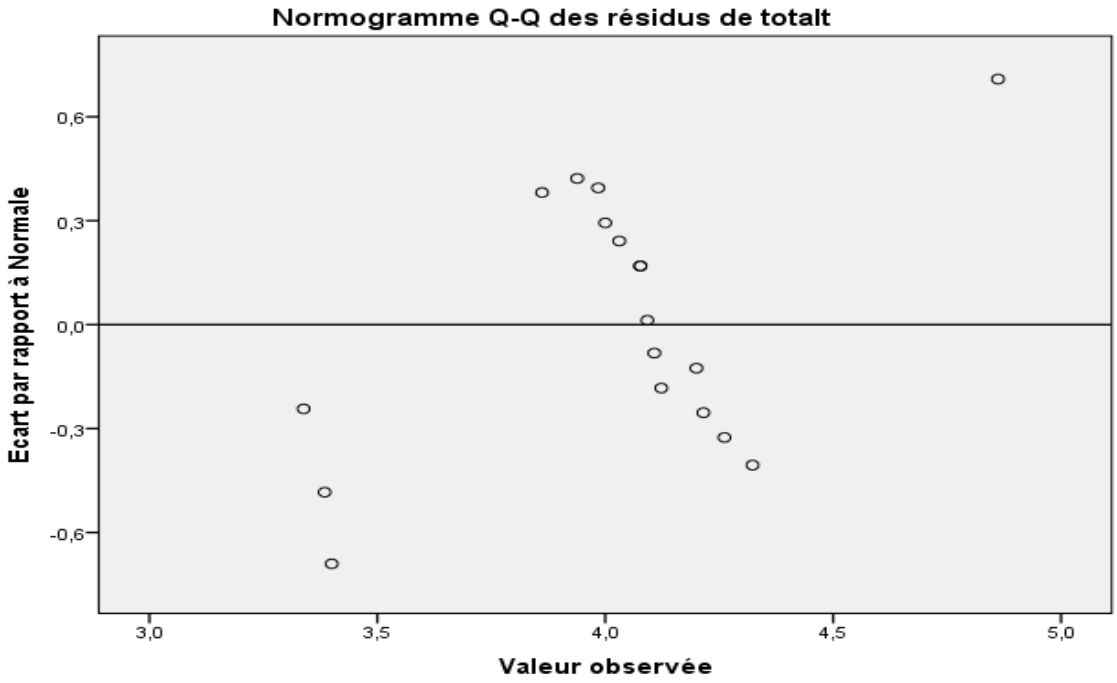

تحليل فقرات الاستبانة (اختبار T)

تحليل فقرات المحور الأول:

مدى التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A11	18	4,39	,698	,164
A12	18	3,56	1,149	,271
A13	18	4,28	,575	,135
A14	18	4,11	1,231	,290
A15	18	4,67	,485	,114
A16	18	4,61	,502	,118
A17	18	4,17	,857	,202
A18	18	4,61	,502	,118
A19	18	4,67	,594	,140
A110	18	4,33	,594	,140
A21	18	4,33	,767	,181
A22	18	3,61	,916	,216
A23	18	4,06	,802	,189
A24	18	3,83	,857	,202
A25	18	3,94	,725	,171
A26	18	3,39	1,195	,282
A27	18	3,67	1,085	,256
A28	18	3,67	,840	,198
A31	18	4,61	,502	,118

A32	18	4,67	,485	,114
A33	18	4,44	,784	,185
A34	18	3,94	,938	,221
A35	18	3,78	1,060	,250
A36	18	3,72	1,127	,266
A37	18	3,78	1,060	,250
A41	18	4,50	,707	,167
A42	18	4,22	,732	,173
A43	18	4,22	,732	,173
A44	18	4,00	,840	,198
A45	18	4,17	1,043	,246

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A11	8,444	17	,000	1,389	1,04	1,74
A12	2,051	17	,056	,556	-,02	1,13
A13	9,436	17	,000	1,278	,99	1,56
A14	3,828	17	,001	1,111	,50	1,72
A15	14,577	17	,000	1,667	1,43	1,91
A16	13,626	17	,000	1,611	1,36	1,86
A17	5,772	17	,000	1,167	,74	1,59
A18	13,626	17	,000	1,611	1,36	1,86
A19	11,902	17	,000	1,667	1,37	1,96
A110	9,522	17	,000	1,333	1,04	1,63
A21	7,376	17	,000	1,333	,95	1,71
A22	2,829	17	,012	,611	,16	1,07
A23	5,581	17	,000	1,056	,66	1,45
A24	4,123	17	,001	,833	,41	1,26
A25	5,524	17	,000	,944	,58	1,31
A26	1,381	17	,185	,389	-,21	,98
A27	2,608	17	,018	,667	,13	1,21
A28	3,367	17	,004	,667	,25	1,08
A31	13,626	17	,000	1,611	1,36	1,86
A32	14,577	17	,000	1,667	1,43	1,91
A33	7,818	17	,000	1,444	1,05	1,83
A34	4,274	17	,001	,944	,48	1,41
A35	3,112	17	,006	,778	,25	1,31
A36	2,718	17	,015	,722	,16	1,28
A37	3,112	17	,006	,778	,25	1,31
A41	9,000	17	,000	1,500	1,15	1,85
A42	7,083	17	,000	1,222	,86	1,59

A43	7,083	17	,000	1,222	,86	1,59
A44	5,050	17	,000	1,000	,58	1,42
A45	4,745	17	,000	1,167	,65	1,69

تحليل فقرات المحور الثاني:

مدى التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B11	18	3,83	1,098	,259
B12	18	3,22	1,060	,250
B13	18	3,78	1,166	,275
B14	18	4,17	,924	,218
B15	18	4,06	,938	,221
B16	18	3,94	,873	,206
B17	18	3,17	1,383	,326
B21	18	3,83	1,295	,305
B22	18	3,83	,857	,202
B23	18	4,28	,669	,158
B24	18	4,28	,826	,195
B25	18	3,94	,938	,221

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B11	3,220	17	,005	,833	,29	1,38
B12	,889	17	,386	,222	-,31	,75
B13	2,830	17	,012	,778	,20	1,36
B14	5,359	17	,000	1,167	,71	1,63
B15	4,776	17	,000	1,056	,59	1,52
B16	4,592	17	,000	,944	,51	1,38
B17	,511	17	,616	,167	-,52	,85
B21	2,731	17	,014	,833	,19	1,48
B22	4,123	17	,001	,833	,41	1,26
B23	8,102	17	,000	1,278	,95	1,61
B24	6,560	17	,000	1,278	,87	1,69
B25	4,274	17	,001	,944	,48	1,41

تحليل فقرات المحور الثالث: اتخاذ القرارات المالية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
C11	18	4,06	,873	,206
C12	18	4,17	,857	,202
C13	18	4,39	,698	,164
C14	18	4,39	,698	,164
C15	18	4,28	,669	,158
C16	18	4,28	,669	,158
C17	18	4,06	,539	,127
C21	18	4,44	,784	,185
C22	18	3,61	,916	,216
C23	18	3,78	,943	,222
C24	18	3,89	,963	,227
C25	18	4,00	,840	,198
C26	18	3,94	,639	,151
C27	18	4,11	,676	,159
C28	18	3,61	,850	,200
C29	18	3,83	,786	,185
C31	18	3,83	,857	,202
C32	18	3,94	,539	,127
C33	18	4,17	,924	,218
C34	18	3,72	,958	,226
C35	18	3,28	,958	,226
C36	18	3,56	,922	,217
C37	18	3,39	,850	,200

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
C11	5,132	17	,000	1,056	,62	1,49
C12	5,772	17	,000	1,167	,74	1,59
C13	8,444	17	,000	1,389	1,04	1,74
C14	8,444	17	,000	1,389	1,04	1,74
C15	8,102	17	,000	1,278	,95	1,61
C16	8,102	17	,000	1,278	,95	1,61
C17	8,304	17	,000	1,056	,79	1,32
C21	7,818	17	,000	1,444	1,05	1,83
C22	2,829	17	,012	,611	,16	1,07

C23	3,500	17	,003	,778	,31	1,25
C24	3,915	17	,001	,889	,41	1,37
C25	5,050	17	,000	1,000	,58	1,42
C26	6,269	17	,000	,944	,63	1,26
C27	6,969	17	,000	1,111	,77	1,45
C28	3,051	17	,007	,611	,19	1,03
C29	4,499	17	,000	,833	,44	1,22
C31	4,123	17	,001	,833	,41	1,26
C32	7,430	17	,000	,944	,68	1,21
C33	5,359	17	,000	1,167	,71	1,63
C34	3,198	17	,005	,722	,25	1,20
C35	1,230	17	,236	,278	-,20	,75
C36	2,557	17	,020	,556	,10	1,01
C37	1,941	17	,069	,389	-,03	,81

اختبار الفرضيات الرئيسية (T-TEST)

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
totala	18	4,1315	,35322	,08326
totalb	18	3,8611	,61037	,14387
totalc	18	3,9444	,49253	,11609

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
totala	13,590	17	,000	1,13148	,9558	1,3071
totalb	5,986	17	,000	,86111	,5576	1,1646
totalc	8,135	17	,000	,94444	,6995	1,1894

اختبار الفرضية الجزئية الأولى من المحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
totalb1	18	3,7381	,74674	,17601

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
totalb1	4,194	17	,001	,73810	,3667	1,1094

اختبار الفرضية الجزئية الثانية من المحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
totalb2	18	4,0333	,61453	,14485

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
totalb2	7,134	17	,000	1,03333	,7277	1,3389

اختبار الفرضيات الجزئية للمحور الثالث

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
totalc1	18	4,2302	,57799	,13623
totalc2	18	3,9136	,56599	,13340
totalc3	18	3,6984	,61375	,14466

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
totalc1	9,030	17	,000	1,23016	,9427	1,5176
totalc2	6,848	17	,000	,91358	,6321	1,1950
totalc3	4,828	17	,000	,69841	,3932	1,0036

نتائج اختبار فرضيات الأثر عن طريق نموذج الانحدار

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,452[a]	,204	,154	,45296

a. Valeurs prédites : (constantes), totala

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,841	1	,841	4,100	,040[b]
	Résidu	3,283	16	,205		
	Total	4,124	17			

a. Variable dépendante : totalc

b. Valeurs prédites : (constantes), totala

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,342	1,289		1,041	,313
	totala	,630	,311	,452	2,025	,040

a. Variable dépendante : totalc

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,586[a]	,343	,302	,41137

a. Valeurs prédites : (constantes), totalb

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1,416	1	1,416	8,371	,011[b]
	Résidu	2,708	16	,169		
	Total	4,124	17			

a. Variable dépendante : totalc

b. Valeurs prédites : (constantes), totalb

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,118	,639		3,318	,004
	totalb	,473	,163	,586	2,893	,011

a. Variable dépendante : totalc

اختبار الفروق عن طريق اختبار T للعينة المستقلة و اختبار ANOVA

تحليل الفروق بالنسبة للجنس

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
totalt	ذكر	16	3,9933	,37989	,09497
	أنثى	2	4,1923	,09791	,06923

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
									Inférieure	Supérieure
totalt	Hypothèse de variances égales	,897	,358	-,720	16	,482	-,19904	,27648	-,78515	,38707
	Hypothèse de variances inégales			-1,694	6,719	,136	-,19904	,11753	-,47932	,08124

نتائج اختبار الفروق بالنسبة العمر

ANOVA à 1 facteur

totalt

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,540	3	,180	1,477	,264
Intra-groupes	1,705	14	,122		
Total	2,245	17			

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للمستوى الدراسي

ANOVA à 1 facteur

totalt

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,109	2	,055	,385	,687
Intra-groupes	2,135	15	,142		
Total	2,245	17			

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للوظيفة

Statistiques de groupe

	الشهادة	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
totalt	حسابات خبير	5	3,7723	,37407	,16729
	حسابات محافظ	13	4,1089	,32608	,09044

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
									Inférieure	Supérieure
totalt	Hypothèse de variances égales	1,038	,323	-1,888	16	,077	-,33657	,17825	-,71443	,04129
	Hypothèse de variances inégales			-1,770	6,495	,123	-,33657	,19017	-,79344	,12030

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للخبرة

ANOVA à 1 facteur

totalt

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,380	3	,127	,952	,442
Intra-groupes	1,864	14	,133		
Total	2,245	17			

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم التطرق في الجانب النظري إلى الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وعلاقة التكامل بينهما، إضافة إلى الإطار النظري لعملية اتخاذ القرارات المالية، مع ابراز أهمية علاقة التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في اتخاذ مثل هذه القرارات. أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات ودراسة الموضوع من الناحية العملية، حيث تم تصميم استبانتين؛ الأولى تم توزيعها على مستوى المؤسسات الاقتصادية، والثانية على مستوى مكاتب التدقيق والمراجعة، وهذا على مستوى ولايتي جيجل والبليدة.

وقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التزام المراجعين الداخليين بإجراءات المراجعة الداخلية يساهم في اتخاذ القرارات المالية، وأن التزام المراجعين الخارجيين بإجراءات المراجعة الخارجية يساهم كذلك في اتخاذ القرارات المالية، كما أن وجود علاقة تعاون وتنسيق في العمل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين تساهم في اتخاذ القرارات المالية وهذا من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، اتخاذ القرارات، القرارات المالية.

Abstract :

This study aimed to demonstrate the importance of the complementary relationship. Between internal and external auditing in financial decision-making on the level of economic institutions.

To achieve the objectives of the study we discussed in the theoretical side to the concepts of internal and external auditing and the complementarity relationship between them. In addition financial decision-making, highlighting the importance of the integration of the relationship between internal and external auditing in making such decisions of the gestionnaire as a tool togather information and designed. The first was distributed at the level of economic institutions, and the second at the level of scruting and audit firms, at the level of the states of jijel and Blida.

The researcher found through this study some important results : the internal auditors commitment to external audit procedures contribute to taking the right financial decisions. External auditors commitment to external audit procedures also contribute to good financial decision making Moreover ; these is a cooperative relationship between internal and external audits that leads to fruitful financial decision making specially from the point of view of external auditors.

Key words : internal audit, external audit, integration between internal and external auditing, decision making, financial decisions.